2 "تجاوز" على المال العام بغطاء تشريعي

3 الأردن ينوّع خياراته بعد تراجع فرص السلام

4 الكرة في ملعب الجامعات بعد تدخل الملك

25 مساعي الحكومة لتخفيض أسعار الألبان تبوء بالفشل

34 Windows 7: محاولة مايكروسوفت للعودة إلى الأسواق

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 20 تشرين الثاني 2008/ العدد «52» /السنة الثانية
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

شمولها بقانون العمل استحقاق لا يحتمل التأخير

التمييز ضد العمالة الوافدة عارٌ ينبغي رفعه

حسين أبو رمان ونهاد الجريري

◄ بحسب سجلات وزارة العمل للعام 2007، يبلغ حجم العمالة الوافدة في الأردن 313962 عاملاً وعاملة، جلُّهم من الجنسية المصرية التي تشكل 70,9 بالمئة، تليها الإندونيسية بنسبة 6,9 بالمئة. هؤلاء يعملون في مختلف القطاعات الحيوية في المملكة. 36,2 بالمئة منهم يعملون في قطاع الخدمات، 22,7 بالمئة في الصناعة، 21,6 بالمئة في الزراعة، و19,5 بالمئة في الإنشاءات.

مرت على الأردن ثلاثة عقود ونيّف، مذ بدأ يتحول إلى دولة مستقبلة للعمالة المهاجرة. مع ذلك لم يرتقِ الأردن بعد في تعامله مع العمالة الوافدة، بسلوك مجتمعه وبأداء أرباب العمَل فيه وبمنظومته التشريعية، بما يتفق مع مبادئ احترامِ حقوق الإنسان ومع التحرر الإنساني والاجتماعي. وهو أمرٌ يمثل خللاً فادحاً.

تشكل العمالة الوافدة ربع القوى العاملة العاملة، وتسهم إسهاماً ملموساً في قطاعات الإنشاء والزراعة والتعليم والخدمات، وتسد حاجة السوق. مع ذلك يُنظر لهؤلاء كأيدٍ عاملة فحسب، وأحياناً كقوة عمل سوداء، لا بوصفهم بشراً.

حتى حينما تقتنع الحكومة بأن مصلحة الأردن تقتضي التقدم، نحو توسيع نطاق الاعتراف بحقوق العمالة الوافدة، لمواجهة انتقادات دولية في هذا المجال، يلجأ مجلس النواب إلى إغلاق الباب أمام الاعتراف بحق العمالة الوافدة في الانتساب لنقابات العمّال في الأردن. حدث ذلك إبان التصويت على تعديلات اقترحتها الحكومة متأخرةً على قانون العمل في دورته الاستثنائية.

ثمة نمط سائد من "سوء التعامل" مع هذه العمالة، على المستويَين الجمعي والفردي، الحكومي والشعبي. هذا النمط يلقى تواطؤاً اجتماعياً، ويواجَه بسلبية من الحكومة، وبمزايدة نيابية لدفع الأمور أكثر فأكثر وأسوأ فأسوأ إلى الوراء.

التتمة صفحة 6

أردني

بورتريه

عبد الكريم الكباريتي:

◄ حياة سياسية قصيرة لكنها عريضة

أشرف الكردي:

◄ سيرة ممتدة لا يحفل صاحبها بالتواريخ

16 ◄

إعلامي

نواب يبادرون لتعديل قانون المطبوعات

◄ التقط النائب عدنان العجارمة تصريحات الملك حول ضرورة عدم توقيف الصحفيين، وحشدَ ربعَ مجلس النواب لتوقيع اقتراح بقانون يتضمن تعديل قانون المطبوعات والنشر الحالي.

26 ◄

اقتصادي

الاستثمارات الخليجية فرصة تستحق اغتنامها

◄ في ظل الأزمة العالمية وتداعياتها، يتوقع محللون اقتصاديون تحول الاستثمارات الخليجية إلى الأردن، ودخولها مجالات جديدة، تتركز في التطوير العقاري والسياحي والخدمي، لتوافر عناصر الجذب في هذه المجالات.

22 ◄

ثقافي

البحث الصعب عن مذكرات نُخَب الأردنيين

◄ مبادرة نذير رشيد في كتابة مذكراته، وفي "شهادته على العصر"، تمثل حافزاً لنظرائه في النخب السياسية والأمنية والثقافية على نشر معايناتهم، وخلاصات تجاربهم في السلطة والحكم والمعارضة.

28 ◄

أردني

تعديلات قانون الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين:

"تجاوز" على المال العام بغطاء تشريعي

حسين أبورمّان

سابقة جديدة يقررها مجلس النواب، إذ يحمّل خزينة الدولة نفقات تقع على عاتق شركات أو مؤسسات خاصة لمجرد أن لها صلة بمتقاعدين عسكريين.

الحكومة كانت تقدمت بمشروع قانون معدل لقانون الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين لسنة 2008 والـذي لم يمض على دخوله حيز التنفيذ سوى سبعة أشهر، فاقترحت تعديل تعريف "المستفيد". وهذا بحد ذاتـه مثال إضافي على "سلق" بعض مشاريع القوانين دون أن تكون حظيت بدراسة كافية.

المستفيد بحسب قانون الهيئة النافذ، هـم: "منتسبو الـقـوات المسلحة أو الأمن العام أو المخابرات العامة أو الدفاع المدني إذا تعرض أي منهم لحادث أثناء أداء الواجب الرسمي أو بسببـه ونتج عن إصابته إعاقة دائمة أو مؤقتة، أو أي متقاعد منهم".

التعديل الحكومي للقانون ألغى حصر الحادث الذي يتعرض له المستفيد بفترة أداء الواجب الرسمي أو بسببه، وأضاف المرض للأسباب التي قد تؤدي إلى الإعاقة الدائمة أو المؤقتة، كما أضاف قوات الدرك إلى الفئات المستفيدة، لكن التعديل استثنى الإعاقات التي قد تنشأ عن عمل المستفيد وهو في هـذه الحالة العسكري المتقاعد لـدى أي شركة، أو مؤسسة أو أي جهة أخرى مسؤولة عن ذلك.

بهذا أصبح التعريف المقترح للمستفيد «أي من منتسبي القوات المسلحة أو الأمن العام أو قوات الدرك أو المخابرات العامة أو الدفاع المدني وأي من المتقاعدين منهم إذا تعرض لحادث، أو أصيب بمرض، نتج عن أي منهما إعاقة دائمة، أو مؤقتة، وكانت غير ناتجة عن عمله لدى أي شركة أو مؤسسة أو أي جهة أخرى مسؤولة عن ذلك».

> **حازم الناصر وممدوح العبادي عارضا التعديلات، فيما دافع عنها خلف الرقاد**

لكن اللجنة الإدارية لمجلس النواب أجرت من جهتها تعديلاً «جوهرياً» على مشروع القانون الحكومي، إذ اقترحت شطب العبارة التي تستثني الإعـاقـة التي يتعرض لها المتقاعد العسكري إذا كانت ناتجة عن عمله «لدى أي شركة، أو مؤسسة أو أي جهة أخرى مسؤولة عن ذلـك»، وهو ما يعني إصابات العمل أو الإصـابـات الناجمة عـن تعرض المستفيد لحوادث من قبل الغير مثل حوادث السيارات أو ما شابه ذلك.

اتخذت اللجنة الإداريـة قرارها بحضور ستة من أعضائها الأحد عشر، هم النواب عبد الفتاح المعايطة رئيس اللجنة وهو عسكري متقاعد برتبة لواء، مبارك أبو يامين، قاسم بني هاني، أيمن شويات، جميل الحشوش، ورياض اليعقوب.

لدى مناقشة مشروع القانون وتعديلات اللجنة القانونية عليه، أبـدى النائب حازم الناصر رفضه لتعديل اللجنة الإدارية، واقترح العودة إلى المادة كما جاءت في مشروع القانون المعدّل، موضحاً «السبب أنني لا أرى أن هناك ضرورة لإخلاء طرف ومسؤولية الشركات أو المؤسسات التي تكون قد تسببت في الإعاقة الدائمة أو الجزئية للمستخدمين».

بـدوره، عبّر النائب ممدوح العبادي عن دهشته الشديدة للتعديل الذي أجرته اللجنة الإداريـة. وذكّـر بأن أمـوال الهيئة هي أصلاً أموال من الحكومة أو من المؤسسات العامة، مثل الجيش، الدفاع المدني، وغيره. وتساءل باستغراب «إذا كنت عسكرياً متقاعداً وأشتغل مثلاً في البنك العربي أو شركة البوتاس، وأصـابـنـي حـادث نتيجة عملي فـي هذه الشركة، هل أرجع إلى الهيئة الهاشمية؟ هذا غير منطقي».

الموارد المالية للهيئة بحسب القانون، تتكون من المخصصات المرصودة للهيئة في الموازنة العامة، المساهمة التي تقدمها القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة، وأضيف إليها في التعديل الحكومي قوات الدرك، إضافة إلى ريع الأموال والمشاريع التي تمتلكها الهيئة والأنشطة التي تقوم بها، وأخيراً الهبات والمساعدات والتبرعات والمنح التي تقدم للهيئة.

ولفت العبادي الانتباه إلى أن الذي حضر اجتماع اللجنة الإدارية لدى مناقشة مشروع القانون المعدّل هو القائم بأعمال مدير عام الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين وليس وزير المالية، «رغم أن هذا يرتب على وزارة المالية نفقات هائلة» الأولى أن تتحملها الشركات والمؤسسات الخاصة التي يعمل فيها هذا الموظف. وختم العبادي مداخلته بتأييد اقتراح حازم الناصر ، مؤكداً «لا أوافق على رأي اللجنة».

> **الحكومة أبدت في مشروع القانون المعدل رأفة بالمال العام أكثر من المجلس النيابي**

وفـي اتجاه معاكس لمداخلتي الناصر والعبادي، تحدث النائب خلف الرقاد ليشكر اللجنة الإدارية على شطب الفقرة التي أعفت الشركات من مسؤوليتها عن الإعاقة التي قد تصيب عسكرياً متقاعداً يعمل لديها، معتبراً أنها أزالـت اللبس عن حقوق المتقاعدين. وأضاف "وهذه هي مكرمة واعتبار واحترام لكل العسكريين المتقاعدين الذين فدوا الوطن ولهم تضحيات جليلة، وهذا هو أقل الحقوق التي يمكن أن نعطيها للمتقاعدين". وكرّر شكره للجنة الإدارية على شطب الفقرة المشار إليها.

وفي حديث لـ«**السّجل**»، أوضح النائب محمد القضاة عضو كتلة جبهة العمل الإسلامي أن الأصل هو أن تقدم الهيئة الدعم للعسكريين الذين يصابون بإعاقة أثناء الخدمة، فلهؤلاء كل الحق في تلقي المساعدة اللازمة سواء كانت الإعاقة دائمة أو مؤقتة.

أما إبقاء الباب مفتوحاً ليشمل العسكريين المتقاعدين وبخاصة الذين قد يصابون بإعاقة نتيجة إصابات عمل في شركات أو مؤسسات يعملون فيها، فهذا «سيرهق موازنة الهيئة، ولن يكون في مصلحة الـدور المناط بها، بسبب ما سيشكله من عبء على موازنتها».

إن ما يمكن أن نصطلح عليه بـ «مكرمة»، هـو الـقـانـون الأصـلـي نفسه الـذي شمل العسكريين المتقاعدين بتعريف المستفيد من خدمات الهيئة الهاشمية. كذلك يمكن أن نعتبر أن مشروع القانون المعدّل يمثّل «مـكـرمـة» أخـرى لأنـه وسّـع مـن الفئات المستفيدة في حالات الإعاقة بسبب المرض أو إذا وقعت خارج نطاق الخدمة. لكن عندما تقترح اللجنة الإداريـة، ويوافقها المجلس، تحميل موازنة الهيئة نفقات مسؤولة عنها جهات من القطاع الخاص، فهذا ليس من «المكرمة» في شيء، بل يتعارض مع أحد أهم وظائف النائب في الرقابة على الحكومة، وفي إطارها أن لا يكون هناك تطاول على المال العام والذي أبدت الحكومة هنا رأفة به أكثر من المجلس النيابي!!

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

أردني

دبلوماسية التواصل الثنائي مع الدوحة بعد دمشق

الأردن ينوّع خياراته بعد تراجع فرص السلام

سعد حتر

يتوّج الملك عبد اللّه الثاني جهود المصالحة مع قطر بزيارة هذا البلد الخليجي الاثنين المقبل، بينما يصل رئيس الوزراء نادر الذهبي اليوم إلى دمشق في إطار نهج أردني لإعادة بناء الجسور مع هذين البلدين على قواعد اقتصادية متينة ومنفعة متبادلة.

يأتي الانفراج في العلاقة الأردنية - القطرية بعد شبه قطيعة دامت سنتين على خلفية استقطابات إقليمية وسياسة «حافة الهاوية» التي انتهجتها الإدارة الأميركية منذ اجتياح العراق في ربيع 2003. قبل الاختراق على مستوى القيادة لعبت دبلوماسية هادئة على مدى أشهر صوب إعادة ترميم علاقة الأردن مع قطر بمحرك اقتصادي هذه المرّة.

رئيس الوزراء كان زار الدوحة قبل أسبوعين تمهيداً للزيارة الملكية، فيما يتسلم السفير الجديد أحمد المفلح يوم أمس منصبه في الدوحة.

يأتي الانفراج في العلاقة الأردنية القطرية بعد شبه قطيعة دامت سنتين

ترافق الملكة رانيا العبداللّه جلالته في زيارته التي تأتي استجابة لدعوة من أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني حسب ما أعلن في عمان أول أمس.

آخر زيارة قام بها الملك عبد اللّه الثاني إلى الدوحة تعود إلى مطلع 2003، بعد أربع سنوات من إرهاصات التوتر في العلاقة بين البلدين، على خلفية استضافة قطر لقيادات حركة حماس عقب طردهم من المملكة.

وكان الأردن سحب سفيره من قطر منتصف العام الماضي في ضوء خلافات سياسية وتراشق إعلامي.

سبق وصول الذهبي إلى قطر، زيارة مفتاح خاطفة قام بها رئيس الديوان الملكي ناصر اللوزي ضمن تحركات محسوبة في عدّة اتجاهات لا سيما دمشق، التي كان وصلها اللوزي قبل أسبوعين برفقة مدير دائرة المخابرات العامّة الفريق محمد الذهبي.

جهاز المخابرات العامّة فتح قبل أربعة أشهر قناة اتصال أمنية معلنة مع الحركة الإسلامية الفلسطينية، ما يشي باستدارات تكتيكية لجهة العلاقة مع حماس وحلفائها على الساحة الأردنية الإخوان المسلمين.

يسعى الأردن إلى «تنويع خياراته» بعد وصول عملية السلام إلى طريق مسدودة، وفشل الرهان على وعود الإدارة الجمهورية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قبل أفول ولاية جورج بوش الثانية، بحسب وزراء سابقين.

وهكذا تتجه الدول العربية إلى طي صفحة «المحاور» بين «ممانعة» و «اعتدال» عبر نسج علاقات متوازنة وطبيعية، لكن دون الإخلال بالتحالف الاستراتيجي بين عمّان وكل من واشنطن والسلطة الوطنية الفلسطينية.

فضلا عن كسر الجليد في العلاقات السياسية مع قطر، تضمنت أجندة الذهبي ملفات اقتصادية واستثمارية مُلّحة، كان شابها الجمود خلال السنوات الماضية.

تسعى الحكومة لتسهيل شروط إقامة زهاء 20,000 أردني في قطر فضلا عن رفع العقبات أمام سفر مغتربين جدد للعمل في هذه الدولة النفطية، التي تشهد طفرة اقتصادية. وترغب أيضا في رفع حجم الاستثمارات القطرية في المملكة، المقدرة بـ 400 مليون دولار وجس نبض الحكومة هناك لاستيراد الغاز بعد أن أخفقت محاولات رفع الأردن لزيادة كميات الغاز المستورد من مصر بأسعار تفضيلية.

تسعى الحكومة لتسهيل إقامة زهاء 20 ألف أردني في قطر وتفعيل الاتفاقات مع سورية

في المقابل، اتخذت قطر سلسلة مبادرات إيجابية من بينها سرعة الموافقة على استمزاج تعيين المفلح سفيرا في الدوحة. وخفّفت أيضا من قيود إقامة الأردنيين وشروط منح تأشيرات عمل جديدة.

كانت العلاقة الثنائية شهدت تحسناً ملحوظاً بعد أن التقى الملك مع رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني خلال زيارة قام بها للأردن خريف العام الماضي لحضور مؤتمر عربي عن تمكين المرأة.

جزء كبير من التوتر مع قطر كان يعود إلى الخلاف بين الأخيرة والسعودية، كبرى الدول المانحة وشريك الأردن الاستراتيجي. على أن البلدين الخليجيين فتحا أخيرا الخطوط المعطّلة بينهما.

فك استعصاء الأزمة اللبنانية، ولو مرحلياً، ساهم أيضاً في التقارب بعد أن كانت الأزمة ضمن ملف الخلافات بين الأردن من جهة وسورية وقطر من جهة أخرى.

الأوراق الإقليمية اختلطت بعد فشل رهان الأردن على تحالف المعتدلين لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة. اليوم يسود القلق دول المنطقة مع تبدد فرص حل الصراع مع إسرائيل سلميا قبل رحيل الإدارة الأميركية برئاسة جورج بوش بداية العام المقبل.

لهذا السبب يتجه الأردن لتنويع تحالفاته التكتيكية لخدمة استراتيجيته العليا، بحسب مسؤولين سابقين.

انفتاح الأردن الأخير على حماس، وقبلها على سورية، ساهم في إزالة الاحتقان وإبعاد ظل المحاور السياسية في منطقة، تتنازعها إيران والولايات المتحدة.

السفير الأردني الجديد لدى دمشق عمر العمد ملأ الشهر الماضي الفراغ السياسي الذي استمر لنحو عام، وذلك بعد أن قدم أوراق اعتماده للرئيس السوري بشار الاسد.

زيارة رئيس الديوان الملكي ومدير دائرة المخابرات العامة الأخيرة إلى دمشق تعكس رغبة في تفعيل التعاون الثنائي «لمصلحة الشعبين» من خلال بوابة الاقتصاد والتجارة بعد أن سارت العاصمتان العام الماضي نحو حل خلافات تتصل بالأمن والحدود وتقاسم المياه كمدخل لتحسين العلاقات.

حين زار رئيس الديوان ومدير المخابرات العامة سورية، تعهد الرئيس بشار الأسد بتفعيل الاتفاقات الثنائية وحفز القطاع الخاص في كلا البلدين لإقامة استثمارات مشتركة، حسبما تقيد مصادر مطلة على هذا الملف.

الملك عبد اللّه الثاني زار دمشق في خريف العام الماضي، منهيا انقطاعا دام أربع سنوات في التواصل على مستوى القيادة، بأمل حلحلة ملفات عالقة بين البلدين.

على أن الأردن ما يزال يشتكي من تعثر العديد من الاتفاقات الثنائية، لاسيما سد الوحدة على الحدود المشتركة، الذي يظل فارغا بعد خمس سنوات تقريبا من تدشينه، تفعيل اتفاق للتجارة الحرّة، وتبيان مصير معتقلين أردنيين في السجون السورية.

يقول الأردن إن مئات الآبار الأرتوازية وستة وثلاثين سدا داخل الأراضي السورية تحول دون ملء جسم السد، الذي يشكل ضرورة ملّحة للمملكة المصنفة ضمن أفقر أربع دول لجهة الحصاد المائي.

كما تسمو العلاقات الاقتصادية مع سورية فوق الخلافات السياسية، كذلك يفترض أن تتعزز مع قطر. فتنمية العلاقات الاقتصادية قد توفر أرضية للارتقاء بالعلاقات السياسية وإدامتها.

أردني

منصور المعلا

اقتراع مجلس "الأردنية": عودة الإسلاميين وانحسار فرص المرأة

كيف سيكون شكل خريطة اتحاد طلبة الجامعة الأردنية المقبلة بعد قرار رئيسها خالد الكركي بإجراء أول انتخابات شاملة لمجلس الطلبة منذ تسع سنوات، وسط شكوك حيال مغزى القرار وتوقيته.

تتفاوت التوقعات بين انحسار فرص وصول الجامعيات إلى عضوية المجلس وعودة الإسلاميين لاحتلال معظم مقاعد المجلس الطلابي بعد أن قاطعوا الاقتراع السابق احتجاجاً على اعتماد مبدأ تعيين نصف أعضاء المجلس ورئيسه منذ العام 1999.

تخشى طالبات من انحسار فرص دخولهن إلى المجلس بسبب «طغيان البعد العشائري» بعد أن كان نظام التعيين يضمن وجود كوتا نسائية بين الأعضاء.

طالبة الحقوق روان العبادي تستبعد الوصول إلى المجلس في ظل الانتخاب الشامل، معتبرة أن زملاءها، حتى من أتباع «التيار الوطني سيفضلون الشاب على الفتاة».

حظوظ التيار الإسلامي تنبع من قدرتهم على الحشد والتنظيم والتمويل بمساعدة الإخوان المسلمين خارج أسوار الجامعة، على ما يؤكد أعضاء في المجلس السابق ينتمون إلى الاتجاه «الوطني». في المقابل تعاني ما تعرف بالقوى الوطنية واليسارية من تبعثر الصفوف فيما تحجم «الغالبية الصامتة» من الطلبة عن الانخراط في الأنشطة الجامعية والانتخابات.

طلبة الاتجاه الإسلامي في الجامعة انتقدوا تعليمات انتخابات الاتحاد، وحذروا من التلاعب في نتائجها، وفق المتحدث باسمهم عبدالله الكيلاني.

قرار خالد الكركي، يلغي نمطاً انتخابياً جزئياً كان يقضي، منذ العام 1999، بتعيين نصف أعضاء مجلس الطلبة الثمانين بمن فيهم الرئيس.

نظام الانتخاب الجزئي، الذي اعتمد قبل عشر سنوات، جاء لوقف مد الاتجاه الإسلامي في الجامعات الأردنية، على ما يستذكر محمد بكر (طالب ماجستير في كلية الشريعة - الجامعة الأردنية).

وكانت دراسة أجرتها جامعة الزرقاء الأهلية في بداية العام الحالي وجدت أن خمس أسباب المشاجرات والعنف داخل الحرم الجامعي كانت مرتبطة بانتخابات مجلس الطلبة.

على أن نظام الجامعة الأساسي، الذي عدّل قبل أسبوعين خلا من أي تعديلات جوهرية باستثناء إلغاء مبدأ التعيين، ما أثار استياء قوى طلابية على رأسها حركة «ذبحتونا» التي رأت في الإبقاء على نظام الصوت الواحد، «تكريساً للعشائرية واستمرار هيمنة التيار الإسلامي».

في آخر انتخابات شاركوا فيها العام 1998، حصد الإسلاميون 12 مقعداً في الأردنية. وفي العام الماضي، احتل الإسلاميون 23 مقعداً في مجلس جامعة الهاشمية المؤلف من 54 مقعداً.

ويجلس على مقاعد الدراسة في الجامعات الحكومية العشرة ما يقارب 209 آلاف طالب وفي الجامعات الخاصة الـ 12 ما يقارب 107 آلاف طالب يدرسون المباحث العلمية كافة بحسب احصاءات وزارة التعليم العالي للعام الحالي.

> **حظوظ التيار الإسلامي تنبع من قدرتهم على الحشد والتنظيم والتمويل بمساعدة الإخوان المسلمين**

وشهد العام الماضي تقدم الاتجاه الإسلامي في «كلية البولتنك الهندسية»، إذ نجح أتباعه في قنص خمسة من سبعة مقاعد. أما في جامعة مؤتة في الكرك، فشهدت فوز 14 إسلامياً بين 47 مقعداً.

سلطان العطين (سنة رابعة حقوق) عضو معين في المجلس الذي حل أخيراً، يرى أن حظوظ الإسلاميين في الانتخابات المقبلة ستكون أوفر بسبب الإسناد والتوجيه من خارج أسوار الجامعة.

علي الخوالدة (سنة رابعة كلية التمريض) يضرب على وتر مشابه. ويتساءل الخوالدة عن المغزى من استذكار «وعد بلفور (الذي منح فلسطين إلى اليهود 1917) بينما لا ينظم الإسلاميون حفلاً في ذكرى استقلال المملكة (1946)».

الخوالدة يراهن على تفاهمات وتحالفات يتم الإعداد لها بين العديد من الطلبة من أجل الخروج بإجماع طلابي ضمن «تيار وطني مستقل».

يقول نشطاء في التيار الوطني(وطن) إنه يجنح صوب «تعزيز الشعور الوطني كأولوية لدى الطلبة».

نادي وطن يحاول تأطير الطلاب ضمن إطار رسمي ودفعهم للانتخاب، على ما يؤكده مجاهد خلف (السنة الرابعة لغة انجليزية). على أن زملاءه يرون أن هذا التيار لم ينجح في «جمع القوة الوطنية المتنافرة رغم الدعم المالي واللوجستي الكبير الذي يؤمنه النادي لهم».

انتخابات مجالس الطلبة تجرى وفق رؤية أمنية، حسبما يجادل طلاب من خلفيات سياسية مختلفة.

في الطرف الآخر من المعادلة الطلابية «يقف التيار الإسلامي الذي يجد في جبهة العمل الإسلامي أحد أهم الداعمين لتوجهاته القومية الملتزمة بقضايا الأمّة الكبرى»، على حد تعبير حامد عوّاد (طالب شريعة السنة الثالثة).

التغيّر المرتقب في آليات الانتخاب جاء بعد زيارة قام بها الملك عبد اللّه الثاني إلى الجامعة الأردنية منتصف الشهر الماضي، حثّ خلالها عشرة من رؤساء الجامعات الرسمية على بلورة رؤية محددة لإصلاح التعليم الجامعي، وبعد ما يقارب ستة أشهر من زيارة قام بها الملك إلى جامعة اليرموك حض خلالها الطلاب على المشاركة والتفاعلية بدون خوف.

الأكاديمي المخضرم ورئيس لجنة إعداد التعليمات الجديدة لمجلس الطلبة في الجامعة الأردنية علي محافظة يرى أن «النظام الجديد ساهم في الحد من تغلغل الإسلاميين والأجهزة الأمنية والعشائرية من خلال اعتماد الأقسام في الكليات كوحدة انتخابية بعد أن كان النظام السابق يعتبر الكلية هي الوحدة الانتخابية».

في السياق ذاته يرى وزير التنمية السياسية الأسبق صبري ربيحات أن إلغاء التعيين في مجلس طلبة الأردنية «إيجابي وخطوة في الإتجاه الصحيح». إلا أن ربيحات يخشى «من عدم وجود رؤية داخل الجامعة تعيد تعريف مفهوم ارتباط الطالب في الجامعة».

وإذ يسوق ربيحات العشائرية كمثال على انتقال البيئة الاجتماعية إلى داخل الحرم الجامعي، ويدعو مجلس الطلبة المقبل إلى بلورة مقاربة تسهم «في إفهام الطلاب بأن لهم حقوقا أساسية في الجامعة من خدمات وقضايا طلابية كالرسوم والعلاقة بين الأستاذ والطالب».

إصلاح برسم الانتظار

الكرة في ملعب الجامعات بعد تدخل الملك

تتوقف الإصلاحات الجذرية المنشودة في قطاع التعليم العالي على ملخص آليات التنفيذ المقترحة وتقديرات كلف التطوير، يفترض أن يجهزها رؤساء الجامعات بعد أن قدموا للملك عبد اللّه الثاني لائحة بالعقبات والمحبطات، على ما يؤكد أكاديميون ومسؤولون.

يقر أحد المسؤولين إن الملك طلب من رؤساء الجامعات الحكومية العشرة بلورة آليات تنفيذ واضحة للنهوض بهذا القطاع الحيوي بعد أن تسلم منهم وثيقة أولية تؤشر إلى مواطن الخلل.

كان رؤساء الجامعات صاغوا رؤية مشتركة حيال آفاق التطوير بعد سلسلة اجتماعات فيما بينهم على مدى شهرين، وذلك استجابة لتكليف ملكي في هذا الشأن.

ركزت الوثيقة المقدمة على ثلاثة محاور: الاستقلالية والتمويل ومعايير القبول، وهي القضايا الرئيسة التي كانت محور لقاء جمعهم مع الملك عبد اللّه الثاني في الجامعة الأردنية مطلع أيلول/سبتمبر الماضي.

ودعا رؤساء الجامعات في وثيقتهم إلى تعديل التشريعات الحكومية التي تمنح وزارة التعليم العالي «صلاحيات مطلقة» في الجامعات في الوقت الذي تطالب فيه الجامعات بحق مجلس أمنائها بهذه الصلاحيات، ضماناً لتعزيز استقلاليتها.

وطالبوا أيضاً ببحث معايير الاعتماد العام والخاص ومنح الجامعات حرية قبول الطلبة بناء على عدد المقاعد الدراسية المتوافرة بالإضافة إلى المسارب الأخرى من مكرمة الجيش والأقل حظاً.

رئيس الجامعة الهاشمية عبد الرحيم الحنيطي قال لـ«**السجل**» إن عملية الإصلاح «التي ينشدها القائمون على التعليم في الأردن ستستغرق وقتاً طويلاً، نظراً للحاجة إلى تغيير تشريعات والتي تحتاج إلى المرور بالقنوات التشريعية الروتينية».

وبيّن الحنيطي «أن تلك التعديلات لن تأتي بالضرورة بحسب ما يشتهي الأكاديميون». وشرح "أن أهم محاور الورقة التي قدمت للملك هو ربط القبول بمعايير الاعتماد، التي لا تراعى فيها حالياً طاقات الجامعة الاستيعابية مع عدد المقبولين ما يؤثر على نوعية التعليم".

> **التعديلات لن تأتي بالضرورة بحسب ما يشتهي الأكاديميون**

الحنيطي لم يشترك في إعداد الورقة، لكنه أوضح أنه اطلع عليها وأقر ما جاء فيها، معتبراً أنها ورقة إصلاحية غير شاملة، «تعوزها الكثير من الآليات للتنفيذ والتطبيق لم تتوافر بها بصيغتها الحالية».

وكان الأكاديمي محمد عدنان البخيت وجّه نقداً شديداً للحالة التي آلت إليها الجامعات الأردنية، ووصفها بأنها «تلفظ أنفاسها الأخيرة».

تصريحات البخيت جاءت خلال ندوة تكريم نظمتها مؤسسة عبدالحميد شومان أواخر الشهر الماضي، نبّه فيها إلى أن «الجامعات لم تعد تراعي المستوى والسوية في قبول الطلبة، ولا تضمن مستوى التدريس المطلوب، أو الحضور المنضبط الذي لا يشعر معه الطالب بأنه في مدرسة خاصة لوالده».

وانتقد البخيت فكرة تخلي مجلس التعليم العالي عن دوره لمصلحة مجالس أمناء الجامعات، مشككا في وجود عدد كاف من الأردنيين الكفوئين والمؤهلين ليكونوا أعضاء في مجالس الأمناء لما يزيد على عشرين جامعة.

واعتبر أن «مجالس أمناء الجامعات الأردنية لا تستطيع حل هذه المشكلة»، مرجعاً ذلك إلى «عدم أهليتها بسبب تشكل بعضها على أساس رابطة الدم والقرابة، وليس على أساس الكفاءة».

عيد دحيات، رئيس جامعة مؤتة السابق، يرى من جانبه «وجوب إعادة النظر في وضع الجامعات الحالي، والسعي لوضعها على الطريق الصحيح من حيث المستوى والاستقلالية ، ليكون لكل جامعة مجلس أمناء وشخصيتها وبرامجها ورؤيتها الخاصة بها». محذراً من أن «وضع الجامعات تحت مظلة التعليم العالي يجعل منها نسخة واحدة».

ويطالب دحيات «بإعادة النظر بالتشريعات التي تحكم عمل الجامعات والتركيز على النوع وليس الكم، وكذلك التركيز على البحث العلمي الرفيع ووضع خطة عمل كاملة من قبل مجالس الأمناء في الجامعات وتنفيذها».

بانتظار وضع آليات تنفيذ وخطط تمويلية ملّحة تبقى الجامعات الرسمية في حالة جمود، تخرّج أفواجا بنمط تقليدي في عصر رقمي متحرك.

أردني

"طوشة" وفنجان القهوة بين العُرف العشائري والقوانين

منصور المعلا

تتزايد المشاجرات والصدامات على خلفيات عشائرية أو عصبيات مكانية لا سيما في المناطق الريفية، مع إناطة مهمة نزع فتيل الاقتتال ورأب الصدع بين المتخاصمين بالشيوخ والمخاتير.

فلا يخلو أسبوع تقريبا من خبر «ساخن» عن إغلاق شوارع رئيسة نتيجة التحام جيران وعشائر في مواجهات دامية تستخدم فيها الحجارة، «القناوي» والأسلحة البيضاء وصولا إلى الأسلحة النارية.

خلال الأسبوع الماضي، سُجّلت ثلاث «طوشات حامية» على عدّة جبهات من الفحيص إلى طريق مادبا، استخدمت فيها «مختلف أنواع الأسلحة الشعبية»، ما أدى إلى وقوع عدد من الجرحى.

غالبية المشاجرات تجد طريقها إلى الصلح بعد «فورة الدم» وتدخّل «وجهاء» الحي والعشيرة. لكن غالبية المواجهات تشهد تدخّل الأجهزة الأمنية، لاسيما قوات الدرك.

وهكذا تفرض الأعراف القبلية نفسها ضمن «ثقافة فنجان السادة» على تفاصيل المشهد الداخلي، فتتداخل، في أحيان كثيرة، مع قوانين وأنظمة الحكومة في بلد يتصدر دول المنطقة من حيث معدلات التعليم العالي ومحو الأمية.

غالبية المشاجرات تجد طريقها إلى الصلح بعد «فورة الدم» وتدخّل «وجهاء» الحي والعشيرة

وزير سابق وعالم اجتماع فضل عدم ذكر اسمه «يرجع تكريس العشائرية إلى ثقافة أن «الإنسان في الغالب عدو ما يجهل»، ما «يجعل الأفراد يجنحون إلى التمسك بعصبياتهم القبلية في مواجهة المجتمع المدني».

ويضرب الوزير مثلا: «أحياء العاصمة تعرف باسم قاطنيها- إما جغرافياً أو عشائرياً - على أنها ملجأ وحصن لغير المندمجين اجتماعياً».

عضو مجلس أعيان أحد أفراد العشائر الكبيرة في البلاد فضل عدم ذكر اسمه أوضح لـ«**السّجل**» أن «الصدامات العشائرية التي تشهدها البلاد أخيراً عائدة الى قانون الصوت الواحد الذي ساهم في تقسيم المجتمع الأردني الى ما يشبه الفسيسفاء»، العين يعتبر «أن غياب الإرادة السياسية في تدعيم دولة المؤسسات وتعظيم دور مؤسسات الدولة هو السبب أيضاً في تفاقم الصراعات التي عدها خارج سياق التاريخ».

ويشرح العين كيف «بإمكان المشرعين وضع قوانين تراكم في أذهان المواطن قناعة مفادها أن الملاذ الوحيد له هو مؤسسات الدولة وليس العشيرة».

في هذه الأجواء شهدت البلاد في الأشهر الأخيرة عدة مشاجرات كان أطرافها أبناء عشائر ومواطنون يحمل غالبيتهم عصبيات قبلية. نطاق المعركة كان يتسع في الغالب من عدة أشخاص إلى صدام عشائري.

مواقع إلكترونية وصحف رصدت وقوع العديد من المشاجرات ابتداء من بلدة الطيبة، شمال البلاد، مروراً بمحافظة الزرقاء والبلقاء وانتهاء بالكرك. تخلّلت المشاجرات إشعال إطارات وحاويات نفايات.

شهدت البلاد في الأشهر الأخيرة مشاجرات عدة كان أطرافها أبناء عشائر ومواطنون يحمل غالبيتهم عصبيات قبلية

مشاجرة «الطيبة» تمددت من مشاحنة في جامعة إربد الأهلية وتفاقمت إلى مشاجرة بين عشيرتي القرعان والنعامنة وصولاً إلى أعمال الشغب. المشاحنة مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الماضي أدت إلى جرح طالبين طعناً في الجامعة، وما أعقبها من تداعيات بما فيها فصل سبعة طلاب يشتبه في تورطهم في المشاجرة.

أعمال الاحتجاج في الطيبة يرجعها عدد من سكان البلدة إلى ما يعتبرونه «تحيز السلطات المختصة لمصلحة أحد الأطراف المتورطين في مشاجرة الجامعة».

وفي بلدة مؤتة (130 كيلو متراً جنوب عمان)، أصيب شخصان طعناً وجرح ثمانية آخرون بجروح طفيفة في مشاجرة جماعية، اشترك فيها عشرات الأشخاص من ثلاث عائلات تقطن بلدات مختلفة في المنطقة.

ووفق شهود عيان، فإن المشاجرة التي استلزم تفريقها تدخل قوات الأمن تعود إلى خلاف نشب بين ثلاثة طلاب في إحدى مدارس مؤتة، قبل أن يتطور إلى مشاجرة جماعية بين الطلبة أدت إلى تدخل الأهالي لاحقاً. وأعلنت أجهزة الأمن أنها أوقفت عدداً من الاشخاص على ذمة التحقيق.

في محافظة الزرقاء (25 كيلو متراً شمال شرق العاصمة)، استعرت مشاجرة بين عشيرتي الدوايمة والخلايلة، بعد أن احتج الخلايلة على نزع لوحة وسط دوار في الجبل الأبيض باسم «دوار خلف المكيد»، نسبة إلى شيخ عشيرة الخلايلة. وتتهم هذه العشيرة أفراداً من الدوايمة بنزع اللوحة.

نزع اللوحة وخسارة النادي الفيصلي لمباراته أمام الوحدات في المساء ذاته أدّى إلى تفاقم الشجار بين الطرفين، اللذين حشدا نجدة من أبناء العشيرتين القاطنين خارج الجبل الأبيض الشعبي.

عقب المشاجرة، تم التوصل إلى صلح عشائري بالتنسيق مع الجهات الرسمية.

وفي الفحيص قرب العاصمة، عقدت «صلحة عشائرية» لإنهاء مشاجرة وقعت الأسبوع الماضي بين شبان من عائلتي الصويص والداود. وقال الحاكم الإداري لمحافظة البلقاء سامح المجالي إن وجهاء المنطقة نظّموا «الجاهة» لتنهي الخلاف من دون وقوع إصابات.

وكان عضو مجلس بلدية الفحيص، عناد الداود، قد أدخل إلى مستشفى إبن الهيثم في عمان إثر تعرضه للضرب على يد مجموعة من عشيرة الصويصات على خلفية تجديد ترخيص مطعم الحاكورة في منطقة الفحيص.

على خلفية تلك الحوادث اعتقلت قوات الأمن عشرات الأشخاص للتحقيق معهم حيث لم تفصح الجهات الأمنية عن عدد الموقوفين من الطرفين لأسباب أمنية.

عقب المشاجرة الأخيرة، تم التوصل إلى صلح عشائري بالتنسيق مع الجهات الرسمية

وتشير احصاءات الأمن العام إلى أن العام الماضي شهد حوادث وصلت إلى 2204 حوادث كانت الحوادث التي نتج عنها أضرار مادية 2018 وأضرار بشرية 186 حادثاً كان من بينها 232 اصابات بسيطة و 27 إصابات بليغة، وكان هناك 28 حالة وفاة.

وفي العام الحالي، وبحسب الإحصاءات، انخفض عدد الحوادث التي نتج عنها 1907 حوادث توزعت ما بين 1733 حادثاً نتج عنها أضرار مادية و 174 نتج عنها أضرار بشرية، وكانت الإصابات البسيطة 242 والبليغة 21 وكان هناك عشر وفيات.

السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة
www.al-sijill.com
79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الأردن
فاكس: 00962 6 5536991
هاتف: 00962 6 5549797
00962 6 5536911
البريد الالكتروني: Info@al-sijill.com

أردني

التمييز ضد العمالة الوافدة عارٌ ينبغي رفعه

تتمة المنشور على الأولى

◄ العامل العراقي أو الفلسطيني، يواجه صعوبات جمة في الحصول على تصريح عمل أو إقامة. التبرير الحكومي هو "اعتبارات أمنية" بما يتعلق بالعراقيين، و"الحيلولة دون أي نوع من الترانسفير" بما يخص الفلسطينيين. تبرير يبدو واهياً أمام الانضباط الأمني السائد، وحاجة السوق إلى هؤلاء وحاجتهم هم إلى العمل، فيرضون بأقل الأجور التي تسد رمقهم؛ ما يشجع أصحاب العمل على استغلال ظروفهم، ليصبح الاستغلال عرفاً سائداً وسلوكا شائعاً.

عاملات المنازل الآسيويات ما زلن مادة دسمة لتقارير دولية، تقيس من خلال معاملتهن مدى تقدم الأردن في مجال حقوق الإنسان. تذهب تقارير حدّ اتهام الأردن بالاتجار بالبشر وإساءة المعاملة. آخرها، وربما أقساها، تقرير منظمة العفو الدولية "آمنستي" الذي ذكر أن "عشرات الآلاف" من عاملات المنازل يعشن "ظروفاً مروعة". وأورد أمثلة على حالات انتحار وإساءة جنسية وجسدية، وبالطبع مادية، عندما يرفض "الكفيل" أن يفي الأجير حقه. هكذا تتزاحم "عشرات" العاملات في سفارات بلدانهن بانتظار التسفير بعد أن رفضت العائلات الكفيلة إخلاء سبيلهن. يضحّين برواتب أشهر مقابل العودة إلى بلادهن.

نتحدث عن عادات مجتمعنا الحميدة، وهو حديث صحيح، فهل تستقيم هذه العادات مع استعباد عاملات المنازل، وهل ينسجم هذا السلوك من ناحية ثانية مع نمط حياة عصري لبعض العائلات"المتفرنجة". إنه لأمر مثير للسخط أن يلتقي المحافظون اجتماعياً والمتحررون على سلوك تمييزي متماثل إزاء الآخرين، وكأنما يراد لهوية المجتمع برمته بصرف النظر عن الفروق الثقافية بين مكوناته، أن تقوم على تسويغ إساءة معاملة الآخرين لمجرد أنهم ضعفاء.

في مثال على الالتفاف على القانون، يفضّل كثير من "أصحاب الأعمال" استقدام عمالة بتصاريح زراعية بوصفها أقل تكلفة. يتم نقل هذه العمالة إلى قطاع الإنشاءات، وهو إجراء غير قانوني يُعاقَب عليه العامل، لا أرباب العمل، بالتسفير لمخالفته بنود التصريح.

سَنّ تشريعات مناسبة تواكب العصر، لا بد أن يقترن بتغيير ثقافي واجتماعي، فلا يتم استمراء الاستهانة بحقوق الآخرين، لأن ظروفهم صعبة وحاجتهم ماسّة إلى العمل، أو لأنهم "غرباء ديار لا حول لهم ولا قوة"، وحتى لا تسود ثقافة وتقاليد تسوغ "امتلاك الغير"، وتتناسل داخلياً في امتلاك الأقوى للأضعف والأكبر للأصغر والرجل للمرأة .

من أبسط حقوق العمالة، الانتساب إلى نقابات تحمي حقوقهم وتحفزهم على الإنتاج والإبداع في ظروف إنسانية. لا علاقة لذلك بالسيادة التي يُساء لها حين يجري استخدامها في هذا السياق. فالأمر يتعلق بحقوق اقتصادية واجتماعية وامتيازات مدنية، وليس بغير ذلك.

عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، خالد الزيود، يشدد على وجوب شمول العمالة الوافدة بالانتساب للنقابات العمالية. "هذا يسمح بتوسيع قواعدنا، ويعطينا قوة، ويفوضنا بالدفاع عن حقوقهم". ويلفت إلى أن التمييز بين العمال الوطنيين والعمال المهاجرين يخالف الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن.

المشاكل التي تعاني منها العمالة الوافدة لا تقتصر على حرمانها من الانتساب لنقابات العمال، إذ إن جزءاً كبيراً منها يعمل في قطاعات غير مشمولة بقانون العمل، أو إنهم محرومون من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لعملهم في مؤسسات غير ملزمة حتى الآن، بالاشتراك في الضمان، لأنها مؤسسات يعمل فيها أقل من خمسة عمال، أو لأن أرباب العمل يستمرئون مصادرة بعض حقوقهم.

ظلت العمالة الوافدة رافداً لقطاعات حيوية في المملكة ما كانت لتزدهر لولاها. في قطاع التعليم العالي الخاص، يؤدي أكاديميون عراقيون دوراً مهماً في العملية التعليمية، ومثلهم أطباء في المستشفيات الخاصة. هؤلاء رغم أنهم يؤدون الوظيفة نفسها التي يؤديها أردني الجنسية، يفتقرون إلى معظم الحقوق المتضمَّنة في الوظيفة مثل التأمين الصحي والأجر العادل.

في القطاع الزراعي، يقر مزارعون في الأغوار مثلاً، على أن الزراعة ما كانت لتزدهر من دون العمالة المصرية.

انتشار ظاهرة عاملي المنازل، أتاح للسيدة الأردنية الخروج إلى سوق العمل مرتاحة البال.

قانون العمل الصادر في العام 1996، استثنى فئات عمالية عدة من شمولها بأحكام القانون، من بينها "العاملون في المنازل وبستانيوها وطهاتُها، وعمالُ الزراعة".

استلزم الأمر مضي 12 عاماً لإحراز تقدم ملموس في مجال شمول فئات العمال بأحكام قانون العمل. ففي العام 2008، أنهى تعديل على قانون العمل استثناءَ العاملين في المنازل وطهاتها وبستانييها والعمالة الزراعية من أحكام قانون العمل، وأوكل تحديد الأحكام التي يخضعون لها لنظام يصدر لهذا الغرض. النظام لم يصدر بعد.

مدير شؤون العمل في وزارة العمل فايز الجبور، أوضح لـ"**السّجل**" أن العمل جارٍ لإعداد مسوّدة نظام يحدد الأحكام التي ستخضع لها العمالة الوافدة بمختلف فئاتها، تنفيذاً للمادة الثالثة من قانون العمل.

استغلال العمالة الوافدة وحرمانها من حقوقها الأساسية، تستفيد منه فئات من أرباب العمل بما في ذلك العائلات، ويلحق الضرر بسياسات عامة ذات أولوية وطنية تتعلق بمكافحة البطالة وتنظيم سوق العمل. إذ كلما اقتربت العمالة الوافدة من التمتع بحقوقها، فإن فرص تقدم العمالة المحلية تصبح أكبر، لأن الفجوة بين شروط عمل العمالة الوافدة والمحلية تتلاشى، ما يعني أن الانتقاص من حقوق الوافدين هو «وصفة» يدفع ثمنها العامل الأردني.

الزيود، الذي يشغل منصب الأمين المساعد للاتحاد العربي للنفط والمناجم والبتروكيماويات، يقول إن إنصاف الأردن للعمالة الوافدة على أرضه، يعكس في حال تحققه حرصَهُ على حماية العمالة الأردنية المغتربة.

"تمتع العمالة الوافدة بمظلة قانون العمل يشكل حماية لعمال الوطن. فصاحب العمل يفضّل العامل الوافد، لأنه يدفع له أجراً أقل، ويفرض عليه شروط عمل أصعب، في ظل غياب جهة تراقبه، ما يعني أن اختيار العامل الوافد يكون على حساب العامل الأردني"، بحسب الزيود الذي يرى أن إخضاعهم لمظلة قانون العمل، "يحمي حقوقهم وكرامتهم، ويعزز في الوقت نفسه القدرة التنافسية للعمالة الوطنية على فرص العمل التي تشغلها العمالة الوافدة".

مستشار العمل في المركز الوطني لحقوق الإنسان، عاطف المجالي، يقول إن المركز أوصى في تقريره السنوي للعام الماضي، بانضمام الأردن لـ"الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للعام 1990"، وتعديل قانون العمل ليشمل العمالة الوافدة بأحكامه، وكذلك شمول العاملين في المنازل بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي.

يلفت المجالي إلى أن أكثر الفئات العمالية عرضة للحرمان، هم العاملون في المنازل، يليهم العاملون في المناطق الاقتصادية المؤهلة، ثم العاملون في الزراعة.

تسوية هذه الأوضاع في ضوء حقوق الإنسان وحاجات التنمية، ووجود عمالة أردنية في العشرات من دول العالم، يمثل استحقاقاً واجب الوفاء به، يبدأ بالنقد الذاتي النزيه والشجاع، لبناء مجتمع العدالة والمساواة والتفتح الإنساني، مجتمع لا عبيد ولا تمييز فيه، وكأهداف قائمة بذاتها تحقق مصلحة وطنية ذاتية عليا. علاوة على أهمية تصحيح صورة الأردن في الخارج، ومواكبة الدول والمجتمعات ذات السجل الأفضل في هذا المجال.

ترفع الزوج عن عمل المنزل سبب اللجوء إلى العاملات

دلال سلامة

◄ قبل أن تستعين بعاملة منزل، كانت غادة التي تعمل سكرتيرة في جامعة خاصة، وتنهي عملها يوميا في تمام الخامسة مساءً؛ تضع أطفالها الثلاثة، الذين تراوح أعمارهم بين تسع سنوات والسنة، في منزل والديها، حيث كان باص المدرسة يوصلهم إليه لحين انتهاء دوامها.

ورغم محاولاتها المريرة فإنها لم تستطع حمل زوجها الذي يعمل في دائرة حكومية وينهي عمله في الثانية ظهراً أن يرعى الأطفال في غيابها: «يقول زوجي إن خلقه ضيق، ولا يستطيع التعامل مع ثلاثة أطفال في وقت واحد، وحتى بعد أن اتفقنا على أن ترعى أمي الصغير فقط، فإنه صمد أياما ثم عاد يرسلهم إلى منزل أهلي».

لكن مشكلة غادة لم تكمن فقط في إيجاد مأوى للأطفال لحين عودتها من عملها، بل في أنها، عندما تعود كانت ترجع عملياً إلى عمل جديد، حيث عليها أن تعد الطعام للعائلة وتنظف المنزل وتقوم بتدريس الأولاد، ومن ثم تعد وجبة اليوم التالي.

ورغم أن غادة ظلت سنوات تستعين بعاملات كن يحضرن مرة واحدة في الأسبوع للقيام بالأعمال الثقيلة، فإنها قررت أخيراً اللجوء إلى الخيار الصعب؛ الاستعانة بعاملة مقيمة: «كان صعباً علي أن أجلب شخصاً غريباً تماماً وأسلمه المنزل والأطفال، ولكن المهام الهائلة التي كان مطلوباً مني إنجازها كل يوم كانت قد بدأت تفقدني اتزاني».

أما رناد، وهي موظفة في بنك، وأم لطفلين، فقد استعانت بعاملة عندما أنجبت الطفل الأول وأدركت، وقتها، أنها لن تتلقى أي مساعدة من زوجها، ذلك أن الرجل على حد تعبيرها: «تنتهي مهمته بخروجه من مقر عمله».

غادة ورناد نموذجان للنظام الذي تسير عليه حياة أغلبية ساحقة من النساء العاملات في الأردن، حيث طور المجتمع قيمة اجتماعية جعلت من عمل المرأة خارج المنزل ومساهمتها في نفقاته، إن كانت قادرة، واجبا عليها، ولم يطور في المقابل قيمة تجعل من مشاركة الرجل في أعمال المنزل واجبا عليه.

بحسب منال ،التي تعمل مديرة مدرسة وتفكر جديا بإحضار عاملة رغم تواضع دخلها نسبيا، فإنه: «في ظل الظروف الطاحنة التي نعيشها، ستتهم بالتقصير أي امرأة تقرر ترك عملها والتفرغ للبيت، لكن أحدا لا يتهم بتقصير الرجل الذي يرفض مدّ يد المساعدة داخل المنزل لزوجته العاملة».

وفي حين تعزو رناد ذلك إلى المفهوم السائد الذي ما زال يربط أعمال المنزل بالمرأة ويعتبر أداء الرجل لها انتقاصاً من رجولته، فإن منال التي بدأت فعلاً بالسؤال عن إجراءات استقدام عاملة والمقارنة بين عروض مكاتب الاستقدام المختلفة، ترى أن الكسل هو السبب الحقيقي: «لا أصدق أن الرجال يخجلون فعلاً من العمل داخل المنزل، وإلا لماذا لا يخجلون من أخذ نقودنا كما كان يفعل آباؤهم وأجدادهم في الماضي؟ إنها فقط ذريعة للراحة».

ما تجمع عليه النساء الثلاث أن الأموال التي تنفق على عاملة مقيمة، كان يمكن استثمارها بشكل أفضل للعائلة فيما لو نهض الرجل بمسؤولياته داخل المنزل، وهي أموال كان يمكنها، في النهاية، أن تبقى في المنزل لتستثمر للعائلة.

ووفق إحصائيات وزارة العمل، فإن الوزارة منحت خلال سنة ونصف السنة فقط، هي الفترة الواقعة بين أيار 2006 إلى نهاية العام 2007، نحو 16233 تصريحاً لعاملات منازل وافدات.

أردني

"بيتك محل رزقي"

عاملات المنازل: عزلة واستغلال وسوء معاملة تنكرها وزارة العمل

نهاد الجريري

ما أن يُذكر موضوع "العاملات في المنازل"، حتى تتبادر إلى الذهن صورة سيدة آسيوية منكسرة، تستيقظ قبل طلوع الشمس ولا تنام قبل منتصف الليل، تأكل في المطبخ فلا يسمح لها بتناول الطعام مع الأسرة، وتنام على "فرشة" في المطبخ أو "الكوريدور". لكن الأمر لا يخلو من صورة أخرى لسيدة آسيوية، مرحة، تُعامل كواحدة من أفراد الأسرة، تطلق عليها ربة البيت لقب "ابنتي التي لم أنجب"، تنام في غرفة خاصة بها، تفضل الحليب الخالي من الدسم، وتعجبها ربطات الشعر "باندانات"، فتُلبى كل ما تطلب.

منظمات دولية وحقوقية دولية تفيد أن عاملات المنازل الوافدات يعشن ظروفاً مروعة

صورتان تمثل أولاهما النمط السائد في التعامل مع عاملات المنازل، فيما تمثل الثانية استثناء موجودا ولكن لا يبنى عليه، وهذا ما يثير جدلا لم يتوقف بين منظمات دولية وحقوقية محلية تشير إلى أن عاملات المنازل الوافدات إلى الأردن "يعشن في ظروف مروعة"؛ وبين وزارة العمل- ومنظمات مجتمع محلي- تعتبر تلك التقارير "مبالغا فيها".

نشرت «**السّجل**» في العدد رقم 24، عرضاً لورقة عمل قُدّمت ضمن ورشة لمناقشة أوضاع العمالة في الأردن عقدتها جامعة فيلادلفيا في نيسان/ أبريل الماضي، جاء فيها أن حالات الانتحار بين العاملات في المنازل وصلت 10 حالات العام 2006. في العدد نفسه عرضنا لثلاثة نماذج من سيدات فلبينيات التجأن إلى مأوى السفارة الفلبينية في شارع المدينة المنورة. اثنتان لم تتمكنا من مغادرة الأردن بعد انتهاء عقدهما، لأن الأسرتين الكفيلتين أرادتا "الاحتفاظ" بهما إلى حين استقدام بديلتين لهما. أما الثالثة، فقد كانت "رئيس" عمال في مصنع ببلادها، قبل أن تفاجأ بأن عقد استقدامها كان للعمل في المنازل وليس في المصنع. وهي لم تسلم من الاغتصاب والإساءة الجنسية والجسدية، لا في منزل كفيلها ولا حتى في مكتب الاستقدام في الصويفية الذي تولى أمرها.

لكن جمعية أصدقاء العاملات في المنازل التي ساهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة (يونيفم) في تأسيسها قبل 5 أعوام، تلفت إلى أن ثمة تركيزا دائما على النماذج السلبية. عايدة أبو راس، رئيسة الجمعية، تقول: «كما أن هناك نماذج مسيئة هناك نماذج إيجابية، إذ توجد عاملات أمضين في البلد 15 عاما ويُعاملن بشكل جيد.» لكنها تعترف بأن الرقابة على وضع العاملات في المنازل تواجه معيقات، «فليس من السهل أن نطرق الأبواب وندخل المنازل لنستعلم عن أحوال العاملات». وتخلص أبو راس إلى أنه «لا توجد دلالات إحصائية واضحة» فيما يتعلق بالعاملات. وتدلل على ذلك بحالات الانتحار التي لا يمكن إرجاعها دوما إلى سوء معاملة، كما تقول، وتستشهد بحادثة وقعت في الكرك أخيرا، إذ أقدمت سيدة سيرلانكية على الانتحار. وبعد التقصي عن الأسباب وُجد أن السيدة «تلقت رسالة من بلادها تقول إن زوجها تزوج عليها، فانتحرت لأنها في الأصل تغرّبت كي تؤمن المال لذلك الزوج.»

وزارة العمل لم توفر أي إحصاءات حول حالات انتحار. مديرية العاملين في المنازل، الجهة الوحيدة التي تحوّلت إليها كل استفساراتنا عن العمالة المنزلية، تعتبر أن مثل هذه الأرقام هي من اختصاص جهات مثل المركز الوطني لحقوق الإنسان.

زيادة على ذلك، تؤكد الوزارة أنها تعاملت العام الماضي مع 500 «مشتكية» من عاملات المنازل ينتمين إلى جنسيات مختلفة. لم ترد بين تلك القضايا أي شكوى اغتصاب. اللجنة الحكومية الخاصة التي تولت تلك القضايا اكتشفت 15 حالة حمل بين عاملات فلبينيات، اتضح لاحقا أنها كانت نتيجة علاقات مع رجال فلبينيين تمت برضى الطرفين.

اللافت أن الوزارة تعاملت فقط مع عاملات لجأن إلى سفارات بلادهن، ما يترك علامة استفهام حول حالات أخرى لم تصل إلى السفارات، أو ربما لحالات وصلت إلى السفارات وتعاملت معها بمعزل عن القنوات الرسمية.

المركز الوطني لحقوق الإنسان، كان رصد قبل أكثر من عام «تصاعدا ملحوظا» في شكاوى العمالة الوافدة ومن بينها شكاوى عاملات المنازل. من بين الشكاوى الواردة في موقع المركز الإلكتروني أن السفارات «لا تقوم بمراجعة مكاتب الاستقدام والكفلاء لغايات إيجاد حلول لمشاكل العاملات، بل تقوم بإيواء العاملات وتشغيلهن».

هذا الشد والجذب لا يلغي مسؤولية مكاتب الاستقدام التي تعتبر الوسيط في رحلة العاملة الأجنبية من بلادها إلى منازل الأردنيين.

قبل نحو 6 أعوام بلغ عدد مكاتب الاستقدام في الأردن 460 كانت تعمل من دون تنظيم أو مراقبة حكومية. لكن مع إصدار نظام تراخيصها في 2002 وبدء العمل به في 2003 تقلص العدد إلى 95 مكتبا، تنشر أسماؤها وعناوينها في الموقع الإلكتروني لوزارة العمل. وربما كان من أهم الشروط التي ساهمت في ضبط آلية العمل، نوعا ما، اشتراط كفالة بنكية يودعها المكتب المعني بقيمة 50 ألف دينار.

إلا أن «آلية الضبط» ما زالت قاصرة بعد عن كشف جميع مواطن الخلل في عمل هذه المكاتب. صاحب مكتب في منطقة المدينة الرياضية يتحدث بكثير من الأسى عن مكتب «زميل» لا يتحرج صاحبه من استغلال العاملات والتحرش بهن بمجرد أن يطأن أرض المملكة. ومرة أخرى، عرض بيان المركز الوطني لحقوق الإنسان في 23/7/2007، لشكاوى عن استقدام بعض المكاتب عاملات تحت السن القانونية.

مدير مديرية العاملين في المنازل أمجد وشاح، كشف لـ«**السّجل**» أنه سيقوم «قريبا جدا» بتوجيه عدة إنذارات لمكاتب استقدام مخالفة للتعليمات المنصوص عليها، والتي تتركز على تشغيل العاملات بدوام جزئي، أو لعدم إصدار تصاريح عمل باسم الكفيل الحقيقي، معتبراً هذه التجاوزات من قبيل «الاتجار بالبشر». ويشرح أن من المكاتب من يستقدم عاملات على أساس الإعفاءات التي تمنحها وزارة التنمية للمعوقين، لكن ينتهي الأمر بأن تُشغل العاملة في منزل كفيل آخر صحيح ومعافى.

في محاولة «لتصويب» هذه الأوضاع، عكفت وزارة العمل على إعداد مذكرة تفاهم ينتظر توقيعها قريبا مع الفلبين، التي أوقفت تصدير العمالة إلى الأردن على خلفية اتهامات بانتهاك حقوق العاملين الفلبينيين.

فحوى هذه المذكرة هو تحديد مسؤوليات المكاتب المحلية والخارجية: ما لها وما عليها.

فلا بد أن تدرك تلك المكاتب أنها مسؤولة عن استجلاب عاملات بالغات للسن القانونية ومدركات لحقوقهن وواجباتهن ولطبيعة المجتمع الأردني، إذ إن عمليات تزوير أعمار بعض العاملات يتم من خلال الحلقة الأولى، وهي المكاتب في الدول المصدرة.

الوزارة تعاملت مع عاملات لجأن إلى سفارات بلادهن، ما يترك علامة استفهام حول حالات أخرى لم تصل إلى السفارات

من واجب هذه المكاتب الاضطلاع بمهمة توعية العاملة بحقوقها وواجباتها وبالمرافق التي وضعت لاستقبال شكواها مثل الخط الساخن في وزارة العمل، ومركز حقوق الإنسان. بالإضافة إلى التوعية بطبيعة المجتمع الأردني وعاداته مهما كانت بسيطة، حتى تتجنب «الصدمة الثقافية»، وهو أمر ينطبق على الجانبين: العاملة الوافدة التي تعتبر عدم تناول الأرز يوميا «قلة في الأكل»؛ والكفيل المضيف، الذي يرفض إدراك أن العاملات «موظفات» ولسن «ممتلكات». يُضاف إلى كل هذا ضرورة تفعيل تعليمات جديدة وضعتها وزارة العمل تشترط فتح حساب بنكي خاص باسم العاملة لضمان تسديد مستحقاتها المالية، ومنح صلاحية لمفتشين ومفتشات بالتحقق من الظروف المعيشية لأي عاملة ترفع شكواها للجهات المعنية. هذه إجراءات، بحسب وشاح، لا تنتظر إلا التوقيع بعد أن استوفت البحث والتمحيص.

وربما كان أهم من هذا وذاك ما دعت إليه ملصقات منظمة «يونيفم» للحض على حسن استقبال ومعاملة العاملة الأجنبية، وتغيير نمط التفكير الاستعلائي والاستغلالي. يقول الملصق «بيتك هو محل رزقي».

أردني

بعضهن يعملن بصورة غير قانونية

حقوق الفلبينيات تضيع بين مكتب التسفير والاستقدام فالمضيف

سوسن زايدة

يكتظ مكتب العمالة الفلبينية في الخارج التابع للسفارة الفلبينية في عمان، بأكثر من مئة عاملة منزلية ممن تركن عملهن لدى عائلات أردنية مشتكيات من سوء المعاملة. يزيد العدد عند استقبال لاجئات جدد ويقل عند تسفير السابقات ممن أمضين شهورا عدة في المكتب.

في شباط/فبراير الماضي ارتفع عدد الفلبينيات الفارات من سوء المعاملة إلى نحو 250 عاملة، ما اضطر الحكومة الفلبينية إلى اتخاذ قرار بوقف مؤقت لتسفير العاملات المنزليات إلى الأردن ما زال سارياً. لكن انتقادات الفلبينيين لحكومتهم تعالت بعد الرفع الجزئي للحظر الذي لا ينطبق على العاملات العائدات إلى عائلات مضيفة أحسنت التعامل معهن، دون أن تقدم الحكومة الأردنية ضمانات كافية لحماية العاملات الفلبينيات من انتهاكات يتعرضن لها خلال عملهن في الأردن، وفقاً لمجلة بولاتلات الفلبينية.

الحظر لم يكن الحل المناسب للمشكلة، وفقا للسفير الفلبيني في الأردن جوليوس توريز «من الأفضل أن يدخلن بطرق شرعية وبإقامات عمل فنعلم بوجودهن ونحميهن وفقا لقوانين العمل، بدل أن يدخلن إلى الأردن بتأشيرة سياحية دون علمنا ويفقدن حقوقهن».

من أصل 20 - 25 ألف عاملة منزلية فلبينية في الأردن هناك ما بين 3500 و5000 عاملة يعملن في الأردن بطرق غير قانونية، معظم هؤلاء دخلن بتأشيرة سياحية تم تحويلها حال وصولهن إلى الأردن إلى تأشيرة عمل. «ما بين ثلاث وعشر فلبينيات يصلن إلى مطار عمان كل يوم. لو أنهن أتين بطرق شرعية وبعلمنا لتمكنا من حمايتهن وتوفير الأمن لهن،» يقول السفير.

ليس للأردن سفارة في الفلبين وليست هناك أي جهة أخرى يمكنها منح إذن بدخول الأردن. وزارة الداخلية هي الجهة الوحيدة المخولة بذلك. وتتولى مكاتب استقدام العاملات المنزليات مهمة الحصول من وزارة الداخلية على أذون دخول الفلبينيات بعد تلقي طلباتهن من مكاتب تسفير العاملات في الفلبين.

ما بين مكتب التسفير في الفلبين ومكتب الاستقدام في الأردن والعائلة المضيفة، وقوانين وسياسات العمل في كل من البلدين، يضيع جزء من حقوق العاملات. الحكومة الفلبينية أقرت مبلغ 400 دولار حدا أدنى لأجر العاملة المنزلية الشهري، لكن العاملة توقع عقد عمل مع مكتب التسفير بأجر شهري 200 دولار، إضافة إلى وعود بظروف عمل إنسانية. ويحدث أنه عندما تصل العاملة مكتب الاستقدام في الأردن فإنها توقع عقداً آخر بأجر شهري 150 دولاراً.

«هذه حالات اتجار بالبشر،» يقول السفير الفلبيني، «وكالات تسفير العمال تستهدف المناطق الفقيرة النائية لاستقطاب العمال والعاملات الذين يجهلون حقوقهم والقوانين والسياسات الحكومية التي تحميهم.» ويؤكد السفير أن الوكيل يستغل جهل الناس هناك بحقوقهم فيعدهم بأجور وظروف عمل لا يجدها العامل بعد السفر، مشيرا إلى أنهم في بعض الحالات يزورون جوازات سفرهن وأعمارهن إذا كانوا تحت السن القانونية للعمل في المنازل، وهو 23 سنة. «في إحدى الحالات اكتشفنا فتاة في الرابعة عشرة من عمرها، أحضرت للعمل في الأردن بعد أن زور وكيل العمل في الفلبين جواز سفرها ليظهر عمرها فوق السن القانونية». يقول السفير

تواصل العاملة رحلتها من مكتب التسفير في الفلبين إلى مكتب الاستقدام في الأردن، لتنقل بعدها إلى بيت المضيف لتواجه انتهاكات تراوح بين مصادرة جواز سفرها، العمل لأكثر من 8 ساعات دون أجر إضافي أو دون يوم إجازة في الأسبوع، تأخير وحرمان من أجرة شهور، عدم توافر مكان للنوم وطعام ملائم، احتجاز داخل المنزل أو حتى في المطبخ، سوء معاملة معنوية وجسدية تصل أحيانا إلى الاغتصاب، هي بعض الممارسات التي تتعرض لها عشرات العاملات اللاتي التقتهن **السّجل** في مكتب العمالة الفلبينية في إحدى ضواحي عمان.

ويلفت السفير إلى حالات يمتنع فيها صاحب مكتب استقدام العاملات، أو العائلة المضيفة، عن دفع رسوم إقامة عمل الفلبينية، فتتراكم الغرامات على العاملة التي لا يعود بإمكانها مغادرة الأردن دون دفعها. «عندها تضطر الحكومة الفلبينية لدفع الغرامات لإطلاق سراح العاملة والسماح لها بالعودة للفلبين، مع أن هذا ليس خطأنا، وكذلك ليس خطأ العاملة التي احتجز جواز سفرها ومنعت من الخروج من المنزل، فكيف سيكون بإمكانها تجديد إقامة عملها؟ علما بأنها لا تعرف قوانين وأنظمة العمل في الأردن».

من أصل 20 - 25 ألف عاملة في الأردن هناك ما بين 3500 و5000 عاملة يعملن في الأردن بطرق غير قانونية

تقول إيميلدا،وهي إحدى الفلبينيات اللواتي لجأن إلى السفارة الفلبينية: «هناك من حاولن اللجوء إلى وزارة العمل الأردنية أو السفارة الفلبينية للاحتجاج أو مقاضاة وكالات تسفير العمال، لكن دون جدوى، فهن لا يملكن أية نسخ عن العقود الموقعة ولا يستطعن إثبات تعرضهن للاحتيال. فالوكالات عادة ما تشترط الاحتفاظ بالعقد دون تزويد العاملة بنسخة عنه».

يؤكد هنري باريل أنه خلال عمله ملحقا لشؤون العمالة في السفارة الفلبينية في الأردن منذ سنتين ونصف السنة، لم يشهد إدانة أي متهم في قضية اغتصاب لعاملة فلبينية أمام المحاكم الأردنية. كثير منهن لجأن للقضاء. ويضيف: «لكن الضحايا يفضلن الوصول لتسوية خارج المحكمة بدل متابعة القضية في المحاكم لستة أو سبعة شهور. وعادة ما تكون التسوية مالية، حيث تقدر الأضرار الواقعة على الضحية، ويدفع لها الجاني من ألفين إلى 5 آلاف دينار كتعويض. وهو مبلغ قليل جدا مقارنة بالتسويات في حالات شبيهة في دول عربية أخرى».

أما سبب قبول هذه التسويات فيعود، بحسب باريل، إلى صعوبة إثبات حادثة الاغتصاب أمام المحكمة. «أكثر من 90 بالمئة من ضحايا الاغتصاب يلجأن للسفارة بعد مرور مدة تختفي خلالها أثار العنف والاغتصاب. ومعظم الحالات هي اغتصاب متكرر من أحد أفراد الأسرة المضيفة، وتبقى العاملة محتجزة في المنزل، وفي أول فرصة للهرب تلجأ للسفارة، وعادة ما يتم ذلك بعد مرور أسابيع أو شهور على تعرضها للاغتصاب».

مشكلة أخرى، يقول باريل، تأتي بعد التقدم بشكوى الاغتصاب. «تستجوب الضحية في مديرية حماية الأسرة، حيث تسأل بطريقة أشبه باللوم: لماذا لم تحاولي الهرب بعد تعرضك للاغتصاب للمرة الأولى؟ وهذا يعني مضاعفة مأساة الضحية. عندها تفضل العاملة-الضحية القبول بأية تسوية للعودة سريعا إلى أسرتها في الفلبين».

يؤكد السالم نيّة وزارة العمل إنشاء مكتب خاص بها لاستقدام عاملات المنازل

«منذ بداية هذا العام وصلتنا 5 أو 6 حالات اغتصاب»، يقول السفير، عدا عن حالات التي لم يبلغ عنها. إضافة إلى حالتي وفاة لفتاتين إثر سقوطهما من شرفة المنزلين حيث تعملان. وفي الحالتين كان من الصعب معرفة حقيقة سبب سقوطهما، «في حالة قيل إن الفتاة سقطت بينما كانت تنظف الزجاج، والثانية قيل إنها انتحرت بسبب اكتئابها. وهناك حالات لفتيات قفزن من الشرفة وأصبن لكن بقين على قيد الحياة، وذلك لأنهن حبسن في المنزل ومنعن من الخروج فحاولن الهرب.

«حاولنا اللجوء للقضاء لكن صاحب العمل المتهم باغتصاب العاملة الفلبينية يرفع قضية مضادة يتهم فيها العاملة بالاعتداء على أحد أفراد الأسرة، وبذلك تدخل الضحية السجن»، يقول السفير مستغربا.

لكن وزير العمل باسم السالم يحمل السفارة الفلبينية مسؤولية مخالفة العمالة الفلبينية للقانون في كثير من الحالات، مطالبا إياها بتحمل جزء من المسؤولية مع الوزارة للحد من هذه المخالفات.

«هناك تعاون من قبل العاملين في السفارة لتهريب عاملات المنازل الموجودات في مأوى السفارة»، يقول الوزير، مشيرا إلى أنه قد اتفق في اجتماع عقده في وزارة الخارجية مع مسؤولين في السفارة الفلبينية، على التوجه لعقد سلسلة من الاجتماعات للدخول أكثر في تفاصيل التجاوزات التي تنتهجها سفارات عاملات المنازل بحقهن.

يؤكد السالم نيّة وزارته إنشاء مكتب خاص بها لاستقدام عاملات المنازل، يضم في عضويته شركاء من المجتمع المدني واتحاد العمال. «سيتمثل دور المكتب في عقد اتفاقيات مع مكاتب العاملات في الخارج، بالإضافة إلى تحديد الأجر المناسب لاستقدامهن. لا بد من التأكد من أن هذه العاملة دخلت بطريقة صحيحة، باتفاق مع صاحب العمل وعلى أجر مناسب، كوننا نواجه الكثير من المشاكل باستقدامهن من قبل المكاتب، حيث سنقوم بالإضافة إلى المكتب الخاص بنا، بإصدار نظام لمكاتب استقدام عاملات المنازل».

أسواق أردنية لجمهور فلبيني

محمد شما

مع ازدياد أعداد العاملين الوافدين في البلاد، وحاجة هؤلاء إلى مواد وبضائع تمكنهم من طهي وجباتهم الوطنية ومأكولاتهم الشعبية، بدأت محلات تجارية وأصحاب بقالات في مناطق مثل: وادي صقرة وجبل عمان، في استيراد بضائع ومنتجات فلبينية تباع بأسعار مرتفعة، لجمهور فلبيني يجاورهم في السكن.

وتتنوع المنتجات الفلبينية ما بين معلبات ومنتجات خاصة من لحوم وأسماك إلى مرطبات ومأكولات مجففة و سكاكر، وبعضها يحمل ماركات فلبينية وبعضها الآخر صيني الصنع.

يؤكد محمد، البائع في «أسواق وادي صقرة التجارية»، أن البضاعة الفلبينية «تلقى رواجا كبيرا وسرعان ما تباع في أسواقنا». أما أبو لويس، صاحب بقالة في جبل عمان، فلا يشتري تلك البضائع «لأن الفلبينيات لا يترددن على بقالتي، إضافة إلى سعر البضاعة المرتفع بالنسبة لي.»

زبائن هذه البضائع جلهم من السيدات الفلبينيات اللواتي يقبلن على الشراء، وبحسب محمد فإن بعضهن «يدفعن مبالغ بدون حساب مقارنة بوضعهن». وهو يعزو ذلك إلى «شوق هذه الفئة من المستهلكين لمنتجات بلادهم.» ويرى محمد أن تكلفة المواد؛ شحنها وبيعها للبائع بسعر مرتفع، يدفع المستورد إلى البيع بأسعار مرتفعة.

«**السّجل**» تحدثت مع مستورد للمنتجات الفلبينية، فضل عدم ذكر اسمه، فقال: «البداية كانت مع صديقات فلبينيات، كن يأتين إلى الأردن ويحملن بعض المنتجات الفلبينية ويبعنها للمقيمين في المملكة. بعد تعرفي عليهن، وتحديدا عن طريق أحد أصحاب مكاتب الاستقدام والاستخدام، ازددت قناعة بأهمية استثمار هذه الفئة الكبيرة من الفلبينيين، عبر استيراد منتجات خاصة بهم وبيعها لهم عن طريق المحلات وهذا ما كان.» يقول المستورد.

ويضيف أنه يتعاون مع فلبينين مقيمين في عمان، ينسق معهم فيما يتعلق ب»البضاعة المراد شراؤها من الفلبين والجهات التي عليه أن يتواصل معها بالتنسيق مع فلبينيات كن يقمن في الأردن».

يقول المستورد إنه في البداية واجه صعوبات في استيراد بعض السلع الفلبينية بذريعة أنها «غير مأمونة»، فهو كما قال، واجه تعقيدات من قبل دائرة الجمارك قبل تسلم البضاعة، حيث بدأ المسؤولون يحققون في ماهية المواد الغذائية غير المألوفة في الأردن وطبيعتها، «حيث كان يتم إدخال بعض المواد والتحفظ والبعض الآخر إلى حين التأكد من صلاحيته، وبعض آخر يرفض دخوله كليا وبالتنسيق مع وزارة الصحة».

لا تلقى المنتجات الفلبينية رواجا في باقي الأسواق الأردنية أو البقالات الصغيرة، باستثناء إحدى الأسواق التجارية الضخمة التي تبيع، إلى جانب مواد وسلع غذائية أردنية، سلعا آسيوية مختلفة.

أردني

عاملات المياومة: معاناة أشهر في ساعات معدودة

عطاف الروضان

ما زالت "ليلي" تغير مكان إقامتها كل بضعه أشهر تقريباً وفي صورة دورية، بعد أن اختارت الهرب قبل سنتين من منزل مخدومها بسبب تحرشه جنسياً بها. حين فكرت ليلي بالهرب، كانت تريد التخلص من حالة مزرية تعيشها، ولكنها لم تكن تعلم أن هروبها هذا سيكون بداية معاناة أخرى طويلة امتدت ثلاث سنوات، من تاريخ تركها لمنزل صاحب العمل حتى هذه اللحظة.

ليلي عاملة منزل في السابعة والعشرين من العمر وأم لطفلين تركتهما في موطنها، سريلانكا، على وعد بالعودة لهما بعد سنوات قليلة تكون خلالها وفرت المال اللازم لتعليمهما وتربيتهما تربية كريمة. لكن الرياح لم تجر بما تشتهي سفنها. تقول ليلي شارحة معاناتها بعد ترك المنزل الذي كانت تعمل فيه: "كنت أخدم في منزل واحد، وأتعرض لمضايقات واضطهاد عائلة واحدة ورب عمل واحد، أما الآن فإنني أمر بهذا كل يوم، فأنا أعمل في تنظيف المنازل بالمياومة."

قررت ليلي الهرب من منزل العائلة التي تعاقدت معها في إحدى الليالي التي "تمادى فيها صاحب المنزل لأكثر من مداعبة بالأيدي كانت تتكرر مراراً تحت مرأى من زوجته، كما تؤكد ليلي، وإذا بها تجد نفسها في ساعة متأخرة من الليل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر قبل سنتين في الشارع بلا أوراق ثبوتية رسمية وبدون متاع أو مأوى.

توجهت لسفارة بلادها، لعلها تجد مأوى آمناً وحلاً سريعاً لمشكلتها، لكنها صادفت هناك معاناة أكبر، فسوء المعاملة والضرب وعدم التحرك للمساعدة كان العنوان الأبرز للفترة التي عاشتها في سفارة بلدها، كما تقول، وانتهى الأمر بها إلى ترك مبنى السفارة، ليس بمفردها بل مع عاملة أخرى اسمها سانتي. استأجرت العاملتان غرفة متواضعة في جبل الجوفة، وبدأتا تعملان في خدمة المنازل بشكل يومي.

التفاصيل لدى سانتي مختلفة قليلاً، فهي هربت من منزل كفيلها، لأن صاحبة المنزل كانت "تعيرها" لأفراد العائلة الآخرين من دون أن تدفع لها أي مقابل، بل إن راتبها كان يتأخر باستمرار، فضلا عن سوء المعاملة، فقد كانت تتعرض للمنع من تناول الطعام، وتحبس كما قالت.

في اليوم الذي تجد فيه إحداهن عملاً في منزل جديد تتوقع فيه كل شيء: فشبح التحرش لدى ليلي ما زال يتربص بها عندما تدخل أي منزل مختلف كل يوم، والتجويع والاستغلال وارد لدى سانتي كذلك. ولكن هذا لا يقارن بالتعب الجسدي الذي تتحملانه كل يوم نتيجة العمل المنزلي المرهق والمكثف؛ من الساعة السابعة وحتى الرابعة والنصف مساءً مقابل 12 ديناراً شاملة الطعام والمواصلات.

من هذا المبلغ تخصم قيمة أي علاج قد تحتاجه إحداهن، فلا تأمين صحياً يخفف العبء ولا عائلة مستقرة واحدة يلزمها القانون بالتكفل بنفقات العلاج، ووزارة العمل غائبة عن هذه الفئة "لصعوبة حصر أعدادهن، فغالبيتهن أصلاً من الهاربات والمخالفات لشروط الإقامة." كما تقول الوزارة.

تشتكي ليلي: "أحتاج لمبلغ كبير فلدي كيس ماء في الرحم. تعبانه كثير بسببه ولا أقدر أن أعمل كل يوم."

التعب الجسدي بسبب العمل اليومي المستمر وبسبب حالتها الصحية بشكل أساسي، يمنعها من جمع المبلغ اللازم لغايات العودة إلى سريلانكا: "قالوا لي إنني أحتاج إلى 700 دينار لشراء التذكرة، وهذا مبلغ كبير لا استطيع تجميعه."

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد اضطرت ليلي غير المسلمة أن ترتدي الحجاب -رغم أنها غير مسلمة- خوفاً من تعرض فرق تفتيش العمل التي تلاحق العمالة الوافدة المخالفة، وهي بالطبع بلا أوراق ثبوتية، وتعمل سبعة أيام في الأسبوع وثلاثين يوماً في الشهر لتجمع قيمة المخالفة عليها لكي تعود إلى ولديها بمبلغ من المال يبرر غيبتها الطويلة عنهما.

وتبرز مشكلة هروب عاملات المنازل، وتحديداً السريلانكيات والفلبينيات، كتحد كبير أمام الأجهزة الأمنية، إذ إن "أعداد الهاربات من منازل مخدوميهن كبيرة لدرجة أنه لم تسجل إحصائية دقيقة لها لتكررها بشكل واسع،" بحسب تقرير صادر عن «الأمن العام».

العنف ضد العاملات هو السبب الأساسي للهرب وكذلك العمل المرهق، العنف محرك أساسي لكنه ليس الدافع الوحيد، فهناك رغبة بعض عاملات المنازل في الحصول على مصدر رزق أعلى بالعمل لحسابهن الخاص، ويتم ذلك أحيانا بإغراء مواطنات لهن، بترك المنازل التي يعملن لديها والانضمام إليهن للعمل بدخل أعلى وبحرية تنقل أكبر، فالعمل في المنازل بنظام الساعة تتقاضى العاملة في المتوسط عن ثماني ساعات ما بين 10 و12 دينارا.

سميرة سيدة سريلانكية كانت هربت اختارته بعد استقرارها في الأردن وزواجها من شاب مصري، وهي تقيم في أحد أحياء جبل الحسين الشعبية. كانت هربت من المنزل الذي استقدمها للعمل في الأردن قبل سبع سنوات، وعملت فترة في مكتب خادمة بالمياومة حيث كانت تتقاضى عشرة دنانير تذهب ثلاثة دنانير منها للمكتب. بعد فترة العمل قررت سميرة العمل في صورة مستقلة عبر الاتصال المباشر مع ربات المنازل. توسع العمل لديها، حتى أصبحت هي نفسها تشغل شبكة من مواطناتها السريلانكيات وتتقاضى هي نسبتها بدلاً من المكتب الذي تقول إنه كان يستغلها هي وزميلاتها.

في دراسة حملت عنوان "المرأة العاملة المهاجرة في الأردن: دراسة حالات العاملات الهاربات" نشرتها منظمة (يونفيم) وجمعية أصدقاء المرأة العاملة، وتناولت أوضاع العاملات الهاربات من الجنسيات السريلانكية والفلبينية والأندونيسية في الأردن، قالت منها عايدة أبو راس، مديرة جمعية أصدقاء المرأة العاملة إن «هروب العاملات ظاهرة وتدلل على مشاكل تنتج من المستخدمين للعاملة" وأضافت أن «الجمعية بصدد جمع قاعدة بيانات دقيقة لأعداد عاملات المنازل الهاربات من منازل مخدوميهن، نظرا لغياب مثل هذه الأرقام وتعدد مرجعياتها ما بين المركز الوطني لحقوق الإنسان وسفارات عاملات المنازل- الفلبينية والأندونسية والسريلانكية - ودائرة الحدود والأجانب، وقاعدة البيانات هذه ستسهل إنجاز الإحصاءات بدقه ما يعني أن التحرك سيكون أسهل بناءً عليها وحل المشاكل في مناطق الخلل إينما وجدت».

العنف ضد العاملات السبب الأساسي للهرب

جمعية أصدقاء المرأة العاملة، ترى أن غياب التشريعات المحددة لعلاقة العامل مع صاحب العمل خلق إرباكاً كبيراً في أوضاع عاملات المنازل، ما يفتح باباً واسعاً أمام الانتهاكات التي يتعرضن لها. وتحاول الجمعية من خلال حملة "إنصاف" للتوعية بحقوق العاملات في المنازل والتي أطلقتها منتصف آب 2008، أن تحل بعض مشاكل عاملات المنازل الهاربات.

ليلي وسانتي، وحتى سميرة التي استقرت إلى حد ما في الأردن، أبدين أملا بأن تشملهن الحملة، بخاصة أنهن يعانين، إلى جانب التعب الجسدي الذي يعشنه كل يوم، يعانين تعبا نفسيا أعمق وأشد، كونهن مطاردات بشكل يومي من الحكومة لمخالفتهن شروط الإقامة، في ظل تملص سفارتهن من مسؤولياتها، وعدم اعتراف العديد ممن يعملن لديهم بأدنى حقوقهن الإنسانية.

العمالة أنواع والعاملون "طبقات"

دلال سلامة

من أجل تكوين فكرة عن الأوضاع "النمطية" التي يعيشها العمال الوافدون، لا بد من زيارة المناطق الفقيرة التي تكتظ بهم؛ في الأغوار والزرقاء وعمان، حيث يقيم عشرة عمال في غرفة واحدة لا تتعدى مساحتها ستة أمتار مربعة. ويتقاسمون دفع أجرتها التي تتراوح بين الستين والسبعين ديناراً.

مع ذلك، فإن العمال "طبقات"، فظروف معيشية قاسية مثل هذه قائمة في الأغوار وإربد والزرقاء وفي شارع خرفان في حي المصاروة، وهو الشارع الذي تتركز فيه العمالة المنتمية إلى جنسيات المصرية والصومالية والسريلانكية، أما في شارعي البحتري والخطيب في الحي نفسه، فالصورة تتغير إلى حد كبير، ففي هذين الشارعين تتركز العمالة الفلبينية المكونة، في غالبيتها الساحقة، من نساء يعملن في المستشفيات والفنادق والمطاعم.

الوافدات الفلبينيات يتجولن في الشوارع هناك بملابسهن الأنيقة التي تكشف عن مستوى معيشة مختلف، فالفلبينيات والهنديات العاملات في المستشفيات يقمن في شقق تستأجرها لهن المستشفيات التي يعملن فيها، كما هو حال جوليا التي تعمل ممرضة في أحد المستشفيات الخاصة: "نحن سبعة نقيم في شقة مناسبة، وتدفع كل واحدة منا ثلاثين دينارا شهريا."

أما البقية فإنهن يتشاركن في شقق تراوح أجرتها بين 150 و200 دينار. ذلك أن الفلبينيات لا يقبلن العيش في الظروف القاسية التي تعيشها باقي الجنسيات، ولا تقبل الفلبينية بالاشتراك في غرفة مع أكثر من واحدة، أما سيسي، التي تعمل في فندق وتستأجر شقة صغيرة مع زميلة لها، فإنها ،على حد قولها، لا تقبل بأقل من غرفتها الخاصة.

أردني

تقارير دولية قاسية تتهم الأردن بـ"الاتجار بالبشر"

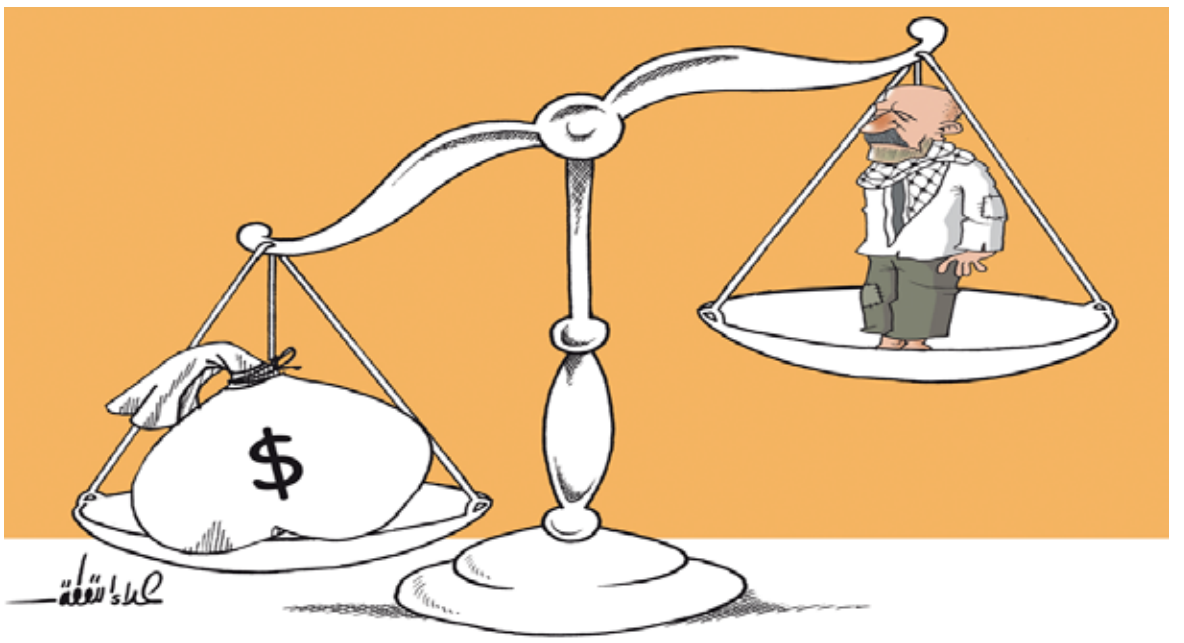

نور العمد

◄ جاءت توصية قدمتها أخيرا اللجنة الوزارية المختصة بمناقشة مسودة مشروع قانون منع الاتجار بالبشر، بإنشاء وحدة تنفيذية لمتابعة هذه القضية، مؤشرا على استمرار تفاقم هذه المشكلة، مع ما يعنيه ذلك من تأثير سالب على سمعة الأردن في هذا المجال.

وقد جاءت توصية اللجنة الوزارية التي يرأسها وزير الداخلية عيد الفايز وعضوية وزراء العمل والصناعة والتجارة والصحة والتنمية الاجتماعية، في إطار حالة الارتباك التي سادت البلاد في أعقاب صدور تقرير في حزيران/يونيو الماضي عن لجنة العمال الوطنية في الولايات المتحدة (NLC) يكشف «استمرار الاتجار بالعمال وانتهاك حقوقهم وتعرضهم للضرب والإساءة» في المناطق الصناعية المؤهلة المنشأة ضمن اتفاقية التجارة الحرة بين أميركا والأردن.

التقرير بيّن أن معظم الانتهاكات في المناطق الصناعية المؤهلة «تراوح ما بين الاستغلال الجسدي والجنسي للعمال وتهديدهم، وعدم دفع الأجور، وفرض قيود على حركتهم، والاحتجاز غير الشرعي لجوازات سفرهم»، وهي أمور اعتبر التقرير أنها «تدخل في باب الاتجار بالبشر».

أظهر التقرير تراجع الأردن من الفئة (2) التي ثبت عليها في عامي 2006 و2007 إلى قائمة مراقبة في الفئة (2) في 2008. وتعد قائمة مراقبة الفئة (2) الأقرب إلى الفئة (3)، التي تشمل الدول التي «لا تلتزم حكوماتها كليا بالمعايير الدنيا التي ينص عليها قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ولا تبذل جهودا ذات أهمية في هذا الاتجاه»، وتكون مرشحة للخضوع لعقوبات أميركية ضدها.

وفي معرض ما وصفه التقرير بـ«الاتجار بالبشر»، أن إدارة المصنع صادرت واحتجزت جوازات سفر 60 بالمئة من العمال الوافدين لديه والبالغ عددهم 1400 عامل. وهو ما يعتبر انتهاكا لحقوق العمال وشكلا من أشكال «الاتجار بالبشر» وفق تعريف الأمم المتحدة.

كما تجبر إدارة المصنع، بحسب التقرير، العمال على العمل لمدة 16 ساعة في مناوبة واحدة، ولمدة 20 ساعة أيام الخميس، وبذلك تصل ساعات عملهم إلى 99 ساعة أسبوعيا، من دون أجر إضافي. وبذلك تصل ساعات عملهم إلى ضعف عدد ساعات العمل الأساسية المستحقة بحسب قانون العمل الأردني، وهي 8 ساعات يوميا و48 ساعة أسبوعيا. وتزيد بمعدل 19 ساعة أسبوعيا عما تسمح به العقود الموقعة بين المصنع والعمال، والتي تتيح للمصنع إجبار العامل على ساعتي عمل إضافية يوميا، مع احتساب الأجر الإضافي.

عمال المناطق الصناعية المؤهلة ليسوا وحدهم من يتعرضون للاستغلال والإهانة بين عمال الأردن الوافدين، كما تشير تقارير دولية أخرى تراقب هذه الفئة من العمالة.

ففي تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في آب/أغسطس الماضي تحت عنوان (المرأة العاملة المهاجرة في الأردن: دراسة حالات العاملات الهاربات)، جاء أن من بين الأسباب التي تؤدي إلى ازدياد حالات هرب العاملات: «نقص التشريعات القانونية وغياب الآليات الناظمة للعلاقة بين العاملات ومكاتب الاستقدام، فضلا عن عدم وجود دور فاعل لوزارة العمل ومحدودية دور سفارات الدولة المصدرة للعمالة.»

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي صدر تقرير عن منظمة العفو الدولية (أمنستي) جاء فيه أن «عشرات الآلاف من الوافدات في الأردن، يواجهن العزل والاستغلال وإساءة المعاملة، في ظل عدم توافر الحماية، أو القليل منها».

وأشار التقرير الذي حمل عنوان «مستخدمات وافدات يعملن في الأردن محرومات من حقوقهن» إلى أن العديد من عاملات المنازل، لا يتلقين أجورهن أو بعضا منها، رغم أنها زهيدة، وأحيانا لسنوات، إضافة إلى أنهن يعملن بين 16- 19 ساعة يوميا، من دون الحصول على عطلة أسبوعية».

بعض مكاتب استقدام العاملات خالفت قانون العمل واتفاقيات دولية باستقدام فتيات تقل أعمارهن عن 18 عاما

ووفقا لما جاء في التقرير فإن بعضهن يبقين مقيدات في التوقيف، وأنهن يعانين معاملة جسدية وعقلية سيئة، ولا يستطيع بعضهن مغادرة البلاد، لأن جهة التوظيف لا تجدد إقاماتهن، لعدم حصولهن على تصاريح عمل، بسبب ما ترتب عليهن من غرامات تجاوز الإقامة». وأشار إلى أن هناك نحو 14 ألف خادمة عالقة في الأردن بسبب ترتب غرامات عليهن، وعدة مئات أوين إلى سفارات بلدانهن، فيما توجد نحو 100 منهن في سجن الجويدة، جنوبي عمان. وانتقد التقرير إبقاء عاملات المنازل الهاربات قيد الاعتقال إلى أن يدفعن الغرامة، من دون أن يكون هناك إجراء يلزم مكاتب الاستقدام أو الكفلاء بدفعها.

أشار التقرير إلى أن عمل هؤلاء النساء، مهم للاقتصاد في الأردن ولبلادهن، لمساهمتهن في رفاهية المنازل الأردنية، ولتوفيرهن دخولا مجزية لعائلاتهن في بلدانهن، ما يوجب حمايتهن.

ولم تقتصر الانتقادات الموجهة للأردن على الأوضاع السيئة للعمالة الوافدة إليه، على تقارير دولية، فقد صدر أخيرا تقرير عن المركز الوطني لحقوق الإنسان اتهم الحكومة بالتقصير في حمايتهن في المملكة، مؤكدا ما كان قد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية.

وقال تقرير المركز إن «الحكومة لم تصدر أي أنظمة لغايات تنظيم حقوق العاملات في المنازل.» مؤكدا ورود شكاوى «تركزت حول أوضاع غير إنسانية تعاني منها العاملات تشكل مخالفة للقوانين الأردنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الأردن». كما أورد التقرير شكاوى حول «تعرض العاملات لمعاملة غير إنسانية وغير لائقة بما في ذلك التحرش الجنسي.»

وأكد التقرير أن بعض مكاتب استقدام العاملات خالفت قانون العمل واتفاقيات دولية باستقدام فتيات تقل أعمارهن عن 18 عاما، مشيرا إلى ورود «شكوى جماعية من 12 عاملة تؤكد استقدام عاملات تتراوح أعمارهن بين 13 و18 عاما». وقال المركز إن هناك «صفة مشتركة لجميع الشكاوى التي وردت إليه، تتمثل في عدم حصول العمال على الأجر الكامل» مشيرا إلى أن «الأمر وصل إلى حد إجبار إحدى العاملات على العمل سبع سنوات دون حصولها على أجر عن هذه الفترة.»

باسم السالم، وزير العمل، أكد أن الوزارة تحتاج إلى مزيد من الإمكانيات لتجاوز العقبات التي تسهم في حدوث الانتهاكات للعمالة.

السالم لم ينف ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي): «كوزارة، نقر بوجود هذه التجاوزات في هذا القطاع الذي ينضوي تحته عشرات الآلاف من العاملات، وأول تحرك تم اتخاذه هو إدخالهم بقانون العمل، ونحن في الوزارة لدينا نقص في أعداد المفتشين ولكن في الوقت ذاته، من غير المسموح لنا بالتفتيش عن أوضاع الخدم داخل المنازل».

مع كل تقرير دولي جديد يجد الأردن نفسه في موقف دفاعي بما يتعلق بمعاملة العمالة الوافدة المقيمة لديه، ما يعني أن هنالك شيئا ما خطأ فيما يتعلق بهذا الموضوع، وأن هنالك حاجة للعمل الجدي لتصويب الأوضاع في هذا الملف الخطير، وذلك حتى لا نجد أنفسنا على قائمة دول اشتهرت بسمعتها السيئة في هذا المجال، في تقرير دولي جديد.

الأردن على خطى دول الخليج

سراب الخفاجي

◄ بدأت هجرة العمالة المنزلية الأجنبية إلى الأردن في وقت مبكر من الثمانينيات، متزامنة مع الهجرة الأردنية إلى بلدان الخليج العربية، حيث يشيع هناك استخدام مثل هذه العمالة. كما برزت وقتها طبقة ميسورة الحال استفادت من تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، ومن النهضة العمرانية والمساعدات والسياحة والتجارة مع بلدان الخليج والعراق.

ليس هناك تعريف موحد للعاملين في المنازل. أمجد وشاح، مدير مديرية العاملين في المنازل التابعة لوزارة العمل، يقول إن التعريف عائم "فما زال ثمة خلاف على تصنيف البستنجي أو السائق عامل منزل أم لا". وفي كل الأحوال، كما يقول وشاح، فإن عدد السيدات الأجنبيات العاملات في المنازل لهذا العام وصل 47500 سيدة. تحتل الجنسية الإندونيسية المرتبة الأولى بينهن، هناك ما يربو على 22 ألف عاملة، تليها الفلبينية ثم السريلانكية.

أما بما يتعلق بالرواتب، فثمة اختلاف أيضاً. وزارة العمل استثنت عاملات المنازل (والعاملين في قطاع النسيج) من الحد الأدنى للأجور الذي سيدخل حيز التنفيذ بدءا من 2009/1/1، وهو 150 دينارا.

وهكذا تظل أجرة عاملة المنزل "معوّمة". لكن ثمة "عرفا" بين أصحاب مكاتب الاستقدام على أن العاملة، الإندونيسية والسيريلانكية، تمنح راتبا ما بين 150- 175 دولارا بحسب خبرتها ومستواها التعليمي. أما الفلبينية، فيلاحظ أنها غالبا ما تنال أجر أعلى يصل 200 دولار أو أزيد.

يوسف هباهبة، صاحب مكتب منذ 15 عاما، يفسر هذا الأمر على أساس أن الفلبينيات عادة ما يكن أكثر تعلما وتحصيلا لشهادات جامعية (70 بالمئة من الفلبينيات متعلمات)، وأنهن أكثر وعيا وإدراكا لحقوقهن من غيرهن. كما تسعى الحكومة الفلبينية دوما لتحصيل أعلى الرواتب لمواطنيها. وبحسب هباهبة فإن الحكومة طالبت براتب 400 دولار للعاملة. الفرق في الرواتب يظهر جليا بالعودة إلى منتصف التسعينيات عندما كانت الفلبينية تتقاضى 150 دولارا فيما كانت السريلانكية تتقاضى 40 دولارا أو 80 إذا كانت ذات خبرة.

تميزت السنوات الأخيرة بارتفاع أجور العاملات تماشيا مع الارتفاع في الأسعار في العالم في صورة عامة. هباهبة يضيف بعدا آخر، ويقول إن تعرض المنطقة لحروب، وبخاصة حرب الخليج الثانية وغزو العراق، جعل بعض المكاتب في شرق آسيا تعتبر الشرق الأوسط "مناطق كوارث".

أردني

نهاد الجريري

ساغاريكا: ملاذ العاملات المضطهدات

أن تكون «ناشطاً»، ومدافعا عن حقوق الناس، ليس رفاهية اجتماعية أو فكرية، بل هي حاجة لسيدات يقطعن مئات الأميال من أجل حفنة دولارات، لشراء بيت صغير من غرفة أو اثنتين في الوطن، أو لتأمين تقاعد لوالدة عجوز أرهقها العمل، أو حتى لتأمين مهر لعريس، كما تقتضي العادة في بعض دول جنوب شرق آسيا.

ساغاريكا، سريلانكية، 32 عاماً، وجدت نفسها، من دون قصد، تمارس نشاطاً توعوياً دفاعاً عن مواطناتها. تعمل في منزل منذ كانت في التاسعة عشرة من عمرها. أمها علّمتها المهنة، وما هو أكثر.

تقول ساغاريكا، وهو اسم يعني البحر بلغتها الأم، إن أول حالة دافعت عنها كانت والدتها. كان ذلك قبل 3 سنوات، بلغت الأم من العمر آنذاك 52 عاماً. أرهقها العمل ولم تعد قادرة على الاستمرار رغم أنها لم تتم سوى سنة و3 أشهر من عقدها ومدته سنتان. حاولت ساغاريكا أن تحض أمها على الاستمرار حتى نهاية العام. لكن الأم لم تتحمل الصراخ والتعب وقلة الطعام.

خاطبت ساغاريكا العائلة لتخلي سبيل أمها. لكن العائلة رفضت، على الأقل حتى تأتي بديلة لها. وطال الانتظار. وهددت الأم بالانتحار.

توجهت ساغاريكا بأمها إلى سفارة بلادها، وتوصلت بعد جهد مع موظفي السفارة ومع العائلة، إلى اتفاق على أن تسافر الأم بعد شهر، لكن على نفقة ساغاريكا التي اشترت التذكرة في اليوم التالي.

مرت أشهر، وكادت صلاحية التذكرة أن تنتهي. عاودت ساغاريكا الاتصال بسيدة المنزل التي قالت «هذه خادمتي وأنا حرة أفعل بها ما أشاء»، وقامت بمنعها من السفر وحجزت جواز سفرها.

مرة أخرى، توجهت الأم والابنة إلى السفارة، وهناك سمعت ما يفيد «اذهبي أنت وربك فقاتلا»! تستغرب ساغاريكا كيف أن السفارة لم تتدخل لحل الأزمة. توجهت إلى العائلة مرة ثالثة ورابعة حتى انتزعت جواز سفر أمها. وفي المطار، فوجئت الأم بأنها ممنوعة من السفر لأن العائلة أبلغت عنها بوصفها «عاملة هاربة»، ووضعت في الحبس يوماً كاملاً.

من حسن حظ ساغاريكا أنها كانت تعمل حينذاك لدى عائلة دبلوماسية من أوروبا الشرقية. أعانها «السيد» بالاتصال بمحام أخلى سبيل الأم التي أحالت نفسها على التقاعد، وهي تعيش الآن في منزل صغير اشترته لها ابنتها.

ويبدو أن صيت ساغاريكا ذاع بين قريناتها. لجأت إليها سيلفي البالغة 25 عاماً. سيلفي أمضت 6 أعوام في خدمة عائلة أردنية. في السنوات الثلاث الأولى كانت تتقاضى 50 دولاراً راتباً شهرياً، وفي الأشهر الثلاثة اللاحقة لم تتقاض أي راتب.

اصطحبتها ساغاريكا إلى السفارة التي توصلت إلى توافق مع العائلة على أن تدفع لسيلفي راتب 100 دولار شهرياً بأثر رجعي، وأن توافق على تسفيرها نهاية العام. لكن أياً من ذلك لم يُنفذ. فلجأت بمساعدة ساغاريكا إلى السفارة، وهي هناك منذ حزيران/ يونيو الماضي.

مرة أخرى، تستغرب ساغاريكا أن السفارة لم تسمح لها، حتى الآن بالالتقاء بسيلفي والاطمئنان عليها. وتقول إنها لم تعد تساعد أي فتاة للجوء إلى السفارة التي تضم إلى الآن 70 عاملة هاربة، فهي لا تحرك ساكناً لحل مشكلاتهن.

وتتعهد ساغاريكا، إذا لم تفعل السفارة شيئاً في الأيام المقبلة، فإنها ستلجأ إلى صحافة بلادها. وبالفعل، اتصلت بأحد معارفها في كولومبو، وهو ينتظر الضوء الأخضر لنشر قصة عن تعامل السفارة مع مواطنات بلدها في الأردن.

ساغاريكا تنتظر حفلة عيد الميلاد التي تقيمها مؤسسة «كاريتاس» التي تعنى بشؤون المسيحيين في العالم في 12 كانون الأول/ ديسمبر المقبل، علها تلتقي بسلفي.

ساغاريكا

والدة ساغاريكا

سالي

أم أحمد: حليمة ابنتي التي لم ألد

عندما أقعد المرض أم أحمد، لم تجد بدا من الاستعانة بعاملة، فجميع بناتها تزوّجن. حرصت أم أحمد على أن تكون العاملة مسلمة ومحجبة، ما يتناسب مع قيم العائلة التي تسكن حي نزال، والتي تحرص على ألا تظهر بناتها سافرات بأي شكل. حليمة، إندونيسية في الخامسة والعشرين من عمرها، تعمل لدى أم أحمد منذ عامين. تعتبر أم أحمد حليمة "ابنتها الخامسة التي لم تلدها".

تسلمت حليمة مسؤولية كل ما يتعلق بالسيدة الستينية؛ فهي تحمل مفتاح غرفة نومها، حيث تحتفظ بصيغتها ومالها، وهي مسؤولة عن المؤونة؛ عن "كل ما يدخل أو يخرج من البيت". تقول سعاد إحدى بنات أم أحمد: "لما نزور أمي ونسألها وين الشغلة الفلانية بتحكي إلنا اسألوا بنتي حليمة". تلبس كما تلبس "بنات العيلة"، وتحرص أم أحمد على أن تشتري لها جلبابا و"لبسة جديدة" في كل مناسبة وعيد.

حليمة

حليمة تتقن طهي المحشي والمقلوبة والكبسة، حتى انها تتفوق على «كناين» أم أحمد في إعدادها

تعلمت حليمة العربية، وهي الآن تتحدث مع أم أحمد بطلاقة لافتة. "ولك" و"زنخ" هي بعض الألفاظ التي توجهها تحببا، لأحفاد أم أحمد. فحليمة لا تتوانى عن إخراج الأطفال من المطبخ أو الغرف إذا شاغبوا. وتقول أم أحمد "وليش لأ، والله بتتعب وكل واحد يروح عند إمّو."

حليمة أصبحت تتقن طهي الوجبات العربية: المحشي والمقلوبة والكبسة؛ حتى إنها تتفوق على "كناين" أم أحمد في إعدادها؛ إلا أنها تحب أن تأكل الإندومي مع البيض أو السنيورة، الوجبة الإندونيسية الشهيرة. "الأكل الدسم" لا يناسبها؛ فهي تطلب دائما الحليب الخالي من الدسم. ولا تتوانى أم أحمد عن تلبية مطالبها؛ وتكدس لها "تشيبس دوريتوز"، والعلكة و"المصاص"، المخصص للجلسات أمام التلفزيون؛ فحليمة لا تكاد تفوّت حلقة من المسلسل التركي "لحظة وداع".

قريبا جدا ستعود حليمة إلى أهلها في إندونيسيا حيث ينتظرها خطيبها على أحر من الجمر، فيما أم أحمد تتحرق على جمر آخر، فهي تردد: "مش عارفة شو بدي أسوّي بعدها، والله لأنجنّ".

العاملة الإندونيسية: الحجاب أولا

تميزت الفترة الأخيرة، بدخول العمالة الإندونيسية بقوة، حتى باتت تحتل المرتبة الأولى بعد أن كانت الفلبينية هي الجنسية الطاغية على عمالة المنزل.

يرجح يوسف هباهبة صاحب مكتب استقدام عاملات أن يكون لعامل الدين أثره في هذه الزيادة. ويقول إن 76 بالمئة من مستقطبي العمالة الإندونيسية يفضلون العاملة المسلمة والمحجبة. في حين يعتبرها 23 بالمئة أقل كلفة و"إثارة للمشاكل" من الجنسيات الأخرى.

للعامل الديني بعد آخر في معاملة العاملة يصل أحياناً إلى حد الاضطهاد. تزعم روان أن "عائلة جدها" حملت فلبينية مسيحية على اعتناق الإسلام ولبس الحجاب. روان تقول إن "داميكا"، وهو اسم العاملة كانت تتظاهر بالصيام دون أن تتوافر لها فرصة التعبير عن امتعاضها من الحجاب المفروض عليها.

لكن "تدين" العائلة لم ينسحب على الطريقة التي تعامل بها هذه الأسرة خادمتها المسلمة؛ فقد منحوها "فرشة" تنام عليها في المطبخ، الذي تذكر روان كم كان باردا في الشتاء.

في المقابل، هنالك نموذج لعاملة فلبينية مسلمة تعمل لدى عائلة مسيحية. السيدة لبنى عكروش، أستاذة علم الاجتماع في جامعة البلقاء التطبيقية، تقول إنها كانت تعلم من خلال بيانات العاملة التي استقدمتها أنها مسلمة حتى قبل أن تتم جميع المعاملات المطلوبة، لكن ذلك لم يشكل عندها أي فرق. وتقول "إذا أرادت الصلاة أو لبس الحجاب، فلا مانع لدي." وتلفت عكروش إلى أن ديانة العاملة كان يمكن أن يشكل فرقا قبل بضع سنوات عندما كان طفلاها صغيران. وتشرح "كان يهمني أن تدخل معي العاملة إلى الكنيسة لتساعدني في الاهتمام بطفلي، لكنهما كبرا الآن ويتدبران أمرهما بشكل جيد".

أما سيلفي فهي سريلانكية تعتنق المسيحية. وتتحدث عن تجربتها في العمل لدى عائلة مسلمة، وتقول إنهم في رمضان، كانوا يقولون لها: "تناولي الطعام، ليس مطلوبا منك الصيام".

أردني

"لا زراعة أردنية من دون عمالة مصرية"

العامل الوافد: طاعة تامة وعمل بلا توقف

عدي الريماوي

مع بدايات نمو القطاع الزراعي في سبعينيات القرن الماضي، بدأت أعداد كبيرة من العمال بالتوافد على الأردن وبخاصة منطقة الأغوار، من دول مثل مصر التي «صدرت» أعداداً كبيرة من العاملين في ذلك الوقت، وباكستان التي دفعت أوضاعها المتقلبة سكانها إلى الهجرة للخارج.

يقول غالب الشمايلة، متصرف لواء الشونة الجنوبية، الذي يمتد من الوادي الأبيض شمالاً حتى الموجب جنوباً، وتبلغ مساحته 289 كم2، وعدد سكانه حوالي 60 ألف نسمة، إن العمالة الوافدة تنتشر في جميع الأراضي في هذه المنطقة، وقدّر عدد المشتغلين بالزراعة في اللواء بنحو 9 آلاف عامل، يشكل الوافدون منهم أكثر من 6 آلاف، ومعظمهم من مصر وباكستان وبنغلادش، إضافة إلى عمال من سورية والعراق. "صاحب المزرعة يفضل العامل الوافد، لأنه يقدم الطاعة العمياء لرئيسه، ولأنه ينام في المزرعة، فلا يضيع الوقت على مواصلات أو غيره، ومن الممكن أن يقوم بأعمال خارج ساعات الدوام، وهذا العامل لا يأخذ إجازات طوال السنة، وهذا ما لا يتوافر في العامل الأردني،" بحسب الشمايلة.

الشريف: العمالة الوافدة للعمل والإنتاج وليس لافتعال المشاكل

يصف المتصرف الأوضاع التي يعمل بها هؤلاء العمال، بأنها "سيئة" فهم يقيمون في وحدات غير صحية، لا تتوافر فيها أدنى مقومات الراحة، حيث يقيم عدد كبير من العمال في غرفة صغيرة، ويلخص هذه الوحدات بأنها "غير قابلة للسكن". ويشرح الشمايلة: "هناك منفعة مشتركة بين صاحب المزرعة والعامل في إبقاء المساكن بهذا الشكل، فالعامل يرضى بهذا السكن حتى لا تقع عليه كلفة ايجاد مسكن خاص، وصاحب المزرعة يستفيد من وجود العامل داخل المزرعة طوال الوقت".

"إذا ما في عمالة مصرية .. ما في زراعة أردنية" هكذا يلخص فاروق الشريف، صاحب مزارع في الضليل، حال القطاع الزراعي في الأردن، وهو يستقدم عمالاً مصريين منذ بداية عمله قبل خمسة وعشرين عاماً، ويعمل لديه بعض العمال المحليين، هو يعتمد على العمالة الوافدة لإنجاز أعماله. "العامل المصري، ينفذ الأوامر بدون نقاش، فهو مطيع وخلوق، يعمل من الصباح حتى المساء، وينام في المزرعة. بالنسبة لي، فإنه أفضل بكثير من العامل المحلي". ينفي الشريف وجود أي مشاكل تواجهه مع العمالة الوافدة، فهم كما يقول موجودون للعمل والإنتاج، وليس لافتعال المشاكل، أما الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشون فيها، فهو يلقي باللوم في ذلك على وزارة العمل، التي لا تقوم بالرقابة الكافية على أصحاب المزارع. وفي المقابل فإن الحكومة تضيق على هذه العمالة "الحكومة تظلم هؤلاء العمال، وتهين كرامتهم ويضربون في الشارع، وتصطاد هذه العمالة دون غيرها، ساعدونا في الزراعة كثير، ليش نعاملهم زي هيك؟". وللشريف تجارب مع توظيف عمال محليين، لم تنجح بالغالب "وظفت عندي مرة عاملا محليا، وفي ثالث يوم، أتى يطلب الراتب مني. أعطيته عشر ليرات، وبعد ساعة خرج من المزرعة، وأخذ يدخن ويشرب شاي .. هادا زلمة مش جاي يشتغل."

وما زالت مشكلة تهرب الوافدين الحاصلين على تصريح زراعي، للعمل في قطاعات أخرى تؤثر على القطاع الزراعي، ويعود ذلك إلى أن رسم التصريح الزراعي يكلف 60 ديناراً للعامل الواحد، في حين أن باقي القطاعات تكلف 180 ديناراً للعامل الواحد، بحسب بيانات وزارة العمل. هذا الفرق المادي، كثيرا ما يدفع بعض أصحاب العمل إلى جلب تصاريح زراعية لعمالهم، ولكن هؤلاء يذهبون للعمل في قطاعات أخرى مثل الإنشاءات، فهناك تتراوح يومية العامل بين 15 إلى 20 ديناراً.

وقد بلغ عدد التصاريح الزراعية التي أصدرتها وزارة الزراعة منذ بداية العام الجاري نحو 65 ألف تصريح، لعمال أغلبهم من الجنسية المصرية والباكستانية، فعدد حملة الجنسيات الأخرى في القطاع الزراعي لا يتجاوز المئات.

يقول عبد الله الزبن، صاحب مزارع في المفرق، إن جميع العاملين لديه من الجنسية المصرية، وأن السكان المحليين ما زالوا يرفضون تماماً فكرة العمل في القطاع الزراعي، ويرجع هذا إلى وجود "أمراض اجتماعية" في مجتمعنا الأردني. "يعمل لدينا بعض البنات الأردنيات، في حين تجد أن أزوجهن أو أخوتهن في البيت من دون عمل،" يقول الزبن، داعيا إلى وضع ضوابط على العمالة الوافدة، حتى لا "تهرب" إلى مكان آخر. ويذكر معاناته مع كثير ممن أحضرهم للعمل لديه، ولم يكملوا شهراً واحداً في المزرعة، ليجدهم بعد ذلك يعملون في عمان. "لا يوجد قانون أستطيع من خلاله أن استرجعه عندي، القوانين التي تضعها الحكومة تحمي العامل الأردني، وهو لا يعمل في القطاع الزراعي، يجب تنظيم وجود العمالة الوافدة، التي تعد الأساس لنجاحاتنا في مجال الزراعة".

وعن الرواتب التي يتلقاها هؤلاء العمال، فإنها تختلف في طبيعتها من يومية إلى شهرية، "يومية العامل تعتمد على عمله ومساهمته في عمل المزرعة، وأقل يومية للعامل هي عشرة دنانير، في حين يتم التعامل بالشهر مع العمال الثابتين في المزرعة، وتتراوح رواتبهم بين 150 إلى 200 دينار" يقول الزبن. وتعمل وزارة العمل على تحديد حد أدنى جديد للأجور من بداية العام المقبل، ليصبح 150 ديناراً، ويشمل في نصه الجديد العمالة الوافدة.

من عمال إلى مستثمرين

في حديثه لـ«**السّجل**»، أتى غالب الشمايلة، متصرف لواء الشونة الجنوبية، على ذكر بعض العاملين في القطاع الزراعي ممن شبوا عن الطوق وتحولوا إلى ملاكين يستخدمون عمالة أردنية. وهو يقدر نسبة هؤلاء بنحو 10 بالمئة. يقول الشمايلة: "بعض هؤلاء يتملكون المزارع الخاصة، ويوظفون فيها بعض الأردنيين. وفي حالات أخرى يدخل بعضهم للعمل بالزراعة بحصة فيها وليس براتب ثابت."

لم يأت تحول هؤلاء من عمال إلى أصحاب عمل صدفة، بل ثمرة عمل طويل وشاق قاموا به في ظروف على درجة عالية من القسوة، إلى أن أصبح لهم شأن كبير في المهنة، وبخاصة القطاع الزراعي، حيث أصبح كثير منهم في منزلة خبراء في مهنهم، بعدما أمضوا سنوات عديدة بالعمل في هذا المجال.

ومن يزر منطقة الغور يلحظ عددا من الوافدين المصريين الذين تحولوا إلى مستثمرين، فامتلكوا مشاريعهم الخاصة، من مشاتل ومحلات تجارية، أو حتى مصانع للطوب، وهذه هي حال جابر، الذي جاء قبل 25 سنة إلى الأردن عامل بناء، لكنه اليوم يملك معملا للطوب الخاص به. وهو يعيش الآن في الأغوار مع عائلته التي تمكن من إحضارها من مصر.

عماد المصري: العيش في مستودع

عماد، شاب مصري تخرج في بلده حاملا شهادة في الهندسة اللاسلكية، ويعمل الآن في الأردن في الدهان والتنظيف وأعمال أخرى متنوعة، يقيم مع زوجته وطفليه وحماه وحماته، في مستودع مكون من غرفتين في حي المصاروة في عمان.

المستودع، الذي لم تجر عليه أي تعديلات تجعله صالحا لسكنى البشر، مفتوح على الشارع وله باب وحيد، هو باب الحديد السحب الخاص بالمخازن، لذا فإنه يظل مرفوعا طوال النهار وينزل في الليل فقط، وقت النوم. ليس هناك حمام، بل مرحاض خارجي يشترك فيه ستة مستأجرين آخرين يعيشون في ظروف مشابهة من حيث البؤس، فالماء لا يتوافر في صورة دائمة، بل يتم الحصول على الماء مرة واحدة في الأسبوع من حنفية الحمام، حيث تتم تعبئة براميل بلاستيكية كبيرة، يتم استخدامها للشرب والطبخ والتنظيف والاستحمام، وهي عمليات تتم كلها في المكان نفسه. أما كيف يقضي سكان المكان حاجتهم، في الليل أو في الصقيع عندما يحتاجون إلى دخول الحمام، فهناك ثقب في الجدار مفتوح على الشارع، مسدود بزجاجة مياه بلاستيكية، منعا لدخول الفئران، التي تدخل على أي حال، لهذا وضع لها السم في كل زاوية.

أما التيار الكهربائي، فإن الشيء الوحيد الذي يدل على وجوده، هو مصباح نيون متهالك معلق في السقف.

أردني

عمالة ذات تميّز

كفاءات عراقية تتعرض للاستغلال وفنانون يبدعون في الظل

محمد شما

◀ ثمة طرفة يتناقلها العراقيون المغتربون عن العراقيين الذين يعيشون ويعملون في الأردن، تقول إنك إذا شاهدت جزاراً يقطع اللحم بمهارة، فهذا يعني أنه جراح عراقي.

هذه الطرفة الجارحة، تشير من طرف خفي إلى الوضع الذي يعيشه العراقيون الذين يعملون في الأردن، وهم، عموماً، من أصحاب الكفاءات العالية، ما جعلهم يمثلون حالة فريدة ضمن العمالة الوافدة التي تعيش وتعمل في الأردن، فهم في معظمهم، أصحاب كفاءات وخبرات كبيرة، وتخصصات كثير منها نادرة، ومجالات العمل التي يعملون فيها مهمة، ما يجعل بعض المهتمين بأحوال العمالة الوافدة يستثنونهم منها، فهل يمكن أن تطلق على المحامي والطبيب وأستاذ الجامعة صفة العمالة الوافدة؟ طبيب أردني يجيب قائلاً: كل من وفد إلى الأردن للعمل فهو «عمالة وافدة، بغض النظر عن نوع العمل الذي يقوم به».

ما يضفي على وصف الطبيب الأردني كثيراً من الصدقية، أن العراقيين، مثل العمالة الوافدة المنتمية إلى جنسيات أخرى، يتعرضون هم أيضاً إلى الاستغلال. رغد علي، طبيبة عراقية مقيمة بالأردن منذ سنوات، تقول في تقرير نشرته شبكة الأخبار العراقية، إن الأطباء العراقيين في الأردن يواجهون مشكلة في الأردن، فهم لا يستطيعون مزاولة مهنتهم، ما يخبرهم على العمل في صورة غير قانونية، مع أطباء يستغلونهم في العمل المضني وفي الأجر الزهيد الذي يتقاضونه.

علي رشيد، طبيب عراقي مقيم في عمّان، يذهب إلى أبعد من ذلك، ويقول إن هناك أطباء عراقيين يتمتعون بخبرات عالية، اضطروا في الأردن لمزاولة مهن أخرى غير الطب. وهو أكد أن بعضهم ترك مهنة الطب نهائياً، وبعضهم يعمل دون أي امتيازات ما يجعله دوماً على هامش الطبيب الأردني الذي يعمل لديه أو معه.

الطبيبة العراقية شذى، المتخصصة في طب المجتمع، لم يسعفها تخصصها الطبي للعمل في الأردن كما تريد، ما اضطرها إلى التعاون مع جمعيات تطوعية وجمعيات خيرية، «أتمنى أن أمارس مهنتي في الأردن بشكل اعتيادي وأخذ مكانتي الطبيعية»، تقول شذى التي تقيم في الأردن منذ نحو عقد من الزمن.

هذه الأوضاع التي يعيشها الأطباء العراقيون جعلت وزير الصحة العراقي صالح الحسناوي، يطالب بعودة الأطباء العراقيين المقيمين في الأردن إلى العراق، وذلك في ظل ما وصفه بـ«الظروف الأمنية التي يعيشها بلدهم حالياً». وذلك خلال لقاء نظمته السفارة العراقية في عمان بحضور نحو 40 طبيباً عراقياً في شباط/فبراير الماضي. ويتذكر قصي الخياط، طبيب عراقي يعمل في الأردن، أن وزير الصحة العراقي دعا الأطباء العراقيين «إلى العودة ووضع حلول للمشاكل التي تواجهنا، ومنها صعوبة الحصول على فرص عمل في المستشفيات الأردنية».

يعد القطاع الطبي، من أبرز القطاعات التي يعمل فيها عراقيون قدموا إلى الأردن. وبحسب نقيب الأطباء زهير أبو فارس، يعمل نحو 150 طبيباً عراقياً في تخصصات مختلفة في مستشفيات وزارة الصحة. وتصل أعداد الأطباء العراقيين المسجلين لدى نقابة الأطباء 400 طبيب، ويعمل نحو 1000 طبيب من دون ترخيص. ويضيف: «نُقِر بأن هناك أطباء غير أردنيين، وتحديداً من الجنسية العراقية، لهم دور إيجابي كبير في الساحة الطبية الأردنية».

وربما كان قطاع التعليم العالي الأبرز بين القطاعات التي يعمل فيها العراقيون. بلاسم محمد، أستاذ علم الجمال في جامعة عمان الأهلية، يعتقد أن العراقيين أحدثوا تغييراً في مسيرة التعليم العالي، وتحديداً في الجامعات الخاصة، «في السنوات العشر الأخيرة، كانت دواعي الهجرة متوافرة لدفع مجموعة من الأساتذة الجامعيين إلى مغادرة العراق ومعهم الكفاءات، والمواهب الكبيرة التي تبحث عن المكان والفرص، ولقد توفرت عمان على ذلك، حيث انتشر الفنانون والأساتذة في جسد المدينة الثقافي في الجامعات ودور عرض الفنون التشكيلية».

تعود هجرة الأكاديميين العراقيين للأردن إلى العام 1991، بعد حرب الخليج الأولى، غير أن هذه الهجرة لم تشكل ظاهرة في الجامعات، لكن الهجرة الثانية، التي حدثت في العام 2003، زادت من أعدادهم ما جعل مساهمتهم في إنشاء أقسام التصميم والغرافيك في عدد من الجامعات الأردنية «واضحة وضوح الشمس»، وفق أكاديمي عراقي فضل عدم ذكر اسمه.

يقُدّر عدد الأساتذة العراقيين العاملين في الأردن حالياً بنحو 700 أستاذ جامعي موزعين على أكثر من 30 جامعة حكومية وأهلية وكلية مجتمع.

وفضلاً عن كونه أكاديمياً، فإن بلاسم من الفنانين العراقيين المعروفين، وهو يشير إلى دراسة تقول إن العام الجاري شهد إقامة 68 معرضاً تشكيلياً عراقياً مقابل 16 معرضاً لفنانين أردنيين وعرب، «هنا نلاحظ حجم المساهمة وفعلها في الفضاء الثقافي».

ولكنه يشير إلى جانب آخر هو «الظروف القاسية التي تحيط بالعراقيين والتي جعلت كثيرا من الكفاءات، وفي شتى المجالات، مجمدة تفكر بالهجرة إلى بلدان أخرى، وهكذا كان، لقد هاجر أكثر من سبعين بالمائة من الفنانين والأدباء وغيرهم». ومن الغريب أن الوسط الثقافي والأكاديمي الأردني لم يعر انتباهاً إلى مدى الخسارة التي لحقت به جراء هجرة هذا العدد الكبير من المثقفين والفنانين والأكاديميين إلى الخارج بدلاً من المساعدة على ابقائهم والاستفادة من خبراتهم الكبيرة في إثراء الحياة الثقافية الأردنية.

معاناة صامتة لعمال بلا تصاريح!

السّجل - خاص

◀ ينتمي القسم الأعظم من الوافدين العراقيين إلى فئة الشباب، إذ تبلغ نسبة الشبان ممن تزيد أعمارهم على 25 عاماً أكثر من 55 في المئة من أعدادهم، لذا، كان من الطبيعي أن ينخرط أغلبهم في سوق العمل، وهو ما يفسر حقيقة أن كثيرا من الشبان العراقيين يعملون في قطاعات حيوية، مثل: المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية.

يقول علي، الذي يعمل في الأردن بدون تصريح منذ أربعة أعوام، إنه لم يتمكن في إصدار تصريح عمل، ولم يتلق معاملة حسنة عند زيارته لوزارة العمل، مشيرا إلى أن الشروط التي توضع على العراقيين أصعب من تلك التي توضع على الجنسيات الأخرى. "ما أخذت تصريح عمل، مشان هيك اضطررت اشتغل في أي مكان، كل ستة أشهر بشتغل في محل، وبدون التصريح الأمور صعبة كثير". وقال علي إنه عمل في مطاعم ومقاهي إنترنت، حتى انتهى به الحال بائعا في أحد محلات ملابس الأطفال.

يقول ابراهيم الزعبي، مدير مديرية العمالة المهاجرة، إن المعاملة هي ذاتها لجميع الجنسيات بالنسبة لإصدار تصاريح العمل، "هناك نوعان من الجنسيات في التعامل عند وزارة العمل، هناك الجنسيات المقيدة وهي المصرية والسورية، التي لا تحتاج لإصدار إقامة، في حين أن باقي الجنسيات ومنها العراقية، يجب عليها الحصول على إقامة قبل إصدار تصريح العمل". وأشار إلى أن العراقيين يعاملون كأي جنسية أخرى وافدة إلى الأردن. ولقد بلغت أعداد التصاريح الممنوحة للعراقيين منذ بداية العام، 1500 تصريح، تتركز معظمها في "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وفي حين أن معظم من ينالوا التصاريح يسجلوا على أنهم بلا مؤهل علمي، إلا أن هناك أعداد كبيرة من أساتذة الجامعات (بلغ عددها 400) يمنحوا مثل هذه التصاريح.

أحمد، يعمل في مقهى للإنترنت منذ سنة، يقول إن أوضاعه بشكل عام جيدة، "جئت للأردن قبل سنتين، عانيت في البداية، لكنني عملت في مقهى الإنترنت الذي كنت أتردد عليه طوال الوقت، الراتب يعتبر مرضياً وكافياً لنفقاتي الشخصية". ويذكر أنه لم يعانِ مشاكل في استصدار تصريح العمل، وأنه عمل في البداية بدون تصريح، ولكن صاحب العمل أصر على ضرورة حصوله عليه. يقول عمار مالك المقهى، إنه عمد إلى توظيف عراقي، بعدما لاحظ أن أغلب زبائن المقهى هم من العراقيين، الذين يقيمون في الحي الذي يقع فيه المقهى. "بصراحة وجدت صعوبة في التفاهم مع الزبائن، وأنا ما عندي علم بالكمبيوتر كتير، ولاحظت أن أحمد الذي يتردد على المحل كثيراً، يساعدهم بأفضل مما أقوم به أنا، فعرضت عليه العمل.. ومشيت الأمور،" يقول عمار، مشيرا إلى أن زبائن المحل ازدادوا، وأنهم يدلون بعضهم عليه، وما ساعدهم وجود موظف يفهم عليهم من "أول مرة"!

هناك أطباء عراقيون يتمتعون بخبرات عالية، اضطروا في الأردن لمزاولة مهن أخرى غير الطب

شنكول حسيب، رئيسة جمعية الإخاء الأردنية العراقية، تشير إلى حالة لطبيب أسنان عراقي يعمل في عمان، جاء إلى الجمعية واشتكى من غبن يتعرض له، واستغلال يمارس عليه في بعض عيادات لأطباء أردنيين يعمل لديهم طبيبا مساعداً، يستغلونه مالياً، كما يقول، ثم يقومون بصرفه بدون سابق إنذار. وتقول: «في هذه الحالة لم نستطع مساعدة طبيب الأسنان، فهو لا يحوز على شهادة مزاولة المهنة» ما يجعله عرضة للاستغلال. لكن حسيب تأمل أن يحتل العراقي مكانته التي يستحقها في الأردن، فهي تقدر أن ما نسبته 1 في المئة فقط من العراقيين أصحاب التخصصات نالوا على حقهم، أما الباقون، فما زالوا يعملون في الظل.

أردني

مخاوف رسمية من "ترانسفير" بطيء

فلسطينيون في الأردن: ترحيب شعبي وتشدّد رسمي

السّجل - خاص

«هناك رقيب يبحث عن الفلسطيني أينما ذهب للتأكد من إقامته في العمل، في البيت، في عقد الزواج وغيره هو: دائرة المتابعة والتفتيش». بهذه المقولة يلخص الصحفي وكاتب السيناريو الفلسطيني مهند صلاحات، معاناته في الأردن، وعدم نيله إقامة لمدة تزيد على شهر واحد؛ ويحمل جواز سفر صادراً عن السلطة الفلسطينية.

صلاحات: بمجرد دخول الأراضي الأردنية، لا شيئ يشعرني بالغربة

صلاحات، الذي تخرج من كلية الحقوق في جامعة جرش، قرر الإقامة في الأردن لعدم توافر فرص العمل في الضفة الغربية، بخاصة بعد انتفاضة 2001، فانخرط في صناعة الأفلام الوثائقية باحثاً ومعداً للبرامج في عدد من شركات الإنتاج والمؤسسات الأردنية.

«كفلسطيني أعيش في الأردن، أواجه أينما ذهبت عبارة «مطلوب موظف أردني الجنسية»، ما يضطر صلاحات وغيره للعمل على نظام المكافآت، إذ يرفض أصحاب العمل - عادة - التدخل في مسائل الإقامة أو تراخيص العمل بالنظر لحساسية أوضاع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن ولا يحملون إلاّ وثائق سفر فلسطينية.

يرى صلاحات أن المشكلة تبدأ لحظة الوصول إلى الحدود الأردنية، فرغم أن القادمين جميعاً من الضفة الغربية، وربما من المدينة نفسها، يفرز حاملو الجواز الفلسطيني في ناحية وحاملو الجواز الأردني في ناحية أخرى، «هذا ليدفع ضريبة دخول والآخر يعفى باعتباره مواطناً».

بحسب صلاحات، تنتهي هذه المشكلة سريعاً بمجرد دخول الأراضي الأردنية، «فلا شيء يشعرني بالغربة». وهو يشير إلى أن معظم الذين يلتقي بهم يتفاعلون معه بشكل عفوي ومن دون عقد، لكن ذلك كله ينهار لدى دخول أول دائرة حكومية، إذ تعود دائرة الاتهام، ومسألة الإقامة التي تمنح لشهر واحد فقط، قابلة للتجديد لغير الذين يدرسون في الجامعات أو غير المتزوجين من أردنيات الذين يمنحون إقامة لمدة عام.

يختم صلاحات: «على صعيد وجداني هنالك شعور لدي، كفلسطيني، أن الترحيب بي أقل من الأجنبي بشكل عام، وأنني أنتمي لفئة ثالثة، لكن هذه في الإطار الرسمي وليس الاجتماعي اليومي».

مهند صلاحات، هو الوحيد الذي قرر أن يشير إلى اسمه صراحة، بينما رفض آخرون مجرد الخوض في الموضوع، واستجاب غيرهم لكن دون أن يذكروا أسماءهم.

(ع. م) أحد خريجي الجامعة الجدد، اختار الإقامة في عمان بحثاً عن عمل أو عن فرصة سفر للخارج، يقول: «ما يدفعني للإقامة في عمّان هو البحث عن فرصة لإكمال الدراسة في إحدى الدول الأوروبية، لكن ذلك يضطرني للعمل شهوراً ريثما أحصل على قبول الدراسة وتأشيرة السفر».

في رحلة بحثه المضنية، يواجه (ع. م) الرفض في معظم الوظائف التي يتقدّم لها، ما يدفعه لقبول العمل «بالمياومة» في بعض المشاريع التي تقوم بها الشركات التي لا تشترط الجنسية الأردنية، وهي في الغالب أعمال تتواصل لمدة زمنية محدودة جداً.

فلسطيني آخر يعمل فنياً في محل لصيانة السيارات في إحدى المحافظات، يعبر عن دهشته من اضطراره للعمل خفية بسبب مخالفته للإقامة، بينما أخوه الذي يحمل جواز سفر أردنياً لا يعاني من أي مشكلة في هذا الصدد. ويلفت إلى أن بعض أفراد عائلته المقيمة بين طولكرم والأردن يحمل جواز سفر أردنياً ورقماً وطنياً، وبعض آخر يمتلك وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية.

أحد المسؤولين، فضّل عدم التصريح باسمه، أشار إلى أن المخاوف الأردنية لا تمس العلاقة التاريخية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، أنما تكمن في أن التساهل مع حملة الوثائق الفلسطينية قد تؤدي إلى ترانسفير بطيء، وهذا يفسر التشكك الرسمي تجاههم.

مهند الصلاحات

يفضل حملة الجوازات الفلسطينية البقاء في الأردن رغم صعوبات الإقامة

يفضل حملة الجوازات الفلسطينية البقاء في الأردن رغم صعوبات الإقامة، وهم يعتقدون أنهم في حال عودتهم للضفة الغربية، قد لا يسمح لهم بدخول الأردن ثانية بالنظر لحالات سابقة، لكن هذا لا يمنعهم من البقاء في البلاد بين أقاربهم وأهلهم.

بين خيبة الأمل والرجاء، تمنى جميع من استطلعت آراؤهم أن تكون شروط الإقامة أكثر مرونة في التعامل معهم، وكذلك الأمر بالنسبة لشروط التقدّم إلى الوظيفة، وبخاصة في القطاع الخاص، بالنظر إلى أن الأردن هو المتنفس الوحيد بالنسبة لهم.

مدني قصري: قصة نجاح جزائري

ليست العمالة الوافدة كلها عاملات منازل وعمال إنشاءات وعاملين في مهن شاقة لا يقبل عليها الأردنيون.

المترجم والكاتب الجزائري مدني قصري يرى أن مجيئه إلى الأردن كان أشبه بالمغامرة، فلم يكن لديه تواصل أو معرفة مع أحد في الأردن قبل مجيئه، لكنه عرف البلد من خلال زيارات سياحية سابقة وكان معجباً بالبلد والمجتمع الأردني وبالتطور والانفتاح الذي يميزه كما يقول.

«أنا لا أشعر بالغربة مطلقاً، أتخيل الأردن بلدا بلا حدود»، مقولة مدني هذه تعبر عن تجربته الشخصية منذ أن أقام في عمّان العام 2001، إذ اكتشف «أن الأردن موازييك من شتى الأعراق والطوائف التي تعيش بتسامح وتعايش ولكل فئة شكل من أشكال الانتماء».

في العام 2003 بدأ قصري العمل في صحيفة «الرأي»، قبل أن يشرع بترجمة عدد من الكتب، منها رواية «فتاة البرتقال» للنرويجي غوستين غاردر، وكتاب «القرن الواحد والعشرين لن يكون أميركيا» للفرنسي بيار بيارنيس الذي صدر عن المؤسسة العربية للنشر في بيروت.

بعد انتقاله للعمل في «الدستور» العام 2005، كثّف مدني عمله الصحفي من خلال القيام بمجموعة من الحوارات مع كتاب عرب وأردنيين وترجمت حوارات مع كتاب فرنسيين وغربيين ستصدر قريباً في كتاب «حوارات من الشرق والغرب»،إلى جانب نشره ترجمات عدة منها: رواية «سر الصبر» لغوستين غاردر، و«سنوات صدام»، كما سيصدر له قريباً رواية تاريخية مترجمة عن الروسية بعنوان «قيصرات روسيا».

يعتقد قصري أن الأردن فجر الكثير من طاقاته، وأن ما حققه من نجاح يحفزه لتفجير مزيد من الطاقات، مؤكداً على «وجود سقف حرية مرتفع في الأردن، ولكن من يقف في طريق المبدع ليست السلطة بل أنصاف المثقفين».

يؤكد قصري على عدم اعتزامه العودة قريباً إلى وطنه الجزائر، فما زال لديّه مشاريع ترجمة سيقوم بها في الأردن، ومن أهمها ترجمة كتاب «طريق القدس» وهي رواية تاريخية من ثلاثة أجزاء للفرنسي جون غيو تعيد الاعتبار لصلاح الدين الأيوبي، إضافة لكتاب «الحلم المكسور» الذي يروي فشل عملية السلام في قمة كامب ديفيد الثانية.

أردني

اندماج العمالة الوافدة في المجتمع: زواج المصلحة هو الغالب

دلال سلامة

◀ من يستقل إحدى الحافلات المتجهة من مجمع المهاجرين في عمان إلى الأغوار الجنوبية، يخيّل إليه أنها تتبع أحد خطوط النقل في القاهرة، وبالسير يوم جمعة في سوق الخضار في إربد، يثير الانطباع أن الحي صيني، أما مجمع باصات الزرقاء يوم جمعة، فيبدو كجزء من سريلانكا، فيما يتحول شارع البحتري في حي المصاروة في جبل عمان، يومي الأحد والجمعة إلى حي فلبيني.

هذه الأعداد من العمالة الوافدة التي تقيم بيننا، والتي أفادت إحصاءات السنة الماضية بأنها تبلغ 313962 عاملا وعاملة مسجلين لدى وزارة العمل، يثير وجودها السؤال التالي: هؤلاء الذين تدفقوا بهذه الأعداد، وشكلوا ظاهرة لسنوات طويلة، هل اندمجوا في مجتمعنا؟ هل أثروا فينا، وهل دخلوا بطريقة ما في نسيجنا الاجتماعي؟

خلال سنتي العمل اللتين قضتهما ماري في الأردن، لم تدخل منزل عائلة أردنية سوى مرة واحدة

يبدو أن ذلك حدث ظاهريا فقط، إذ نقل هؤلاء كثيرا من عاداتهم المميزة إلى شوارعنا، ففضلا عن تجول الكثير منهم في أيام العطل بملابسهم التقليدية المزركشة، والتي تشير إلى تحرر نسبي تعيشه بلدانهم، مثل تلك التي ترتديها الصينيات مثلا في أماكن محافظة مثل إربد، تضفي، في واقع الأمر، تنوعا على مشهد الأزياء التي ترتديها نساء بلادنا، التي يسود فيها الحجاب.

لكن هل يعني ذلك كله أنهم اندمجوا؟

ليست الإجابة صعبة، فهم في أماكن تجمعاتهم في إربد والزرقاء وعمان والأغوار يسيرون دائما في جماعات مغلقة، ولا يسيرون مع مواطنين أردنيين. وفي حالات نادرة جدا قد يسير شاب في إربد مع فتاة صينية، أو في عمان مع فلبينية.

ماري مثالاً على فشل الاندماج بالنسبة للجالية الفلبينية على الأقل، فالشابة البالغة من العمر 23 عاماً، التي تقيم في عمان منذ سنتين تقريبا حيث تعمل ممرضة، ليس لها أصدقاء أردنيون نهائيا: "أكثر ما صدمني عندما جئت إلى هنا، هو أن معظم الشبان كانوا يعاملونني وكأنني "شخص متاح"، وهذا جعلني أنغلق، فكل علاقاتي محصورة داخل المستشفى، أما صداقاتي وأنشطتي الاجتماعية بعد العمل فإنني أمارسها فقط مع فلبينيين."

خلال سنتي العمل التي قضتهما ماري في الأردن، لم تدخل منزل عائلة أردنية سوى مرة واحدة، عندما دعتها زميلة لها في المستشفى إلى حفل زفافها.

رافا، سريلانكية تعمل في مصنع ألبسة، تقول إنها وزميلاتها يواجهن الكثير من المضايقات عندما يسرن في الشارع ، فيتعرضن للسخرية والاستهزاء، ربما كان الزواج، هو المعيار الحقيقي الذي يقاس به اندماج الشعوب مع بعضها بعضا. ووفقا لدائرة الأحوال المدنية فإن عدد حالات الزواج المختلطة بين وافدات ووافدين وأردنيات أو أردنيين لا تشير إلى اندماج كبير بالنظر إلى الحجم الكبير للعمالة الوافدة والفترة الزمنية الطويلة نسبيا التي قضتها هذه العمالة في البلاد، التي تناهز الثلاثين عاما.

أبو أحمد، سائق تاكسي من سكان حي المصاروة، يعتقد بوجود خلل ما في معظم الحالات التي يتزوج فيها أردني أو أردنية من شخص ينتمي إلى هذه الجنسيات بالتحديد، أي جنسيات العمالة الوافدة: "أعرف كثيرا من حالات الزواج المختلط هنا، وأعرف أن هناك دائما مصلحة ما وراءها."

ووفقاً لدائرة الأحوال المدنية فإن عدد حالات الزواج المختلطة لا يشير إلى اندماج كبير

بهجت، مصري يعمل في الدهان ويقيم في الأردن منذ ثلاثين سنة، وهو متزوج منذ عشرين سنة من أردنية أنجب منها ثمانية أطفال، أكبرهم في السابعة عشرة، وأصغرهم في الرابعة. يقول جيران بهجت إن الزوجة "على البركة، ولم تكن لديها فرصة أبدا في الزواج بشكل طبيعي."

هذه النظرة المتشككة لزواج الأردني أو الأردنية من شخص ينتمي إلى العمالة الوافدة، أكد عليها سعد، وهو صاحب محل هواتف خلوية في الأغوار الجنوبية، فسعد الذي يعرف الكثير من حالات الزواج المختلط، وجلها في منطقته، هي زواج أردنيات بعمال مصريين يعملون في المزارع، يؤكد أن هذه الزيجات قائمة على المصلحة: "كل اللواتي تزوجن أعرفهن تماما، إما فتيات تجاوزن سن الزواج ولم تعد لديهن فرصة للزواج، أو فتيات ينتمين إلى عائلات فقيرة جدا وكبيرة العدد، عندها تصبح المسألة هي التخلص من فم إضافي. أما بالنسبة للعامل فالهدف هو الحصول على الإقامة."

وكثيرا ما يستشهد المعارضون للزواج من عمال وافدين لحالات فشل مثل حالة رحاب التي تزوجت قبل سبعة عشر عاما من عامل مصري وأنجبت منه طفلين، ثم غادر الزوج إلى بلده بعد ثلاث سنوات، مخلفا وراءه الطفلين اللذين لم يريا والدهما طوال هذه السنين.

زواج المصلحة هو أيضا طابع زيجات كثير من الشباب الأردنيين من فلبينيات، أو هي على حد قول البعض زيجات "طياري"، بمعنى أنها لا تهدف حقيقة إلى تكوين أسرة، بل هي عملية تبادل مصالح بين الفلبينية التي تنال إقامة، والأردني يقترن بزوجة لا تكلفه شيئا.

كثيراً ما يستشهد المعارضون للزواج من عمّال وافدين بحالات فشل

وهذا ما ذكره محمد العقرباوي الذي قال إنه أسوة ببعض أصحابه يبحث عن عروس فلبينية، فهي على حد قوله جميلة ولا تطلب مهرا ولا ذهبا ولا تكاليف زفاف، وتسهم بنصف تكاليف الحياة.

الأردنيون المتزوجون من أفراد ينتمون الى جنسيات العمالة الوافدة	
الأردنيون الذكور المتزوجون من:	
مصرية	3144
فلبينية	838
سريلانكية	128
صينية	161
الأردنيات المتزوجات من:	
مصري	6096
فلبيني	9
سريلانكي	6
صيني	4

◀ الأرقام السابقة تعكس غياب اندماج فعلي للوافدين في مجتمعنا، فعدد الزيجات بينهم وبين المواطنين لا يتناسب مع أعدادهم، مع الأخذ في الاعتبار الزمن الذي أمضوه في الأردن. كما تعكس الأرقام حالة التحفظ والفوقية التي يمارسها المجتمع إزاء هذه الشريحة من الناس.

الأرقام تشير إلى الارتفاع الكبير في نسبة الأردنيين المتزوجين من وافدات مقارنة بالأردنيات المتزوجات من وافدين، ما يشير إلى هامش الحرية الواسع الذي يتمتع به الرجل في المجتمع الأردني، مقارنة بالهامش الذي تتمتع به المرأة، وهو ما يمكنه من تجاوز ما تواضع عليه المجتمع من عادات وتقاليد وممارسات، مثل الزواج من وافدة، وهو ما لا يتوافر للمرأة.

تنويع ديمغرافي على مشهد جغرافي

سراب الخفاجي

◀ ما أن يمتد الطريق الصحراوي من جسر الجويدة شرقاً باتجاه سحاب ويتعدى منطقة، الصوامع حتى يتغير المشهد، ليس لأن هناك جغرافيا جديدة، بل ديموغرافيا جديدة.

هذه البيئة الصحراوية التي ما زالت تمثل مضارب عشائر بدوية في جنوب شرق عمان، باتت تعج بجنسيات آسيوية من العاملين في منطقة التجمعات الصناعية المؤهلة. أكثر ما يلفت النظر هو مشهد فتيات صينيات، وفلبينيات، وبنغاليات يرتدين الجينز و«التي شيرت»، وأحياناً القميص «الحفر»، أو التنورة القصيرة؛ أو مشهد جماعات مختلطة من الشبان والشابات يروحون ويجيئون ويتسامرون. فهم في نهاية الأمر يعيشون في «سكنات» قريبة أو ضمن التجمعات الصناعية.

سعيد الطهراوي، الذي يقيم في المنطقة، وعمل في التجمعات فترة من الزمن، يتذكر أن الناس هناك كانوا يستهجنون تلك المشاهد؛ ويقول: «كل وحدة معها (بوي فريند)، ماشيات بالشارع بالجينز والحفر وإحنا مش متعودين، خفنا يفتحوا عيون البنات وإحنا عشاير ما عنّا هيك».

أما الآن، فيبدو أن أهالي المنطقة «اعتادوا» وجود تلك الثقافات الأخرى، على أساس أنها ليست مسلمة وليست عربية، فهي «حرة» بما تفعل بنفسها.

جمال الخطيب، من سكان المنطقة ويعتاش من «تشغيل» سيارته «سرفيس» بين المنطقة الصناعية وسحاب، يقول: «النظام هون صار زي الجامعة، شباب وبنات مع سوا».

في المقابل، يعترف سعيد وجمال بأن وجود سكنات العمالة الوافدة في المنطقة الصناعية ساهم في تنشيطها اقتصادياً. فزادت فرص «الاستثمار» لأصحاب رأس المال المحدود من أهالي المنطقة، الذين صاروا يديرون محلات الإنترنت والاتصالات الدولية والخضار والبقالات. حتى إن البعض يستغل سيارته الشخصية كسرفيس أو تاكسي ينقل العمال من التجمعات للتبضع في سحاب أو عمان.

اللافت أن بعض البنغال تحديدا يشاركون في هذه الاستثمارات الصغيرة عن طريق «ضمان» بعض المحلات، وبخاصة محلات الاتصالات الدولية. يقول: جمال «في بعض المحلات نلاقي ابن العرب بيشتغل عند البنغالي». هؤلاء أدخلوا إلى المنطقة سلعا خاصة بسكان شرق آسيا. يقول جمال "بيجيبو دخان بنغالي مثل الهيشي، ومعلبات غريبة مثل: السردين الناشف، وورق شجر بيطبخوه زي الخبيزة بس شكلو مثل ورق التين». بالفعل، تشهد المنطقة تزايداً في أعداد المطاعم التي تقدم المأكولات الشرق آسيوية التي لا يبدو أنها وجدت استحساناً من أهالي المنطقة. سعيد يقول: «ريحة الأكل بتقلب المعدة، كلو بصل وثومة، وحرّ».

التواجد الدائم للجنسيات الآسيوية أثار فضول بعض شبان المنطقة. يروي سعيد أن اثنين من الشبان العرب تزوجوا صينيات وسافروا إلى الصين. آخرون تعلموا «شيئاً» من اللغات الفلبينية أو البنغالية أو حتى الصينية. جمال يتحدث الفلبينية إلى حد مريح جدا حسبما يقول. أما سعيد فتعلم كلمات صينية مثل: «نيهاو (مرحبا)، سن جي بي (مجنون)، وإيني (حبيبي)».

أردني

بورتريه

عبد الكريم الكباريتي: حياة سياسية قصيرة لكنها عريضة

محمود الريماوي

بين سياسيين أردنيين قلائل، فقد صَعَد عبدالكريم الكباريتي في المواقع السياسية خلال وقت قياسي، ثم «ختم» حياته السياسية في وقت قصير أيضا، لينتقل الى العمل المصرفي ويلمع فيه..

هناك ساسة آخرون جمعوا بين الأعمال والسياسة، بين «التجارة والإمارة».. مثل عبدالهادي المجالي، وعلي أبو الراغب، ورجائي المعشر، وبدرجة أقل طاهر المصري، وفايز الطراونة، غير أن سيرة الكباريتي تنشطر بصورة عمودية بين هذين الحقلين، وفي واقع الأمر فقد توزع بينهما ولم يخلط بين هذا وذاك.

ليس معلوماً إذا كان أبو عون، خطط لمسيرته المهنية على هذا النحو، أم هي «الأقدار» رسمت له هذا الطريق، غير أن الصحيح بعد هذا وذاك، أن الرجل كما تدل سيرته، يجد نفسه في عالم الأعمال كما يجدها في عالم السياسة. فقد عمل في البدء بعد دراسته للأعمال في الولايات المتحدة، مستشاراً مالياً في نيويورك، وساعد في أعمال مكتب صرافة للعائلة في عمان. بعدما انصرف عن دراسة الجيولوجيا في الجامعة الأميركية في بيروت، التي أمضى فيها ثلاث سنوات، وقد تميّزت تلك المرحلة ببدء نشاطه في العمل العام، حيث لمع نجمه أوائل السبعينيات في اتحاد طلبة الأردن، وقد تعرض للخطف في بيروت على أيدي أفراد إحدى الفصائل الفلسطينية العاملة هناك، وهو ما لفت إليه الأنظار منذئذ.

أما حياته السياسية الفعلية فبدأها في العام 1989، حيث ترشح وكان في الأربعين من عمره لانتخابات المجلس النيابي الحادي عشر. فاز في تلك الانتخابات الساخنة، على ايقاع مرحلة التحول الديمقراطي، وحقق فوزاً لاحقاً في الدورة التالية للمجلس. في المرحلة إياها وخلال حقبة كان يتم فيها الجمع بين النيابة والوزارة، تقلّد تباعاً وزارتي السياحة والآثار والعمل مع حكومات مضر بدران، وطاهر المصري، والشريف الأمير زيد بن شاكر وقد تقلّد فيها وزارة الخارجية مطلع العام 1995، وبعد نحو عام عهد إلى الكباريتي بتشكيل الحكومةفي 4 شباط 1996 وضمت عدداً كبيراً من النواب ووصفت بأنها وزارة شبابية، كان من بين أعضائها وزير يساري هو مصطفى شنيكات وزير الزراعة.

حظي الكباريتي بالقرب والثقة من الراحل الحسين، الذي رأى فيه نموذجاً لجيل جديد من السياسيين الشبان اللامعين. في أثناء حكومته تفجرت مظاهرات الخبز، على خلفية رفع طفيف لأسعاره لكن الزيادة لم تكن مسبوقة. رئيس الحكومة تشدّد في التعامل مع الأحداث، كما تشددت مؤسسات أخرى، واقترن ذلك بإقدام الحكومة على صرف دعم لضعاف الحال أطلق عليه «الدفع قبل الرفع» وتولى وزير الإعلام مروان المعشر، الدفاع عن «الزيادة الطفيفة التي لن تمس الفقراء». ولوحظ أن غالبية أحزاب المعارضة بما فيها الحركة الإسلامية نأت بنفسها عن التظاهرات، واتخذت موقفاً أقرب الى تأييد الحكومة في إجراءاتها.

في تلك الحكومة جرى التسهيل على الصحافة وحرية التعبير، فظهرت صحيفة «عبدربه» الساخرة، وأذاع التلفزيون الرسمي، لأول مرة، برنامجاً كوميدياً يتناول الحكومة بالنقد.

وجرى استيعاب تداعيات المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وتجدد زخم علاقات الأردن بدول الخليج، وكان معروفاً عن الكباريتي موقفه الناقد للنظام العراقي السابق. وفي ندوة إعلامية حاشدة في مجمع النقابات انتقد استغلال مأساة أطفال العراق، في أثناء الحصار..قائلاً بما يفيد أن النظام في بغداد مسؤول عن تلك المحنة، ومؤيدوه لم يعرف عنهم حدبهم على الأطفال في أي مكان من في العالم. تظاهرات الخبز أيضاً وصفت في جانب منها وفي أحد بواعثها، على أنها سياسية وأن مؤيدي بغداد ليسوا بعيدين عنها.

استقالت الحكومة في أجواء حملت نقداً ملكياً، لبعض جوانب أداء الحكومة، ومنها «التلميع الإعلامي لرئيس الحكومة». علاوة على تداعيات لتجاوزات وقعت في مركز للرعاية الاجتماعية، وما تكشف عن تقصير فادح لوزارة التنمية الاجتماعية آنئذ.. وقد عمد الكباريتي لشرح سياسات حكومته، في خطاب أجاب فيه على خطاب الملك الراحل الحسين، فيما وصف بأنها المرة الأولى التي يتم فيها الرد على ما ورد في الكتاب الملكي.

مع ذلك ظلت علاقات الكباريتي طيبة ودافئة مع رأس البلاد، وقبل رحيل الحسين استقبل في السفارة الأردنية في واشنطن رئيس وزرائه السابق، داعياً إياه للعودة الى الخدمة العامة بدل الاستمرار بوظيفة «عد المصاري»، في مداعبة حول عمل الكباريتي في البنك الأردني الكويتي. وكان أبو عون انتخب رئيساً لمجلس إدارة البنك في تموز 1998 في ما وصف بانطلاقة كبيرة للبنك بعد تعثر سابق. وقد استهل الملك عبداللّه الثاني عهده، بتسمية الكباريتي رئيساً للديوان الملكي وتكليف الروابدة برئاسة الحكومة. فكان أن وقعت احتكاكات بين رئاسة الديوان ورئاسة الحكومة،عكست اختلاف أسلوب الرجلين وتباين رؤاهما، وكلك العلاقة غير المقننة بين رئاسة الديوان والحكومة.آثر الكباريتي بعدها العودة الى موقعه في المصرف، مع مطلع الألفية الجديدة، وهو الموقع الذي ما زال على رأسه، ولم تتخلله عودة الى الحياة العامة، إلا في دورة مجلس الأعيان السابقة.

في تلك الدورة وفي7 شباط/فبراير 2007 أعد الكباريتي رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان، تقريراً وصف فيها مواقف نواب من الموازنة العامة بأنها «جهوية وإعلامية»، ما أثار حفيظة عدد من النواب. التقرير الذي شدّد بين أمور أخرى على أهمية ضبط الإنفاق الحكومي، قوبل بتثمين من معلقين اقتصاديين من بينهم فهد الفانك.

بانصرافه إلى عالم الأعمال بعيداً عن الحقل السياسي، ينظر إلى الكباريتي الذي لم يتم الستين من عمره، على أنه أحد أبرز جيل الليبراليين في الحياة السياسية الأردنية الى جانب شخصيات مثل طاهر المصري، ومروان المعشر، ممن يؤمنون بأن تحرر الاقتصاد يتعين أن يقترن بتحديث شامل في المؤسسات، وبضمان الحريات السياسية والإعلامية والفصل بين السلطات، ما يجعل هذا التيار يفترق عما سمي بمجموعة الليبراليين الجدد التي تقصر التحرر على الاقتصاد، دون استحقاقاته السياسية والدستورية..فضلاً عن افتراق الليبراليين مع المحافظين القدامى منهم والجدد، الذين ينظرون مرة من خارج الموقع الرسمي الى الدولة كبقرة حلوب، أو الى الجمهور عبر الموقع الرسمي كبقرة حلوب أيضاً (جبايات الرسوم والضرائب).

يعزو بعض عارفيه العمر السياسي القصير لكنه الغني والعريض، الذي أمضاه أبوعون في عالم السياسة (1989-2001) إلى شدة ذكائه وحساسيته المرهفة، التي ترتبط أحياناً بنفاذ الصبر وقصر النفس، رغم أن هذه الصفات إن صح الانطباع، لم تحل دون تفوقه في الإدارة المصرفية العليا.

أردني

بورتريه

أشرف الكردي:
سيرة ممتدة لا يحفل صاحبها بالتواريخ

خالد أبو الخير

◄ لا يحفل بالتواريخ ولم يضع «C.V» قط، ويغلب على طبعه الحذر إن لم يكن «الحس الأمني».

تعود جذور عائلة أشرف علي سيدو الكردي إلى ديار بكر في شرق تركيا، حيث هاجر والد جده إلى الأردن في القرن التاسع عشر، فراراً من الاضطهاد الروسي الديني ضد الأكراد، وأقام في السلط ثم انتقل للإقامة في عمان.

عمل جده ووالده في التجارة، وكانا مغرمين بشراء الأراضي، وما زالت قطع متناثرة من الأراضي في ضواحي عمان مسجلة باسم العائلة.

والده علي سيدو الكردي أكمل دراسته الثانوية في مدرسة صهيون في القدس، ومدارس أخرى، وسافر لإكمال تعليمه في الجامعة الأميركية ببيروت، وحاز شهادة البكالوريوس في تخصص السياسة والإدارة العامة العام 1925. وعمل في وزارة المعارف مديراً للمراكز العلمية في الأردن. فضلاً عن وظائف أخرى تولى فيها إدارة مدرسة السلط الثانوية، ومدارس أخرى في عمان وإربد والكرك. قبل أن يلتحق بالسلك الدبلوماسي ويجوب العالم، وكان آخر منصب شغله وزيراً مفوضاً في السعودية، وقائماً بأعمال السفارة الأردنية في اليمن.

يصف أشرف الكردي، الذي رأى النور في «اللويبدة» العام 1937، مدينة عمان بأنها كانت «قرية صغيرة، يقطنها أهلها وشركس وأكراد ومهاجرون من بلدن عربية مختلفة».

تلقى علومه الأولى في المدرسة الهاشمية باللويبدة، وما زال يذكر مديرها بكر صدقي الذي كان «رجلاً محترماً، مهتماً بالعلم، ويعتقد أن الأردنيين جادون في التعلّم، ويقول دوماً ليس في الأردن ثروات، وثروته الحقيقية تكمن في عقول أبنائها أقوال ومواقف بكر صدقي كانت دافعي للاستمرار في الدراسة ومقارعة الصعاب».

غير أنه نشأ في بيت محب للعلم، فالعائلة كلها متعلمة، والدته أنهت شطراً من دراستها الثانوية، وأشقائه متعلمون. ولعب جده دوراً مهماً في الحث على التعلم، حيث كان يردد: «عليكم بالعلم دائماً، لأنه رأسمال لا ينضب، وكفيل بأن ينجيكم من كثير من المشاكل وهموم الدنيا».

عرف الطبيب أشرف الوعي السياسي المبكر، تأثراً بأجواء الخمسينيات، لدرجة أنه فصل من الكلية العلمية الإسلامية، العام 1954 إلى جانب عشرين طالباً آخرين، على خلفية مشاركتهم في التظاهرات التي اندلعت انتصاراً لقرية «قبية» التي تعرضت لمجزرة إسرائيلية.

سافر لإكمال دراسته الثانوية في بغداد، والتحق بالمدرسة الأعظمية، المعروفة بتميزها يدرّس بها نخبة من الأساتذة.

حاز شهادة البكالوريا العراقية وانتسب لكلية الطب في جامعة بغداد، وكان من الطلبة الأوائل بها.

عقب تخرجه من جامعة بغداد سافر إلى السعودية بناء على رغبة والده الذي كان يعمل هناك.

بعد أن أمضى عاماً كاملاً كطبيب في المستشفى العام بجدة، فاتح والده برغبته في السفر لدراسة الطب في بريطانيا.. وهكذا كان.

درس الأمراض الباطنية في كلية الطب بجامعة لندن، لمدة ثلاث سنوات، عاد إثرها إلى الأردن والتحق بالخدمات الطبية الملكية، في مستشفى ماركا العسكري الذي كان يسمى «الرئيسي».

بعد عامين، قرر السفر مرة ثانية إلى لندن لدراسة تخصص نادر هو «العلوم العصبية»، في وقت كان فيه الأردن يفتقر إلى طبيب أعصاب. فابتعث من الجيش، وحين عاد كانت مدينة الحسين الطبية قيد الإنشاء فعمل بها. يفاخر بأنه أول من أدخل مريضاً إلى قسم الأعصاب في «المدينة».

تزوج من زميلة له هي هدى الكردي، وله من الأبناء أربعة، أكبرهم عمر الذي صار وزيراً للاتصالات.

يرجع مقرب منه علاقته برئيس الوزراء السابق عبد السلام المجالي الذي اختاره وزيراً للصحة في حكومته 1997، إلى «صداقتهما وزمالتهما في مستشفى ماركا نهاية الستينيات وفي مدينة الحسين الطبية منذ إنشائها».

يجادل الكردي بأن المجالي اختاره أول مرة في حكومته الأولى العام 1993، لكنه اعتذر عن المشاركة بسبب علاقته بياسر عرفات وقياديين في منظمة التحرير، كانوا يزورونه في بيته، ولم يرد أن يتحسس أحد منه.

بعد تشكيل وزارة المجالي بأسبوع اتصل به رئيس التشريفات في الديوان الملكي أيمن المجالي، وأخبره «بأن الملك الراحل الحسين يريده وعليه أن يحضر على الفور».

ذهب من فوره إلى الديوان، وبقي منتظراً انفضاض اجتماع عقده الحسين مع رئيس الحكومة، بحضور ولي العهد آنذاك الأمير الحسن والأمير الراحل زيد بن شاكر. وحين انفض الاجتماع جاءه الأمير الحسن وسلّم عليه، وقال له الملك ينتظرك. فذهب وسلّم عليه بحرارة، فبادره الحسين أولاً بالاعتذار عن هذه السرعة في طلبه، وقال: «ناديتك بشكل خاص لأني أعرفك وأتابع أعمالك وأرغب بأن تكون عضواً في «بيت الملك»، مجلس الأعيان.

سر بكلام الملك وانفرجت أساريره قائلاً: أنا حاضر لأي شيء تطلبه جلالتك.

فقال الحسين: «أعرف السبب الذي جعلك ترفض المشاركة في الحكومة، لكن مجلس الأعيان أفضل، ما دامت الوزارة قادمة».

كان الملك يعرف علاقة الكردي بياسر عرفات والقيادات الفلسطينية، وذات مرة اجتمع الحسين مع عرفات إلى ما بعد منتصف الليل، وعندما ودّع أبو عمار قال له: هل تريد الذهاب عند أشرف الكردي؟. فقال عرفات: نعم. وطلب أن يتصل به ليسأله إذا ما كان ما زال سهراناً.

ترجع علاقة الكردي بعرفات إلى عقد السبعينيات، فقد داهم عارض صحي رئيس منظمة التحرير وطلب من الكردي المجيء إلى بغداد لمعاينته. فاستقل أول طائرة وسافر إليه، لتبدأ قصة العلاقة، فالصداقة التي جمعت الرجلين.

عرف كطبيب شخصي للرئيس الراحل لمدة تزيد على 25 عاماً، وقد عالجه بعد حادث سقوط الطائرة التي كانت تقله في الصحراء الليبية العام 1992،«لقد أنقذنا حياته من مرض الورم الدموي الثنائي القاسي«bilateral subdural hematoma».

تعددت زيارات الكردي لعرفات في المناطق الفلسطينية، كما هو الحال إبان زيارات عرفات لعمان، وإبان مرض عرفات في العام 2004 سافر إليه وهو محاصر في رام الله، وأشرف على علاجه في المقاطعة، قبيل سفره الأخير إلى فرنسا، وعودته جثماناً. ما زال الكردي بعد مرور أربع سنوات على وفاة أبو عمار عند قناعته «بأنه تم اغتياله بالسم».

يمضي الكردي أوقاته في عيادته يعاين مرضاه، لم ينتم لأي حزب سياسي، ويتركز ميّله الفكري دائماً على السعي لـ «فهم الحقيقة». دون أن يخطر له على بال أن آلهة الحكمة اليونانية حين أنجبت ولداً، أهدته مفتاحاً كتب عليه «العذاب من أجل الفهم». فكيف حين لا تمتلك القدرة على تغيير الحقيقة.

زووم..

قيد البناء منذ عقود

خالد أبو الخير

ثمة مبان قيد البناء منذ عقود.. ما زالت قيد التساؤل.

أشهرها واحدة بُنيت مع إقامة أوتستراد عمّان الزرقاء مطلع الثمانينيات، ولم يُضَف إليها حجرٌ واحد منذ ذلك التاريخ.

أخرى تطلّ بشابيك كأنها أحداقٌ وَسْنى على العبدلي الذي هجرته الكراجات.. وثالثة كائنة في شارع وادي صقرة، ورابعةٍ في الشميساني، وخامسة.. وسادسة... إلخ إلخ.

لكلٍّ من هذه البنايات قصة.. تتعدد تفاصيلها وفق الرواة، لدرجة يصعب تصديقها. كأن يقال إن صاحب إحداها تاجر إيراني، عاد أدراجه إلى بلاده دون أن يكملها. أو إن صاحبها توفي فجأة، دون أن يترك وراءه ورثة يكملون ما بدأه.. أو إن البنك حجز عليها، وكأن البنوك تحوّل البنايات المحجوز عليها إلى أنصاب تاريخية للدلالة على مصير من لا يفي بقروضها! دون أن يخطر ببال الراوي أن البنوك إمّا تكمل "تشطيب البناية" التي تحجزها وتستثمرها، أو تبيعها في المزاد العلني.

السنوات تمضي، والبنايات باقية، مثلما الأسئلة التي تثيرها في عابرين اعتادوا أن يروها غير مكتملة. ربما مثل حيَوَات كثير منا.

إقليمي

تجربة فريدة ومثيرة للاهتمام في المغرب

مرشدات لا فقيهات لتأطير ديني معتدل

السّجل - خاص

بعد التفجيرات الدار البيضاء في أيار/ مايو 2003، التي تبنتها "الجماعة السلفية الجهادية"، أدرك المغرب الرسمي أن مكافحة "التطرف الديني" وملاحقة الإرهاب لا تتم بالمداهمات البوليسية، التي كثيرا ما كانت "تثير حنق" المغاربة في الأحياء الفقيرة و"مدن الظل"، و"تُشعرهم بالاستهداف والاضطهاد"، بحسب تصريح أدلى به، في حينه، حكيم الرياسي، الباحث في الرابطة المغربية لحقوق الإنسان، لمجلة التايم الأميركية.

هكذا بدأ المغرب، بمبادرة ملكية، في اتباع طريقة أكثر منهجية واستدامة لمكافحة التطرف، ترتكز على معادلة "التدين، لكن من دون تشدد"، فأعدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية برنامجاً للتدريب على الوعظ والإرشاد بما يضمن "تأطيرا دينيا معتدلا". من أبرز معالم هذا البرنامج، الذي انطلق في 2006، فتحه المجال أمام المرأة، ولأول مرة في المغرب، لتشارك في صورة رسمية،موظفة وليس متطوعة، في مخاطبة النساء ، والعمل على تأطيرهن في اتجاه يتواءم مع "ثوابت الدولة الدينية والوطنية"، بحسب السيدة حليمة، عضو أحد "المجالس العلمية" في الدار البيضاء، التي فضلت التعريف عن نفسها باسمها الأول فقط. حليمة توضح أن من الثوابت الدينية التي تعنيها أن "الإسلام دين الدولة"، أما الثوابت الوطنية فمنها أن "الصحراء مغربية".

ينعكس هدف "التدين المعتدل"، في المناهج التي تدرَّس ضمن هذا البرنامج الحكومي "الإصلاحي"

مصطفى الخلقي، عضو المكتب التنفيذي لحركة التوجيه والإصلاح والباحث في شؤون الحركات الإسلامية، يلخص أهمية برنامج المرشدات، في أنه يتوجه من خلال "التواصل المباشر" إلى فئة من المجتمع تعتبر في كل الأدبيات "مجالا خصبا للتأطير الديني السلبي والإيجابي." ويزيد: "من دون التواصل المباشر مع هذه الفئة لا يمكن تصور تدين معتدل."

ينعكس هدف "التدين المعتدل"، في المناهج التي تدرسها المرشدات والأئمة على حد سواء، ضمن هذا البرنامج الحكومي "الإصلاحي"، بحسب وصف الحكومة المغربية. إذ تخضع المرشدة على مدى 12 شهرا لبرنامج مكثف يُدرس، بالإضافة إلى الفقه: التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع ،مهارات الحاسوب، وإدارة الأعمال.

يرى الخلقي أن الهدف ليس مجرد تخريج "فقيهات"، وإنما "مرشدات تتوافر لديهن أدوات لمعرفة ومخاطبةالمجتمع". يقول: "هذا ليس مجرد برنامج ديني يرتبط بمحفوظات وأصول فقهية، وإنما هو برنامج أكثر تقدما يضم برامج ومقررات مرتبطة بالمجتمع".

حليمة تعتقد أن البرنامج يسعى إلى التأسيس لـ"فلسفة التنوع"، بحيث توضع مختلف التيارات الفكرية والثقافية "على الطاولة"، ليؤخذ الإيجابي منها. تدلل على ذلك بتجربتها الشخصية، هي الحائزة على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم السياسية باللغة الفرنسية، أتبعتها بإجازة في الدراسات الإسلامية، ما أهلها لأن تصبح أحدأعضاء "المجالس العلمية" في الدار البيضاء. المجالس تشرف مباشرة على المرشدات. وهي تلاحظ إن الإقبال يتزايد على المساجد عندما تكون المرشدات حاضرات، "فنرى السيدة المغربية تحرص على الحضور إلى المسجد بمجرد أن تنقل أبناءها إلى المدرسة." وتزيد حليمة: "للمرأة قضايا خاصة لا يجيب عنها الرجال". فتسأل النساء عن أمور تراوح بين الأيدز والإدمان، مروراً بطاعة الزوج وتربية الأولاد إلى ارتداء الحجاب.

البرنامج يسعى إلى التأسيس لـ"فلسفة التنوع"

في نشرة إخبارية وزعتها وزارة الأوقاف في حفل تخريج أول دفعة من هؤلاء المرشدات والمرشدين في أيار/مايو 2006، ورد أن الخريجين "يجمعون بين معرفتهم في الشؤون الدينية والتطورات المعاصرة"، وأنهم قادرون على المساهمة في "تعزيز الشعور بالأمن والطمأنينة لدى المواطنين، ومنع ما من شأنه المساس باحترام قدسية المساجد".

لكن هناك بين المفكرين المغاربة ،من يشكك في قدرة هذا البرنامج على تحقيق الدمج المعرفي بين شؤون الدين والدنيا، وبلوغ التوازن والاعتدال المنشود.

سامر أبو القاسم، عضو اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة في وزارة التربية الوطنية، والباحث في قضايا الفكر الإسلامي، يعتبر البرنامج "مقبولا" إلى الآن. لكنه يتخوف من عدم مقدرة المرشدات على "الدفاع عن وجهة نظر منفتحة" تجاه القضايا الملحة في المجتمع. ويعتبر أن برنامج تدريب من 12 شهراً، لن يكون كافياً للتأسيس لهذا الانفتاح لدى المرشدات، على أساس أنهن خريجات مدارس تربوية مغربية تخلو من التركيز على "حقوق الإنسان والمواطنة".

أبو القاسم يرى إن الحل يكمن في الحرص على أن يتقاطع برنامج المرشدات في الخطاب، مع مؤسسات اجتماعية وتربوية مثل المدارس والنقابات.

ربما كان من أهم الأصوات التي وضعت علامة استفهام على جدوى برنامج المرشدات، الناشطة السياسية ناديا ياسين، التي تعتبر ثاني أهم شخصية في "جماعة العدل والإحسان". ياسين، التي تضع الحجاب، تعتبر البرنامج "ذراً للرمل في العيون". وفي تصريح لـ"تايم" تقول إن "التغيير الحقيقي مستحيل من دون تحسين مستوى التعليم في المغرب".

التجربة ما زالت في الميزان، وإن كان معارضون لها يعتبرونها تطوراً إيجابياً

قد يكون الوقت مبكرا للحكم على التجربة، لكن الخلقي يعتبر أنها "بدأت تأتي أكلها"، في إشارة إلى الإقبال المتزايد على برامج محو الأمية، التي تضطلع بها المرشدات في المساجد. إذ إن الأمية في المغرب تبلغ 36 بالمئة على المستوى الوطني، فيما تبلغ 60 بالمئة بين النساء. يضيف الخلقي أن من شأن هذا البرنامج التخفيف من البطالة العالية في صفوف النساء، التي تصل إلى 30 بالمئة مقابل 9 بالمئة على المستوى الوطني.

التجربة ما زالت في الميزان، وإن كان حتى المعارضون من أمثال ياسين يعتبرونها تطوراً إيجابياً، في اتجاه الحدّ من "الذكورية" في ممارسة التدين والتوجيه الديني. في هذا إشارة إلى أن المرشدة تمارس المهام التي يقوم بها إمام المسجد باستثناء إمامة الصلاة. وكانت قضية إمامة المرأة أثارت جدلاً في الأوساط الإسلامية في المغرب مع انطلاق البرنامج، لكن فتوى بعدم جواز الإمامة وضعت حداً لذلك الجدل. غير أن هذا لم يمنع السيدة حليمة، إحدى المشرفات على المرشدات، من اعتبار ان البرنامج قد "أعاد الحق للمرأة من الباب الرسمي".

التجربة مثيرة للاهتمام على صعيد الدول الإسلامية، وذلك لفرادتها وريادتها ، وقابليتها لإلهام مجتمعات أخرى تشكو من موجة التطرف واستغلال الدين لأغراض سياسية .

"مدونة الأسرة" المغربية

أقر المغرب في شباط/ فبراير 2004 قانون "مدونة الأسرة" ،الذي وضع شروطا مشددة على الطلاق والحضانة وتعدد الزوجات.

بما يتعلق بتعدد الزوجات، جاء في المادة 40 منه "يمنع التعدد إذا خيف عدم العدل بين الزوجات، كما يمنع في حالة وجود شرط من الزوجة بعدم التزوج عليها.» ونصت المادة 41 منه أنه «لا تأذن المحكمة بالتعدد إلا بشروط، من بينها موافقة الزوجة المراد التزوج عليها». وفي المادة 45، «إذا تمسك الزوج بطلب الإذن بالتعدد، ولم توافق الزوجة المراد التزوج عليها، ولم تطلب التطليق، طبقت المحكمة تلقائيا مسطرة الشقاق.» أما المادة 46 فتقول «في حالة الإذن بالتعدد، لا يتم العقد مع المراد التزوج بها إلا بعد إشعارها من طرف القاضي، بأن مريد الزواج بها متزوج بغيرها ورضاها بذلك.»

بعد مضي عام على دخول القانون حيز التنفيذ، أعلن عن تراجع في حالات تعدد الزوجات بنسبة 10 بالمئة. في الفترة نفسها سجل تراجع في حالات الطلاق بنسبة 40 بالمئة.

نادية ياسين

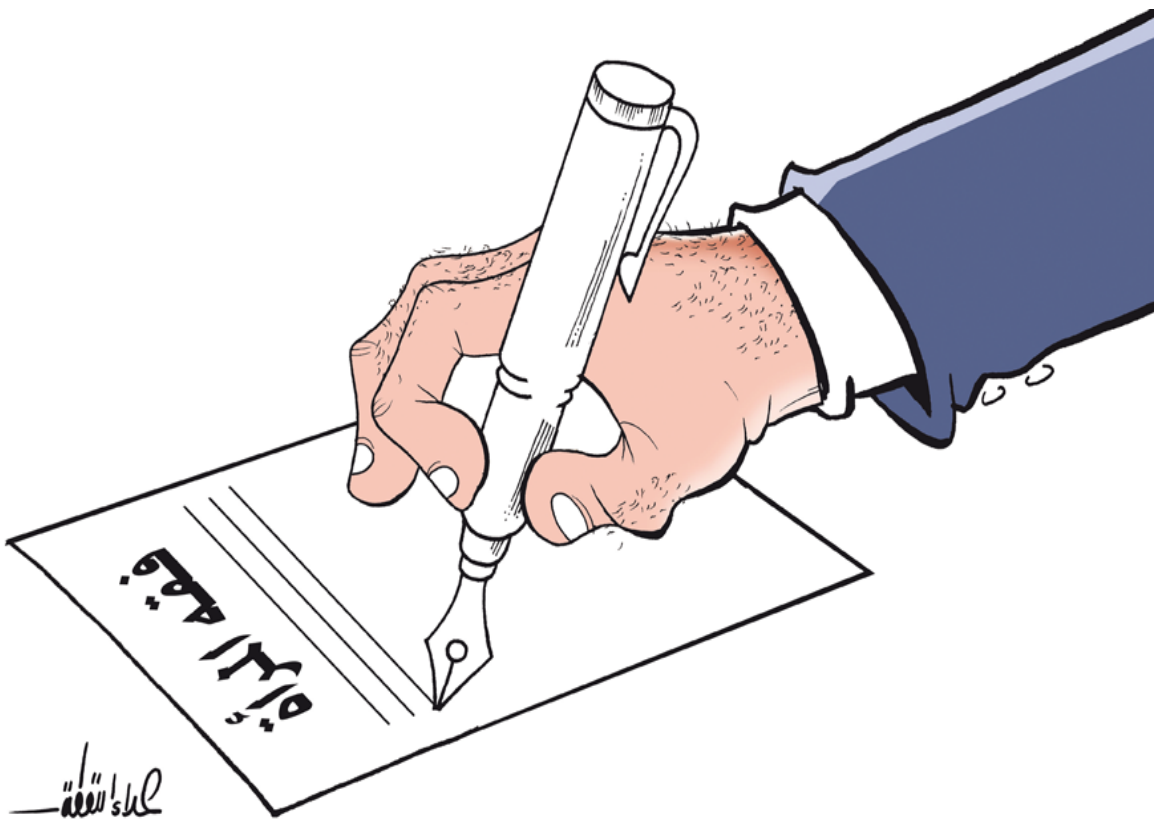

إقليمي

نجل ملك البحرين يقاضي "ملك البوب"

فتور رد الفعل بين التكتم وعدم الاكتراث

نهاد الجريري

لم يتردد صحفي بحريني في الإشارة، إلى أن تعتيماً يجري في البحرين، على خبر الدعوى التي أقامها نجل الملك الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة، ضد مغني البوب العالمي مايكل جاكسون. الصحفي الذي طلب عدم ذكر اسمه، استدرك بالقول إنه لا يعلم الكثير عن أصل الدعوى وحيثياتها، ودعا «**السّجل**» للتحدث إلى صحفي آخر وصفه بأنه «لا تفوته فائتة». مرة أخرى، طلب هذا الصحفي التحدث على أساس أن المسألة «غير متداولة» لحساسية الموضوع؛ إذ «تتعلق بأحد أفراد العائلة المالكة».

يضيف أن صحيفتين فقط من بين 10 صحف، في البحرين بين ناطقة بالعربية وأخرى بالإنجليزية، تناولتا الموضوع. الصحيفتان هما «الوطن» وgulf daily news. يذكر الصحفي أن القضية ليست جديدة، فمنذ أكثر من شهر نشرت «الوطن» خبراً عن القضية. لكن المتابعات الصحفية توقفت فجأة كما يقول. في الوقت نفسه، يلفت الصحفي إلى أن ليس ثمة اهتمام جماهيري بالمسألة؛ فالشيخ عبد اللّه بن حمد آل خليفة محافظ المنطقة الجنوبية، ليس على احتكاك كبير بالناس، خلافاً لشقيقه ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، الذي يترأس مجلس التنمية الاقتصادية. ويدلل على التكتم من ناحية، وعدم الاكتراث من ناحية أخرى، بأن الأخبار المتواترة عن القضية باتت تظهر فقط في صحف أجنبية.

فحوى المسألة أن الشيخ عبداللّه رفع قضية في المحاكم البريطانية على جاكسون، يطالبه فيها بدفع 7 ملايين دولار (2,6 مليون دينار بحريني)، لعدم وفاء الأخير بالتزام تسجيل ألبوم حصري لحساب شركة إنتاج فنية يرأسها الشيخ عبد اللّه تحت اسم تو سيز Seas 2 (بحران). فالشيخ نفسه من هواة كتابة كلمات الأغاني.

جاكسون يقول إنه اعتبر أموال الشيخ هدية، ولم يوقع عقداً معه. المدير التنفيذي لشركة الإنتاج غاي هولمز، قال لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في وقت سابق إن اتفاقا لم يبرم «بشكل رسمي».

بدأت قصة الشيخ مع جاكسون عندما كان الأخير، يخوض غمار محاكمة في كاليفورنيا، بتهمة التحرش الجنسي بطفل ضمن أطفال استضافهم في مزرعته الشهيرة (نيفرلاند - أرض الأبدية). المحكمة قضت ببراءة جاكسون في العام 2005.

الشيخ عبد اللّه دفع تكاليف المحاماة البالغة 2,2 مليون دولار، إضافة إلى الديون التي تراكمت على مزرعة جاكسون وبلغت 35 ألف دولار. ثم استقدمه وحاشيته إلى البحرين وظل في الضيافة الرسمية؛ حتى إن الشيخ عبداللّه دفع تكاليف إجازة لجاكسون في أوروبا بلغت 350 ألف دولار، بما في ذلك تكاليف «إحضار مصفف الشعر الخاص بجاكسون».

> **جاكسون يقول إنه اعتبر أموال الشيخ هدية، ولم يوقع عقداً معه**

المحامي الذي فصل هذه النفقات وغيرها، قال إن الشيخ قدمها على أنها جزء من اتفاق عمل، بمعنى أنها كانت «دفعة على الحساب». لكنه ذكر في الوقت نفسه، أن النزاع ليس تجارياً «تقليدياً». ولم يكن واضحاً إن كان يقصد بذلك، الصداقة الوطيدة التي ربطت بين الشيخ وجاكسون. في فترة من الفترات، عاش الاثنان في قصر بأبو ظبي تملكه العائلة الحاكمة البحرينية.

أمضى جاكسون زهاء عام في البحرين؛ حيث كان يتنقل كعادته في كل مكان، متخفياً في ملابس نساء عندما يتسوق هو وطفلاه. خلال تلك الفترة ترددت أنباء لم يتمكن أحد من إثباتها أو نفيها، راوحت بين أنه اعتنق الإسلام على خطى شقيقه جيرمين، وحصوله على الجنسية البحرينية وشراء فيلا في منتجع المرسى العائم.

وبينما تواصل محكمة العدل الملكية في لندن مداولاتها في القضية، ثمة من يستغرب في البحرين إثارة هذه المسألة. الصحفي الذي تحدث إلى «**السّجل**» يرى أن مبلغ 7 ملايين دولار ليس مبلغاً «معتبراً» لرفع قضية،. إضافة إلى أن هناك شكوكاً حول أصول الشركة، ما إذا كانت مسجلة في البحرين أم لا، أو إذا كان الشيخ يملكها.

لكن الصحفي محمد الغسرة، الذي كتب مقالاً مطلع تشرين الأول/أكتوبر الجاري في صحيفة «الوطن» عن هذه القضية، يقول إن مصادر مقربة من الشيخ، أخبرته أن المؤسسة مسجلة في لندن وليس في البحرين. ويضيف أن القضية المرفوعة أمام القضاء لا تتعلق بشخص الشيخ، وإنما بالمؤسسة التي يرأسها، والتي ما كانت لتقدم على خطوة كهذه، لو لم يكن لديها ما يثبت الواقعة. يعتبر الغسرة أن المسألة طفت على السطح، عندما قرر جاكسون نفسه تقديم عرض مالي للشركة بدلاً من الالتزام بالعقد. هذا التطور يأتي بعد أيام على بيع جاكسون مزرعة نيفرلاند، بعد أن توالت الأعباء المالية التي ينوء بها ملك البوب.

مايكل جاكسون

بعد خرق التهدئة ولقاء عباس - أولمرت:

تسهيل الحياة اليومية والإعداد لاجتياح كيف يلتقيان؟

تحسين يقين

القدس ـ باستثناء الاجتياحات الإسرائيلية «المصغرة» التي تبدو كبروفات لاجتياح أكبر، فإن المشهد الفلسطيني - الإسرائيلي هادئ، في ظل حكم شبه انتقالي في فلسطين وإسرائيل؛ مما جعل الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت يحجمان عن بحث قضايا الحل النهائي، مقتصرين على بحث قضايا الفلسطينيين اليومية، في مشهد تبادر فيها حكومات الاحتلال إلى تفريغ اللقاءات التفاوضية من مضامينها، والاكتفاء بتحسين الحياة على الأرض، كأمر يجذب الاهتمام الدولي، ويمنح إسرائيل دعاية سياسية، توحي أنها تمنح الفلسطينيين والرئيس أبو مازن بوادر حسن نوايا.

اللقاء الذي تم أواسط الأسبوع، الذي كان يؤمل عليه وقف الاجتياح لقطاع غزة وفتح المعابر على الأقل، لم ينجح في تحقيق ذلك، ولم يستجب أولمرت لمطالب عباس بالكف عن الاجتياح بل قام بالتصعيد والتهديد.

في الحصيلة فكل ما تم إنجازه هو وعد أولمرت بالإفراج عن مائتي وخمسين معتقلاً، ووقف أمر هدم ثلاثة آلاف منزل تم بناؤها في منطقة «ج» الخاضعة لسلطة الاحتلال، والسماح بعودة عدد من المبعدين الذين تم إبعادهم على إثر لجوئهم إلى كنيسة المهد في بيت لحم في اجتياح 2008، ومنح عشرين ألف رقم وطني لأولئك الموجودين في فلسطين، ممن عدوا مخالفين في الإقامة بعد انتهاء أذونات الإقامة المثبتة على تصاريحهم، وألف رقم وطني لفلسطينيين في الخارج.

ورغم مطالب عباس أن يكون بين المفرج عنهم قادة أمثال: مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي من حركة حماس، وأن يشمل الإفراج معتقلين من الفصائل كافة، إلا أن أولمرت رفض ذلك.

عباس طرح مجدداً موضوع الاستيطان، وتم النقاش حول ما ذكر بأن وزير الدفاع الإسرائيلي منح موافقة لإقامة مستوطنات جديدة.

أولمرت الذي كان يأمل بتحقيق اختراق تفاوضي، خلال الأشهر الثلاثة التي منحت له بعدما فشلت تسيفي في تشكيل حكومة، لم يحفل بمطلب وقف الاستيطان المتفق عليه في أنابوليس، ويمضى نحو اعتداء جديد وشن هجوم على غزة، حيث ذكرت المصادر الإسرائيلية بأن الجيش أعلن أنه أعد جميع الخطط لاجتياح غزة تلبية لمطالب أولمرت.

> **عباس طرح موضوع الاستيطان وأولمرت أمل بتحقيق اختراق تفاوضي**

ورغم أن وزير الدفاع باراك مهموم بانتكاسة حزبه في استطلاعات الرأي العام، وميل الكفة باتجاه الليكود، والذي لا بد أنه سيلجأ إلى خيار أولمرت باستخدام القوة دعماً لحزبه في المعركة الانتخابية، إلا أنه وفقاً لهآرتس هذا الأسبوع، فقد أبدى هو ورئيس أركانه جابي أشكنازي تحفظاتهما على اجتياح غزة، بما يشير إلى تخبط القيادات.

وخلافاً لرئيسه براك، فإن ماتان فلنائي، نائب وزير الدفاع، أن يتحدث عن أن اجتياح غزة مسألة وقت، وأن الاجتياح سيكون واسع النطاق وفعالاً ويشكل ضربة قاسية لحماس.

تخرق إسرائيل التهدئة، فترد فصائل بقصف سديروت وعسقلان، فيرد رئيس الوزراء بضربات متوالية تسفر عن ضحايا وأضرار متزايدة.

حماس التي تتولى المحافظة على التهدئة في غزة بحكم سيطرتها على السلطة هناك، لا تبادر إلى خرق التهدئة، بل يبدو أن أولمرت يدفعها لذلك لتحقيق مصالح إسرائيلية، فما هي مصالح الإسرائيليين في تخريب التهدئة؟.

يقول الكاتب طلال عوكل: الإسرائيليون يحلون مشاكلهم وأزماتهم على حساب الدم الفلسطيني، والأحزاب الإسرائيلية تزايد على بعضها بعضاً، بشأن من يظهر تطرفاً أكبر ضد الفلسطينيين. وهؤلاء مادة انتخابية، تصبح أكثر من ضرورية، قبل الانتخابات المبكرة وكحل لتراجع شعبية بعض أطراف التكتل السياسي الذي تتشكل منه الحكومة. أما رئيس الحكومة أيهود أولمرت، فإنه يحتاج لتحسين صورته وإصلاح ملفه الأخلاقي الذي أدى إلى إنهاء حياته السياسية، لذلك، فإنه يطلق تصريحات مرنة باتجاه السلام وحقوق الفلسطينيين، وأخرى في مواجهة ما يسميه «الإرهاب».

حذر عوكل من تدحرج العدوان نحو عملية عسكرية واسعة تضاعف معاناة وآلام سكان القطاع، وتتغذى على التناقضات والانقسام الفلسطيني، فيما يصعب المراهنة على نجاح وساطة مصرية لتثبيت التهدئة.

يتفق المحلل السياسي هاني المصري، مع هذا الرأي، ويرى أن باراك يحاول تحسين موقف حزبه في الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، بعدما أشارت الاستطلاعات إلى أن حزب العمل سيتلقى ضربة كبيرة، فلا يمكن تفسير التصعيد الذي يهدد التهدئة بالانهيار إلا في سياق بدء المنافسة الانتخابية حيث يتنافس قادة إسرائيل على من هو الأكثر تطرفاً ضد الفلسطينيين، والأقدر على ممارسة العدوان والقتل والاستيطان، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة إسرائيلية، مشيراً إلى مطالبة رئيس بلدية سديروت دافيد بوسكيلا، الحكومة الإسرائيلية باتخاذ قرار فوري كي لا تتعرض سديروت للصواريخ أكان ذلك بالمفاوضات مع «حماس» أو باتخاذ خطوات عسكرية.

دولي

واشنطن تعلن موقفها بقصف وزيرستان

دعوة كرزاي للتفاوض مع طالبان: إعلان غير مباشر عن الفشل

صلاح حزين

لم يتأخر رد الملا محمد عمر، زعيم حركة طالبان الذي أسقطته قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة قبل سبع سنوات، على العرض الذي قدمه له الرئيس الأفغاني حميد كرزاي بالدخول في مفاوضات مع الحكومة "لوقف قتل أبناء أفغانستان." كما قال، فقد جاء الرد بالرفض غير الصريح للعرض، إذ إن ناطقا باسم الملا عمر أعلن أنه مستعد للتفاوض حول مستقبل أفغانستان شرط انسحاب قوات التحالف من البلاد، وهو شرط تعجيزي واضح، لا يمكن للرئيس الأفغاني الموافقة عليه.

جاء العرض الذي قدمه كرزاي في مؤتمر صحفي قبل أيام ليرسم صورة لوضع أفغانستان بعد سبع سنوات عجاف من حكم كرزاي، الذي فشل في إقامة حكم قوي قادر على البقاء في البلاد في حالة انسحاب قوات التحالف التي تخوض حربا شرسة ضد مقاتلي طالبان، كما فشل في قتاله ضد المسلحين من حركة طالبان وتنظيم القاعدة الذين زادت عملياتهم عنفا خلال العام الجاري بنسبة كبيرة مقارنة بما كان الوضع عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي، حيث تشير الأنباء إلى أن مقاتلي طالبان يحظون بنفوذ واسع في مناطق كبيرة في شرقي البلاد وجنوبها، وأنهم يسعون إلى الوصول إلى العاصمة كابول.

مفاوضات سابقة جرت بين الطرفين في المملكة العربية السعودية

والوضع الحقيقي المقصود هنا هو احتلال مكلف للولايات المتحدة التي تقود قواتها قوات التحالف الغربي الذي يحتل أفغانستان، وحكومة عاجزة عن الوقوف في وجه المسلحين الذين توسعت رقعة عملياتهم في صورة كبيرة حتى شملت أجزاء كبيرة من البلاد، وحكومات أوروبية تواجه في بلادها أزمة اقتصادية طاحنة، حتى باتت الحرب على "الإرهاب" التي تخوض بذريعتها هذه الدول حربها في أفغانستان، عبئا إضافيا تسعى إلى التخلص منه. الولايات المتحدة وحدها بقيت تكابر متمسكة بموقفها في مواصلة حربها ضد طلبان والقاعدة، وهو موقف بدا في أجلى صوره في الغارات المكثفة التي لم تتوقف الطائرات الحربية الأميركية عن شنها في منطقة وزيرستان الباكستانية المحاذية لأفغانستان، والتي يعتقد على نطاق واسع أن زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن يتخذ لنفسه ملاذا فيها.

دفعت هذه الحقائق كرزاي لتقديم عرضه الذي بدا واضحا أنه جاء بتشجيع، وإن كان صامتا، من جانب دول أوروبية، ولكن من دون موافقة أميركية صريحة أو مستترة، ففي إشارة غير مباشرة إلى أن الولايات المتحدة ليست راضية عن العرض الذي قدمه الرئيس الأفغاني، قال كرزاي إن أمام الولايات المتحدة، هي والمجتمع الدولي، خيارين: "تنحيتي عن الحكم أو تركي."

وقد أعلن كرزاي أنه سوف يمضي قدما في التفاوض مع الملا عمر إذا ما قبل الأخير القدوم إلى أفغانستان، عارضا عليه تأمين حماية له إذا ما وافق على العرض، وذلك في إشارة إلى أن زعيم طالبان يعيش في باكستان، وهو زعم نفته باكستان رسميا أكثر من مرة.

ورغم ما بدا من أن كرزاي قد اتخذ موقفه هذا تحت وطأة الهجمات التي يقوم بها مقاتلو طالبان ضد نظامه، والتي ازدادت عنفا في الشهور الأخيرة، فإن عرض كرزاي لم يأت مفاجئا للمتابع الحثيث لما يجري في أفغانستان، فقد جاء العرض بعد أن ترددت أنباء عن مفاوضات سرية تجري بين الطرفين منذ أسابيع، وهي مفاوضات كانت الولايات المتحدة على علم بها، ولكنها لم تتخذ موقف مناهضا لها، كما أنها لم تعلن تأييدها لها، بل تركت الموقف منها معوما.

ويمكن ملاحظة أن المفاوضات كانت تجري، وفقا لتسريبات صحفية نشرتها وسائل إعلام ذات صدقية، في الوقت الذي كانت فيه القوات الجوية الأميركية تقوم بأعنف قصف لها على منطقة وزيرستان الباكستانية المحاذية لأفغانستان، ولا يغير من الأمر كثيرا ما تردد من أن القصف العنيف إنما كان بهدف المجيء برأس زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، الذي يعتقد أنه يتخذ من تلك المنطقة ملاذا آمنا له، وذلك قبيل الانتخابات الأميركية، كي يكون الهدية الأكبر للمرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية جون ماكين، لعله يوقف تقدم منافسه الديمقراطي باراك أوباما، أو يفوز عليه، وهو ما لم يتحقق على أي حال.

القصف الأميركي ما زال مستمرا، ويرمي إلى تحقيق هدفين: قتل بن لادن والإعلان، في صورة غير مباشرة، عن عدم رضا الإدارة الأميركية عن المفاوضات الجارية.

المفاوضات، سواء تلك التي جرت بين الطرفين قبل أسابيع، أو تلك التي دعا إليها كرزاي مع الملا محمد عمر، لم تكن الأولى التي تجري بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، فقد تمت لقاءات سابقة بين الطرفين، إذ التقى في أيلول/سبتمبر الماضي ممثلون عن الحكومة الأفغانية الحالية وبعض قادة طالبان في المملكة العربية السعودية، التي كانت بين دول ثلاث تقيم علاقات مع نظام طالبان الذي كان يقوده الملا عمر نفسه قبل سقوطه قبل سبعة أعوام على يد قوات التحالف الأميركية.

لم يكن اللقاء رسميا، بل كان اجتماعا على عشاء، ولكن لقاء، حتى على هذا المستوى، بين خصمين يخوضان صراعا دمويا على مصير أفغانستان، يشير إلى أن سياسة القبضة الحديدية التي كان أعلن عنها نظام الحكم في كابول، مستقويا بقوات التحالف الغربي، آلت إلى فشل لم يعلن على الملأ مباشرة، حتى جاءت دعوة كرزاي إعلانا غير مباشر عنه.

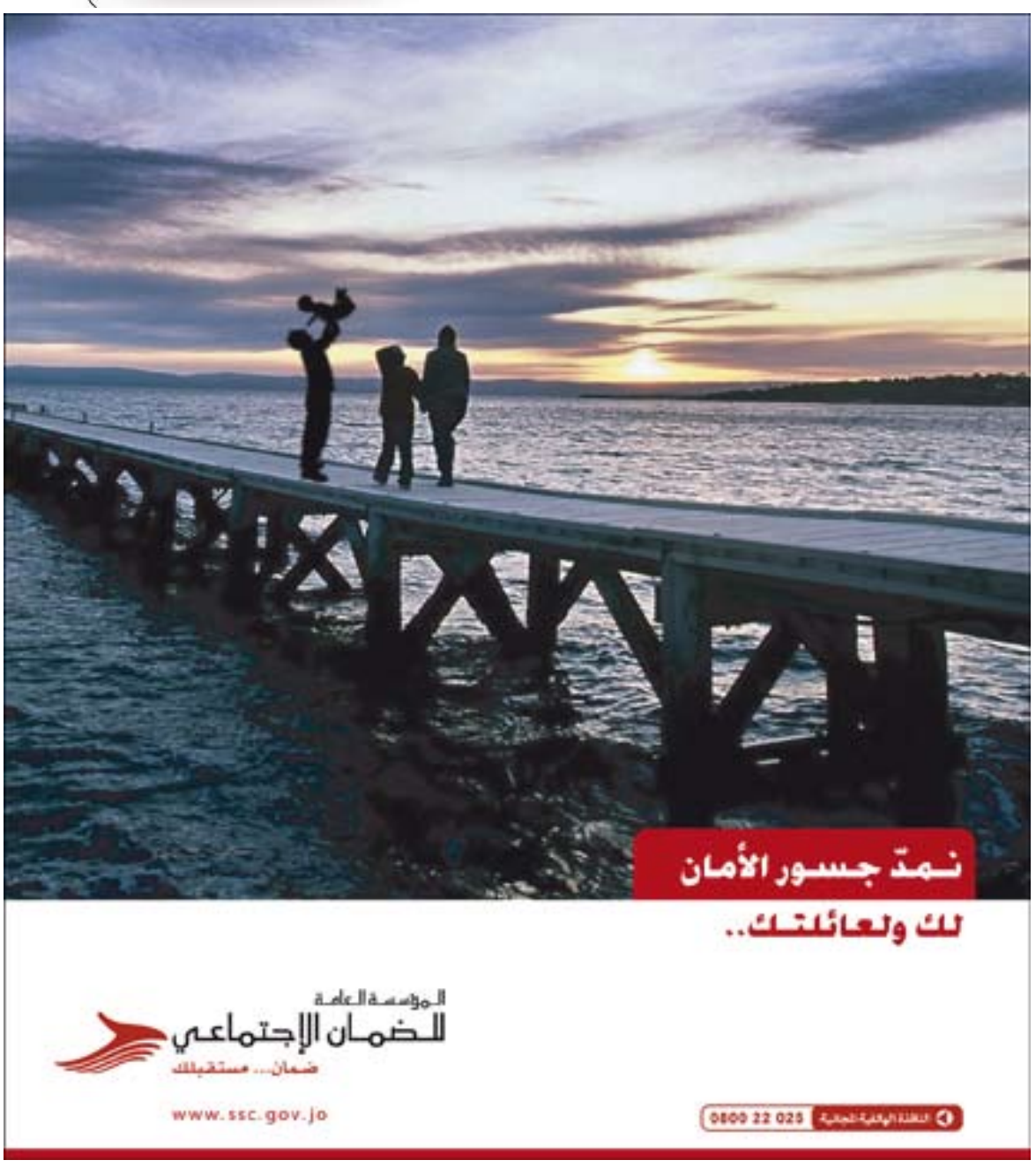

اقتصادي

في أوجه الإنفاق الحكومي

يوسف منصور

حسّنت الحكومات المتعاقبة من أوجه إنفاقها بالنسبة لوضعها المالي والمديونية، على الرغم من الظروف الطارئة التي مرّ بها الأردن، فانخفض العجز من 16 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2003 إلى 8 بالمئة في 2007 (ولكنه عاد للارتفاع إلى 12 بالمئة في 2008 مع الملحق الأول وفي حال عدم نمو الاقتصاد بالمعدلات المتوقعة ومع تتابع الملحقات سيكون هذا العجز أكبر من هذه النسبة).

من الملاحظ أن الدخل العام ارتفع من 1358,5 مليون دينار إلى 3971,5 مليون دينار ليشكّل 35,4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مدعوماً بنمو في الدخل المحلي وصل إلى 116,5 بالمئة خلال الفترة وهبوط في المنح وصل إلى 63,4 بالمئة خلال الفترة 2003-2007 كما شكّلت الضرائب على الواردات 13,7بالمئة من مجمل الضرائب المحصّلة في الأردن. الزيادة في الدخل المحلي نتجت عن ازدياد الدخل الضريبي للحكومة بـ 1388,9 مليون دينار (نتيجة ازدياد ضريبة المبيعات بـ 868,2 مليون دينار أو 146 بالمئة في الفترة، ما شكّل 63,1 بالمئة من الزيادة في دخل الحكومة الضريبي) وزيادة في الدخل غير الضريبي بـ 564,3 مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر أن الدخل غير الضريبي أصبح يُشكّل 30 بالمئة من مجمل الدخل المحلي، وهي نسبة غير مقبولة لما ينطوي عليها من غموض يؤثر في وضع استراتيجيات الأعمال بشكل شفاف يساعد على التخطيط المستقبلي. كما أنها نسبة يتوقع لها الزيادة للأسف في ظل المحاولات لرفع دخل الحكومة بمواجهة أوجه الإنفاق الجارية الآخذة بالتزايد دون سقوف والتي يتحتم على الحكومة دفعها كل عام.

أما من ناحية الإنفاق فلقد ازداد الإنفاق العام بما قيمته 1776.2 مليون دينار ليصل إلى 4586 مليون دينار في 2007 أو ما يعادل 41 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نمو في النفقات الجارية وصل إلى 79.1 بالمئة ونسبة نمو في الإنفاق الرأسمالي بلغت 30.3 بالمئة. غيرً أن الإنفاق الرأسمالي يواجه الكثير من المصاعب في الأردن، فلا يتم إنفاق أكثر من 20 بالمئة من مجمل هذا الإنفاق ويحوّل الباقي إلى نفقات جارية، كما أن 75 بالمئة من الإنفاق الرأسمالي هو عبارة عن نفقات جارية تدخل في باب المشاريع مما يجعل معظم النفقات الحكومية نفقات جارية.

ويلاحظ بالنسبة للنفقات، أن الإنفاق على الأجهزة الأمنية والدفاع هو أكبر باب للإنفاق حيث وصل إلى 1270 مليون دينار في 2008 وهو بذلك أكثر من ضعف ما كان عليه في 2003 بينما لا يبلغ مقدار الإنفاق على التعليم والصحة أكثر من 66 بالمئة من الإنفاق على الأمن والدفاع الأمر الذي سيصنف الأردن مرة أخرى ضمن 12 دولة في العالم تنفق على الأمن والدفاع، أكثر مما تنفق على التعليم والصحة وهو أمر يجب التمعّن فيه، فعلى الرغم من أهمية الأول واعتزازنا بخدماته ودوره الجليل، من الواجب أيضاً تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في ظل ارتفاع أسعار الأدوية في العالم وفي الأردن خاصة نتيجة التزامات الأردن الدولية وأن ربع حاملي الشهادات من الجامعات المحلية يعانون من التعطيل لتراجع مستوى التعليم في الأردن.

الاستثمارات الخليجية النازحة من أميركا فرصة تستحق اغتنامها

محمود منير

منذ أن بدأت إرهاصات الأزمة المالية العالمية في آذار/ مارس الماضي في الولايات المتحدة، توالت توابع تلك الأزمة لتصيب العالم أجمع، وبخاصة الدول العربية، التي اعتقد بعضها أنه بمنأى عنها، ما اضطر حكومات عربية للإعلان عن تضررها من تلك الأزمة الدولية الخانقة، واستعداداها للتعاون في أي جهد دولي لحلها ومواجهتها.

غير أن انهيار أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا، أدى إلى تأثر الأسواق العربية، ما أدى بالتالي إلى تأثر المؤسسات المالية العربية وحدوث هبوط حاد في قيم الأسهم المالية، وانخفاض قيمة العملات الوطنية العربية أمام العملات الأجنبية.

محلياً، تتراوح الحالة بين التفاؤل والحذر، إذ يتوقع محللون اقتصاديون تحول الاستثمارات الخليجية إلى الأردن في ظل الأزمة العالمية وتداعياتها، وتوقع دخول استثمارات جديدة، تتركز في مجال التطوير العقاري والسياحي والخدمي لتوافر عناصر الجذب.

يشير مدير مكتب مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في الكويت، بلال حموري، إلى أن الاستثمارات الخليجية في الأردن بلغت نحو 12 بليون دولار مع بداية العام الجاري موزعة على القطاعات كافة. تصدرت الكويت قائمة المستثمرين الخليجيين حيث بلغت الاستثمارات الكويتية نحو 6 بلايين دولار، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة استثماراتها في الأردن نحو 4 بلايين دولار، تلتها الإمارات ببليوني دولار، البحرين والتي استثمرت نحو 500 مليون دولار، وقطر التي تستثمر 200 مليون دولار.

رجل الأعمال هيثم الدحلة، يؤكد أن من الممكن استقطاب استثمارات خليجية إلى الأردن، أكبر من حجم الاستثمارات في الفترة الماضية، مشيراً إلى عدم وجود ما أطلق عليه في الإعلام «فقاعة عقارية»، وينفي وجود مشاريع عقارية تنفذ حالياً باستثناء مدينة أهل العزم، والأندلسية.

> **مدير مكتب مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في الكويت، بلال حموري: الاستثمارات الخليجية في الأردن بلغت 12 بليون دولار**

يرى الدحلة أن الوقت مناسب للتطور العقاري، واستقطاب المشاريع الضخمة في هذا المجال بالمملكة، في ضوء تشبع هذا القطاع في معظم الدول العربية المجاورة، وبناء مشاريع تخدم قطاع السياحة وتضمن وجوداً دائماً للسياح العرب والأجانب في مناطق مختلفة في الأردن.

لكن هذه الاستثمارات معرضة للتراجع نتيجة للأزمة العالمية، التي يتوقع أن تنحسر بعدها السيولة لدى دول الخليج نتيجة خسائرها المالية فيها أولاً وتراجع أسعار النفط ثانياً.

ذكر الخبير الاقتصادي عبد الخرابشة، يقول: «إن بيع وشراء العقار في المملكة مرتبط بالأردنيين، بخاصة المغتربون من أصحاب السيولة، الذين يحولون أموالهم الى أصول، على اعتبار أن الأراضي استثمارات تحافظ على قيمتها». وأضاف أن التأثير يحدث إذا انخفضت دخول المغتربين ما ينعكس على الحوالات المرسلة، ويؤدي إلى حدوث مشكلة سيولة في المملكة.

من جانبه، لفت الخبير الاقتصادي، حسام عايش، إلى أن تأثيرات الأزمة على مستثمري العقار في المملكة، تنقسم إلى تأثير نفسي بحكم العولمة وارتباط العالم ببعضه البعض، وآخر مالي مع وجود مشكلة في إدارة تمويل العقار والضمانات مقابل القروض العقارية.

وبيّن عايش أن الأزمة الأميركية مالية وتؤثر على مكونات اقتصاد صغير مثل الأردن، حيث ينعكس ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال اتجاه البنوك الى زيادة حذرها بما يخص الاقتراض.

ورأى محللون إمكانية لجوء البنوك الى زيادة الفوائد على القروض العقارية، والتشدد بضمانات الحصول على القروض، وذلك من حيث جودتها وتسهيل تسييلها في حالات الطوارئ، اضافة الى التحقق من النشاط العقاري الحقيقي للقروض.

مدير عام الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، إبراهيم الظاهر، يرى أن مقارنة السوق الأميركي بالمحلي ليست واردة، في ظل التسهيلات التي تمنحها المؤسسات المصرفية الأميركية وتنافسها في منح القروض العقارية.

وكان البنك الفيدرالي الأميركي قرر تخفيض الفائدة 0.5 بالمئة، وأعلنت مجموعة من البنوك الأوروبية والعربية خفض فائدتها بنسب متفاوتة، في الوقت الذي ثبت فيه البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة كما هي.

تحديات الفقر تشكل ضغطاً على الحكومة

محمد خريسات

يشكل الفقر تحديا للأردنيين في ظل التحديات التي واجهت العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، في الوقت الذي شكلت فيه الأزمة المالية العالمية ضغطا كبيرا على الحكومات لتجنب زيادة نسبة الفقر في المجتمع.

وأكد وزير التنمية الاجتماعية الأسبق بسام العموش "ان المواطنين أصابهم الملل من الموضوعات السياسية و الدولية، على الرغم من ارتباطها الوثيق بالفقر محليا، اذ يتوجب على الحكومة ان يكون همها الأول الفقر، فيما إذا لم تسيطر على الوضع ستدفع ثمن ذلك بالانحلال الاخلاقي او انتشار الجريمة في المجتمع".

وبلغ معدل الفقر في المملكة 13 بالمئة خلال العام الحالي، كانت النسبة الأكبر منه متركزة في محافظة المفرق بنسبة 23 بالمئة، في الوقت الذي احتلت فيه محافظة العاصمة اقل نسبة بواقع 9.4 بالمئة.

واشار الخبير الاقتصادي عبد خرابشة إلى أن معالجة الفقر تكمن بحل مشكلة البطالة، التي انخفضت معدلاتها في المملكة وهو مؤشر جيد.

وذكر أن الحكومة يجب أن تستغل الفترة الحالية التي ستحمل ركودا عالميا وانخفاضا في الأسعار، لا سيما أن الارتفاع المحلي اسبابه خارجية، مضيفا انه يفترض على دائرة الاحصاءات العامة تقديم دراسات دورية عن مستويات الفقر وتوزيعها من خلال المؤسسات المختصة "كالتنمية الاجتماعية والمؤسسات الدولية".

> **الخرابشة: معالجة الفقر تكمن بحل مشكلة البطالة**

وتم إنشاء الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي بمقتضى المادة (120) من الدستور، حيث تنص المادة 5 على أن الهيئة تعمل على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الشاملة والكفيلة بتنسيق جهود المؤسسات العاملة في مجال التكافل الاجتماعي، ودراسة بيانات الفقر وتحديد مستوياته ومتابعة تقييمه وإعداد منهجية علمية لقياسه وتحليله.

وأشار نائب رئيس الوزراء الأسبق جواد العناني إلى أن أرقام الفقر في المملكة بحاجة إلى إعادة نظر، وبخاصة أن أفضل مصدر لهذا هو دائرة الإحصاءات العامة من خلال مسوحات المساكن.

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أطلقت المرحلة الثانية من برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً - جيوب الفقر، الذي يشمل 16 منطقة فقيرة بكلفة 8 ملايين دينار موزعة بواقع 500 الف دينار للمنطقة الواحدة ضمن برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية.

وأكد العموش أهمية عمل قاعدة بيانات عن الفقر في المملكة بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، وتوزيع المهمة على الجمعيات الموجودة في المملكة، مع وجود بعد اجتماعي للشركات الخاصة، اضافة الى تدخل الحكومة بالاقتصاد لمنع انهيار القطاع الخاص حيث فشل النظام الشيوعي والرأسمالي والخصخصة.

بدوره لفت الخرابشة إلى أن المشاريع الاقتصادية تخدم الوطن بشكل عام حيث يعمل على تنمية المجتمع ومعالجة الفقر في حين أن الفقراء يستفيدون من قروض تنمية الموارد الذاتية او الصناعات الحرفية، إذ إن هذه المشاريع تساعد على معالجة الفقر.

وأوضح العموش أن الحكومة تعمل من خلال شبكة الأمان الاجتماعي على دعم الغاز والكاز، إضافة إلى أن السكن الكريم يساعد على التخفيف من مشكلة الفقر ومساعدة المواطنين.

وكانت الحكومة خفضت مخصصات شبكة الأمان الاجتماعي خلال موازنة العام 2009 الى 167 مليون دينار ، في حين تم تخصيص 301 مليون دينار للشبكة خلال موازنة العام الحالي.

اقتصادي

مواطنون يقبلون بأنصاف الحلول

استعادة جزء من أموال حصدتها شركات البورصة

محمد خريسات

فـي تـطـور جـديـد فـي مـلـف أزمــة شـركـات البورصات العالمية، بدا مواطنون يعلنون قبولهم استعادة جزء من أموالهم التي استثمروها لدى هذه الشركات، سبيلاً لاسترجاع جزء من «تحويشة العمر»، والتي تقدرها مصادر رسمية بحوالي نصف بليون دينار تتوزع على أكثر من ألف شركة ومكتب يعمل في هذا المجال.

لم يتوقع غسان أن سيرضى «بأنصاف الحلول» لاستعادة 8 آلاف دينار كـان وضعها في شركة تتعامل بالبورصات الأجنبية، بعد أن كان يحلم بشراء بيت وسيارة وتخيل نفسه في عالم رجال الأعمال خلال فترة قياسية.

جلال الذي يقيم في إحدى ضواحي العاصمة، أوضـح أنـه ينوي البدء في إجـراءات تسوية مع الشركة التي كان يتعامل معها، ويقول: «سأرضى بالتسوية في حال خصمت الأرباح من رأس المال التي تقاضيتها على مدار 9 أشهر، التي بلغت 17 في المئة من رأس المال».

وقـال جلال إنه جرى الحجز على موجودات الشركة وإحالة أصحابها إلى محكمة أمن الدولة ضمن الشركات الأخيرة التي أعلن عنها رئيس الوزراء نادر الذهبي.

أما محمد العتوم، من سكان محافظة جرش، فقال إنه يرضى بالمبلغ الذي لم يتقاض عليه أرباحاً، في سبيل عدم ضياع أمواله كلها، مشيراً إلى أنه وضع أموالاً في شركات التعامل بالبورصات منذ حوالي السنة بلغت 3 آلاف دينار ثم عززها في شهر آب/أغسطس الماضي بستة آلاف دينار، إذ تقاضى أرباحاً على المبلغ القديم بنسبة 12 في المئة، ثم انهارت الشركة قبل تحصيل أرباح عن المبلغ الجديد.

وكان رئيس الـوزراء نادر الذهبي، قال أمام مجلس النواب: «إن النيابة العامة بمحكمة أمن الدولة فتحت باب التسويات الودية لمن يرغب من أصحاب الشركات بهدف السرعة في إعادة حقوق المواطنين».

وقـال مصدر قانوني إن الشكاوى المقدمة إلى محكمة امن الدولة من قبل المحامين أو من المواطنين، تقدم بوصفها عينات من الشكاوى للتحقيق، ومن المرجح أن تتم التسويات بناء على أقدمية وضع الأموال.

وأشار المصدر إلى أن رئيس الوزراء «اضطر» أثناء جلسة عقدها مع النواب لإيقاف هجوم النواب على تقصير الحكومات بضبط العملية من خلال تصريحات حول القيام بالتسوية.

> **الرواشدة: من حق محكمة أمن الدولة القيام بتسويات للتعجيل بحل هذه القضايا**

وأوضـح أن التسويات يمكن أن تنقسم إلى تقديم مخالصات من الشركات للمواطنين بالمبالغ كاملة، أو أجـزاء منها من خلال تقسيطها على دفعات بناء على المبالغ وحجمها وحجم موجودات الشركات.

وقال الذهبي في الجلسة التي أسقط النواب نصابها، إن مجموع الأموال التي تم تحصيلها من الشركات «بلغ 120 مليون دينار، منها 40 مليون دينار نقداً و85 مليون دينار أراض وعقارات تم الحجز عليها والباقي قيمة سيارات».

وقال مراقب عام الشركات صبر الرواشدة، إنه بحسب قانون الجرائم الاقتصادية، فإن من حق محكمة أمن الدولة القيام بتسويات بهدف التعجيل بحل هذه القضايا.

وقال محمد عثمان إنه لا يهتم بشكل التسوية بقدر اهتمامه بإرجاع نقوده، إذ سمع من البعض أن تسوية المواطنين الذين قبضوا أرباحاً ستتجاوز 70 في المئة، أما المواطنون الذين لم يحصلوا على أرباح فسترجع أموالهم كاملة بدون تسوية.

وأشار عثمان الذي وضع أموالاً في شركتين مختلفتين إلى أنه اتصل بالوسطاء عند سماعه بالتصريحات، موضحاً أن صاحب إحدى الشركات خرج من السجن وينوي عمل تسوية، مشيراً إلى أنه حتى الآن لا يفهم شيئاً من الموضوع، إذ «يبدو الحديث عن الأرباح وخصمها وإعادة النقود كلام فارغ».

وكشف الذهبي خلال الجلسة عن أن الحكومة أحالت 49 شركة متعاملة في البورصات العالمية لمحكمة أمن الدولة، فبات العدد الكلي للشركات المحالة 202 شركة.

وفيما أشارت نورا الجعبري، إلى أنها ترضى بجزء من المبلغ الذي وضعته في الشركة «أفضل من ضياع المبلغ كاملاً»، إذ إنها تقبل 65-50 في المئة من المال، رفض علي إبراهيم اي تسوية من نوعها، ذلك أنه وضع أمواله في نهاية شهر آب/أغسطس الماضي ولم يتقاض منها أي أرباح.

وقال إبراهيم: «مبدأ التسوية مرفوض تماماً، فالقبول يعني أننا نتحمل جـزءاً من المسؤولية في توظيف هذه الأمـوال، والحقيقة أن أصحاب الشركات وتساهل الحكومة هو ما سبب الأزمة».

وكان نواب حملوا هيئة الأوراق المالية مسؤولية التقصير وذلك لأنها تمنعت عن تطبيق المادة (8/أ/3) من قانونها ولم تطبق المادة المتصلة بتعليمات التحقق، فيما اعتبر آخرون القانون المؤقت لتنظيم التعامل بالبورصات العالمية «قانون جباية».

هبط النفط واستمر الغلاء

أحمد النمري

إنها لمفارقة واقعية لافتة للنظر تتصل بتحقيق ارتفاعات سريعة ومتسارعة في أسعار الكثير من السلع والخدمات بمجرد حدوث ارتفاع في أسعار النفط الخام المرتبطة به بطريق مباشر وغير مباشر، وكثيراً ما تكون زيادة الأسعار بأكثر من مستوى الزيادة في كلفة النفط الخام، وتستكمل المفارقة بوقائع تباطؤ انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات في موازاة حدوث انخفاض أكبر في أسعار النفط العام، وإذا حدث هبوط هنا وهناك، فإنه يكون هامشياً، ومتأخراً في حدوثه، وفي الحالتين يكون المستفيد الأول الرأسمالي المنتج أو زميله المستورد، فيما يقع العبء الثقيل في الحالتين على كاهل المستهلك بشكل عام ومحدود الدخل المتدني بشكل خاص.

الاستنتاج السابق تم تلمسه ورصده هذا العام في الحالتين، فعندما كان الخط البياني لأسعار النفط الخام متصاعداً حتى آب/أغسطس 2008، فإن ارتفاعات أسعار السلع والخدمات الأخرى زادت في الوقت نفسه بما يوازيه، وفي حالات كثيرة بأكثر منه، فيما لم تتحرك أسعار السلع والخدمات في اتجاه هبوطي يتوازى، على الأقل، مع اتجاه تنازلي متسارع وكبير في أسعار النفط الخام منذ آب/أغسطس وحتى الآن ومن 147 دولار للبرميل في تموز إلى 52 دولاراً الآن وبهبوط 95 دولاراً وبنسبة 65 بالمئة.

عدم هبوط أسعار معظم السلع والخدمات في موازاة التدهور في سعر النفط الخام يشير إليه ويؤكده استمرار الارتفاع في نسبة التضخم العامة الغلاء لتصل إلى 15.5 بالمئة ، في شهر أيلول/سبتمبر، وإلى 15.6 بالمئة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وعن كامل المدة منذ بداية العام، وكأن العلاقة المتبادلة بين سعر النفط الخام في انخفاضه تكون في وضع معاكس لأسعار السلع والخدمات.

وفيما كان أحد أسباب تفاقم نسبة التضخم يتصل بالاتجاه التصاعدي في سعر صرف اليورو والأسترليني، مقابل الـدولار، فإن المفارقة تظهر مجدداً في عدم هبوط أسعار السلع والخدمات المستوردة من أوروبا وبريطانيا مع تحقق انخفاض ملموس مؤخراً في سعر صرف اليورو من 1.60 إلى 1.25 دولار مقابله وبنسبة هبوط 22 بالمئة .

انحدر سعر النفط الخام، وتدهور سعر صرف اليورو وبقي واستمر التضخم الغلاء كما كان بل وبأكثر مما كان فلماذا؟

بيانات دائرة الإحصاءات العامة أشارت إلى استمرار ارتفاع نسبة التضخم دون توقف لتصل خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام إلى 15.6 بالمئة مقابل 15.5 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من 14.9 بالمئة خلال الأشهر الثمانية الأولى، فيما كانت أسعار النفط الخام وأسعار صرف اليورو تتجه إلى الهبوط المتسارع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، ولا تفسير لهذه المفارقات إلاّ أن منتجي السلع ومقدمي الخدمات يتحكمون في أسعارها في الحالتين ولتحقيق أعلى ربحية ممكنة في مناخات تحرير الاقتصاد وغياب الحكومة عن المشاركة فيه والتدخل في تحديد اتجاهاته ومساراته وأسعاره. ثقل وطأة نسبة التضخم العالية والمتصاعدة تظهر أكثر عند الانتقال في النظرة التحليلية من النسبة العامة إلى ملاحظة وتقييم نسب التضخم لأسعار مجموعات السلع والخدمات حيث يظهر إلى السطح نسب أعلى بكثير لمجموعات من السلع التي تصنف بالضرورية أو الأساسية، ولتصل الى 57 بالمئة لمجموعة الوقود والإنارة، و 25 بالمئة لمجموعة النقل، و 33 بالمئة لمجموعة الحبوب ومنتجاتها، و 34 بالمئة لمجموعة اللحوم والدواجن.

ولأن الزيادات في الرواتب والدخول لم تتصاعد بنسب الارتفاع نفسها في نسب التضخم الأسعار بل ان بعض شرائح العاملين في القطاع الخاص تجمدت رواتبهم وأجورهم، وبعضها تراجع مع إلغاء وشطب عدد من المزايا المرتبطة بالراتب مثل: خدمة التأمين الصحي، وتأمين المواصلات، أو السكن، أو ميزة التوفير، أو توفير وجبات الطعام، فإن النتيجة الطبيعية المنتظرة كانت وستكون في تردي أوضاع العاملين المعيشية وانتقال أعداد متزايدة منهم إلى ما دون خط الفقر المطلق أو الفقر المدقع واتساع مساحات البطالة، واشتداد حدة التفاوت في الدخول والثروات، وإنطلاق التناقضات والصدامات الاجتماعية.

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن في حالة أزمة متفاقمة، ومواجهتها من أجل الخروج منها بسرعة وبأقل الخسائر، تتطلب تغييراً واسعاً في التوجهات والسياسات ومواقع المسؤولية فيما تكون محاولات التخفيف او التطمين المفتعل مفيداً لفترة قصيرة لتعود الأزمة إلى الانفجار بأشد مما كانت عليه وعلى نطاق أوسع تصعب معالجته لاحقاً.

اقتصادي

قطاع المحروقات يتخبط وسط تبادل اتهامات حول أسباب الأزمة

السّجل - خاص

◄ مر قطاع المحروقات بأزمتين خلال الاسابيع الماضية، عكستا حالة تخبط في ثناياه وضعف الإجراءات الحكومية في تطبيق خطة تحريرها للأسواق.

في الوقت الذي بدأ فيه حل قضية نقص مادة الكاز من محطات الوقود، بعد إلزام الحكومة أصحاب المحطات بتوفير كميات تلبي حاجة المواطنين، طفت على السطح مشكلة جديدة تمثلت في إضراب ناقلي النفط الخام من العقبة إلى موقع مصفاة البترول في الزرقاء احتجاجا على تخفيض أجور النقل. انتهى الاضراب بتعهد المصفاة دراسة مطالب أصحاب الصهاريج.

في تحرك حكومي اعتبر متأخراً ناقش مجلس الوزراء مساء الثلاثاء بدائل ملحة لتحييد احتمالات خسائر وربح محطات المحروقات بعد كل تعديل صعوداً أو هبوطاً.

وسادت حالة من الإرباك سوق المحروقات في المملكة، ما أدى إلى تدخل دوريات من الأمن العام للتأكد من توفير هذه المواد للمواطنين، في وقت استمرت فيه جولات فرق الرقابة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والحكام الإداريين على هذه المحطات.

في هذه الأثناء، ألقت مصادر عدة اللوم على «حالة التخبط الحكومي وسوء تطبيق سياسة مواعيد التسعير ونقاط الضعف التي تعاني منها خطة تحرير القطاع».

وأرجع القائم بأعمال نقابة أصحاب محطات المحروقات والتوزيع فهد الفايز ما يشهده سوق المحروقات حالياً إلى العشوائية في مواعيد تعديل أسعار المشتقات النفطية، مشيراً إلى أن ذلك مرده عدم وضوح في السياسة الحكومة المتعلقة بعملية التسعير وإعلان الأسعار الجديدة.

وقالت وزارة الطاقة والثروة المعدنية: «إن أصحاب المحطات سبق وأن استفادوا خلال فترة رفع أسعار المشتقات النفطية وكانوا وقتذاك يؤمنون مخزونات كبيرة».

وبحسب مدير التخطيط الناطق الإعلامي باسم الوزارة المهندس محمود العيص، فإن «على أصحاب المحطات التعامل بأسلوب تجاري وتحمل الربح في وقت والخسارة في وقت آخر».

إلا أنه أكد «أن الوزارة تسعى إلى التوصل لتفاهم يرضي جميع الأطراف»، و«تخطط لرسم آلية للتعامل مع خطة التعديل الأسبوعي لأسعار المشتقات النفطية»، مشيراً إلى أن «اجتماعات مكثفة تعقد في الوزارة» بهذا الخصوص تجمع الأطراف ذات العلاقة ومنها نقابة أصحاب محطات المحروقات ومصفاة البترول.

وقال: «إن فرق الوزارة تحركت للتفتيش على محطات الوقود التي امتنعت عن التزود بالمشتقات النفطية ومطالبتها التزود بها على وجه السرعة».

إضراب ناقلي النفط كان من الممكن أن يهدد بنقص لا يشمل فقط مادة الكاز وإنما المشتقات النفطية بمختلف أنواعها في السوق المحلية لا سيما أن نحو 2100 صهريج تستخدم لنقل النفط الخام، في وقت يتم نقل بين 13 و14 ألف طن يومياً من العقبة إلى "المصفاة" من خلال 400 صهريج.

تأتي هذه التطورات في وقت أعلن فيه عن تخفيض جديد في أسعار المشتقات النفطية وبنسب بلغت 15 في المئة الأمر الذي يربك عمل محطات الوقود ومصفاة البترول.

وتوقف جميع ناقلي النفط الخام والبالغ عددهم 1400 يتبعون 59 شركة لمدة يومين عن العمل جاء للمطالبة برفع أجور نقلها عند إحالة عطاء النقل على هذه الشركات في شهر آذار/ مارس الماضي والبالغ 14.750 دينار للطن.

الأزمة ناجمة عن العشوائية في مواعيد تعديل الأسعار

وقال مدير عام نقابة أصحاب الشاحنات الناقلة للنفط عبد الكريم حمدان، «إن النقابة والشركات الناقلة قررت العودة إلى عملها لتجنب إصابة المصالح الوطنية بأي ضرر وتأثير استمرار الإضراب على نقص المشتقات النفطية في الأسواق».

وأشار حمدان إلى أن اجتماعاً عقد مع شركة مصفاة البترول طلب خلاله الرئيس التنفيذي للشركة تقديم دراسة جدوى للجنة الاقتصادية في الشركة حول مطالب ناقلي النفط، التي ستخلص بدورها إلى توصيات ترفع لمجلس الإدارة بهدف رفع أجور نقل النفط الخام، بعد أن هددت في كتاب أرسلته إلى النقابة بسحب الكفالات من الناقلين، إذا لم يستأنفوا عمليات النقل بموعد أقصاه صباح اليوم.

وتعمل هذه الشاحنات على نقل نحو 10 آلاف إلى 14 ألف طن يومياً من العقبة إلى الزرقاء.

يشار إلى أن أجور نقل النفط الخام من العقبة إلى موقع المصفاة في الزرقاء انخفضت منذ آب/أغسطس إلى 13.420 دينار بعد أن بدأت الشركة بتخفيض هذه الأجور تزامناً مع تراجع أسعار المشتقات النفطية محلياً اعتباراً من العاشر من آب/أغسطس الماضي، إذ خفضت الأجور في ذلك التاريخ إلى 17.2 دينار بدلا من 17.760 دينار اعتباراً من العاشر من تموز (يوليو)، في حين كان سعر نقل النفط عند بداية الاتفاق مع الشركات في الأول من آذار (مارس) 14.750 دينار.

وكانت شركات نقل النفط الخام أعلنت أنها ستتوقف عن نقل النفط لصالح شركة مصفاة البترول من العقبة إلى الزرقاء، في محاولة للضغط على المصفاة لرفع أجور النقل التي انخفضت بنسبة 30 في المئة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

من جهتها رفضت المصفاة في بداية الأزمة مطالب الشركات، مؤكدة أنها التزمت بدفع الزيادة على أجور النقل المحددة بالاتفاقية، وأن جميع الأجور المدفوعة للفترة من الحادي عشر من شهر آذار/مارس الماضي وحتى نهاية الشهر الماضي أعلى من السعر الأصلي للاتفاقية.

وكانت شركات نقل النفط الخام وقعت اتفاقية في شباط/فبراير الماضي مع المصفاة لنقل 3 ملايين طن من النفط اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاقية وحتى نهاية العام الحالي.

وتوقع الفايز أن يؤدي إضراب الناقلين إلى نقص في المشتقات النفطية في السوق المحلية نتيجة نقص كميات النفط الخام الموردة إلى المصفاة.

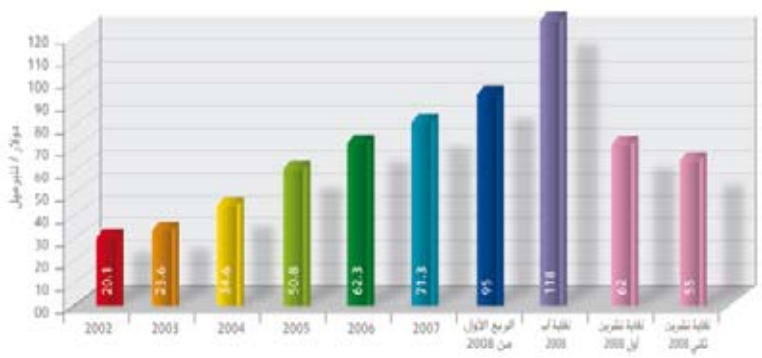

وقال إن تعاقد المصفاة مع ناقلين آخرين يكبدها خسائر مادية كبيرة، نتيجة الأجور المرتفعة المتوقعة للناقلين الجدد لنقل هذه المادة.

وقال مدير تسويق المنتجات البترولية في شركة مصفاة البترول زيد الكايد إن إضراب الناقلين لن ينعكس على المدى القريب، وذلك بسبب توافر مخزون لدى المصفاة في الزرقاء.

وكانت شركات نقل النفط الخام أعلنت أنها ستتوقف عن نقل النفط لصالح شركة مصفاة البترول من العقبة إلى الزرقاء، في محاولة للضغط على المصفاة لرفع أجور النقل التي انخفضت بنسبة 30 في المئة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

غير أن مصفاة البترول بينت أنها تعاملت على أساس أن الاتفاقية المبرمة مع الشركات الناقلة للنفط الخام هي المنظمة للعلاقة، ودفعت زيادة عن السعر الأصلي للاتفاقية لمدة ثمانية أشهر.

يشار إلى أن سعر نقل الطن الواحد حالياً يبلغ نحو 13.120 دينار يخصم منها 10 في المئة أجور صاحب الشركة ويخصم منه 300 فلس بدل صيانة طرق وإدارة ومتابعة، فيما تصل أجرة نقل الطن الواحد في آب/ أغسطس الماضي 16.90 دينار، إذ بدأت أسعار المحروقات بالانخفاض بعد ذلك بنسب متوالية وصلت بالمتوسط إلى 41 في المئة للمشتقات الرئيسية ومن ضمنها السولار.

وكانت شركات نقل النفط الخام وقعت اتفاقية في شباط/فبراير الماضي مع المصفاة لنقل 3 ملايين طن من النفط اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقية وحتى نهاية العام الحالي.

أما في موضوع تدخل الحكومة في قضية نقص الكاز في محطات الوقود، قال الفايز «إن تدخل الحكومة وفرض سلطتها وتفسير المادة 16 من قانون الصناعة والتجارة أمر في غير محله وغير مقبول تماما خصوصا وان المملكة لم تدخل في وضع طارئ أو حالة استثنائية بعد».

توقعات بانعكاس الإضراب نقصاً في إمدادات المشتقات النفطية

وتنص المادة 16 من قانون الصناعة والتجارة على أنه يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على ستة أشهر أو بكلتا العقوبتين كل من باع او عرض للبيع او خزن بقصد البيع اي سلعة انتهت مدة صلاحيتها او كانت غير صالحة للاستهلاك البشري وكل من أخفى عن المشتري اي مادة أساسية أو امتنع عن بيعها، أو باعها بسعر أعلى من السعر المحدد وفق الفقرة (أ) من المادة (11) من هذا القانون ومن منع اي موظف من موظفي الوزارة المخولين من أداء أي من الواجبات أو المهام المكلف بها في تنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه شريطة أن يكون المنع مادياً. وأن للمحكمة أن تأمر بحجز المواد أو السلع موضوع المخالفة إلى حين صدور حكم بشأنها أو أن تحكم بمصادرتها.

وتزامن هذا الإضراب مع امتناع أصحاب المحطات عن التزود بمادة الكاز بسبب تعرضهم لخسائر نتيجة فرق الأسعار الناتج عن تخفيض أسعار المشتقات النفطية، إلا أن الحكومة اجبرن أصحاب المحطات على توفير هذه المادة.

وقالت وزارة الصناعة والتجارة: «إن امتناع أصحاب المحطات عن طلب أي نوع من المشتقات النفطية يعامل معاملة الممتنعين عن البيع ما يشكل مخالفة لأحكام قانون الصناعة والتجارة».

استهلاكي

جدل حول هامش الربح في القطاع

مساعي الحكومة لتخفيض أسعار الألبان تبوء بالفشل

رغم الإعلان عن تخفيض وصل إلى 12 بالمئة، ما زالت أسعار الألبان المحلية تشهد استقرارا في أسعارها على ارتفاع، في الوقت الذي فشلت فيه مساع حكومية لتخفيض سعر الألبان الطازجة ومشتقاتها.

الحكومة أعلنت بعد اجتماع مع ممثلي مصانع الألبان، عن اتفاق يقضي بتخفيض المصانع أسعار جميع منتجاتها بنسبة 12 بالمئة اعتبارا من 13 تشرين الثاني/نوفمبر. الوزارة ساقت أسباباً عدة للدعوة للتخفيض، أبرزها تراجع كلف الإنتاج، وتخفيض أسعار المشتقات النفطية لسبع مرات على التوالي.

وزارة الصناعة والتجارة أعدت دراسة تكاليف الإنتاج في مصانع الألبان المنتشرة في أنحاء المملكة، جاء في نتائجها أن أرباح مصانع الألبان الصافية لا تتجاوز 4 بالمئة بحسب تصريح صحفي صدر عن شركة حمودة للصناعات الغذائية.

تصريح الشركة قال إن «نسبة تخفيض الأسعار ممتازة جدا في ظل بقاء أسعار الحليب الخام والأعلاف وتكاليف الإنتاج الأخرى مرتفعة. وتأتي هذه الدراسة لتدحض ادعاءات البعض بأن نسبة الأرباح التي تحققها مصانع الألبان تتراوح بين 30 بالمئة و40 بالمئة، وهي نسب غير حقيقية».

كانت دراسة قام بها الرئيس السابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إبراهيم سيف، عرضها في تشرين الأول/أكتوبر 2007، أكدت أن هامش الربح الحالي لتجار الألبان كبير جدا، ويمكن أن يتم بيع الألبان بأسعار أقل، ومع ذلك فإن تجار الألبان يتفقون على السعر المبالغ به استنادا إلى قيمة التركز العالية في السوق، حيث توجد 5-6 شركات تسيطر على 90 بالمئة من السوق الأردنية، وتتحكم بالسعر.

وقال مصدر مطلع من قطاع إنتاج الألبان فضّل عدم نشر اسمه، إنه نظرا لانخفاض أسعار النفط، وتوقع انخفاض أسعار المواد البلاستيكية التي تستعمل في التعبئة، وكذلك توقع انخفاض أسعار الحليب الخام والأعلاف، قررت شركات الألبان أن «تساهم في تخفيف هذه المعاناة على الموطنين، بتخفيض أسعار المنتجات من خلال دعم السلع الاستهلاكية التي تنتجها».

شركات الألبان أكدت غير مرة أن رفع الأسعار المطرد ناتج عن ارتفاع كلف الإنتاج والتعبئة، ورفع الدعم عن الأعلاف الذي رفع أسعار الحليب الطازج بنسب تجاوزت 50 بالمئة.

وكعادة السوق هذه الأيام، فإن الاستجابة لتخفيض الأسعار بطيئة، حيث امتنع العديد من بائعي التجزئة عن تخفيض الأسعار.

وقال بائعون إن التخفيض الأخير على أسعار الألبان ومشتقاتها لم يكن أكثر من إعادة الأسعار إلى مستوياتها السابقة التي لم يمر على رفعها سوى بضعة أسابيع.

صاحب بقالة في خلدا قال إن سعر كيلو اللبن على سبيل المثال، ارتفع قبل أسابيع قليلة من ما معدله دينار واحد إلى دينار وثلاثين قرشاً، ومن ثم عادت شركات الألبان وطالبت بتنزيله إلى دينار وخمسة عشر قرشاً، وهو أمر استجاب له البائع مباشرة. لكنه أكد أن كثيراً من المواطنين طلبوا منه تخفيض السعر إلى دينار أو أقل، «وهذا يعني البيع بخسارة».

وتابع: «الناس يقرأون الأخبار في الصحف، ولا يعرفون ما يجري في الواقع، وهو أن الشركات رفعت الأسعار ثم خفضتها، وهذا يعني رجوعها إلى معدلاتها قبل أسابيع قليلة».

ارتفاع أسعار الألبان كان سببا مباشرا في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الشهور العشرة الأولى من العام الحالي، بنسبة 15,6 بالمئة، حيث ارتفعت مجموعة «الألبان ومنتجاتها والبيض» بنسبة 33,7 بالمئة.

جمعية حماية المستهلك «استهجنت» في بيان صحفي ما آلت إليه المفاوضات التي جرت بين وزارة الصناعة والتجارة وأصحاب مصانع الألبان. وقال رئيسها محمد عبيدات إن نسبة التخفيض التي تم الاتفاق عليها بين الوزارة وأصحاب المصانع لا ترتقي إلى مستوى طموحات المستهلكين في ظل التراجع الحاد في أسعار مدخلات صناعة الألبان ومشتقاتها كافة، وبخاصة الطاقة التي تراجعت أسعارها إلى مستويات حادة.

أضاف عبيدات أن شركات الألبان ومصانعها قامت برفع أسعارها بنسبة بلغت نحو 75 بالمئة منذ أكثر من عام تقريبا، متذرعةً بوقتها بالارتفاع الكبير لأسعار المحروقات، إلا أنه في ظل التراجع الكبير لأسعار المحروقات "يجب أن لا تقل نسبة التخفيض العادلة عن 30 إلى 40 في المئة على أقل تقدير".

المحلل الاقتصادي حسام عايش أكد أن القطاع الخاص في المملكة لا يتمتع بـ"ثقافة التاجر"، بخاصة أنه يقبل برفع الأسعار، لكنه يتباطأ في تنزيلها، وكأن قوى السوق ومحركاته عليها أن تكون دائماً في صالحه.

وأضاف: "ما حدث في موضوع الألبان هو نوع من التذاكي على المواطنين في ظل هيمنة قوى المال على قراراتنا الاقتصادية والحياتية، بخاصة أن الحكومة تقف عاجزة، أو تتعمد الوقوف عاجزة، عن التحرك لتنزيل الأسعار".

بورصة المستهلك

الحمضيات: أسعار مرتفعة والصقيع هو السبب

ما زالت آثار الصقيع الذي ضرب المملكة أوائل العام الجاري تؤثر في الإنتاج الزراعي. فبعد أن تأثرت محاصيل الكوسا والخيار والباذنجان، والبندورة لاحقاً، تبين أثر الصقيع هذه الأيام في محاصيل المملكة من الحمضيات، حيث ما زال سعر كيلو الحمضيات من ليمون وبرتقال وحتى كلمنتينا يتجاوز الدينار للكيلو في معظم أنحاء المملكة.

المزارع مازن الحمارنة يرى أن السوق لن تشهد أي انخفاض في أسعار الحمضيات، وبخاصة أن هذه المحاصيل تكون في أوج إنتاجها في هذا الوقت من العام.

أبو عرفة، مزارع ستيني في الأغوار الجنوبية، قال إن أشجاره من الليمون هذا العام "أخذت استراحة"، وأكد أن خسائره كبيرة، حيث كان يعول على أشجار الحمضيات لتعويض خسائره في ثلاثين دونماً من الباذنجان تأثر أكثر من 70 بالمئة منها بموجة الصقيع.

إعلامي

جهاد عواد

24 قانوناً نافذاً تحدّ من حرية التعبير

نواب يبادرون لتعديل قانون المطبوعات والنشر

التقط النائب عدنان العجارمة تصريحات الملك وتأكيده على ضرورة عدم توقيف الصحفيين في قضايا ذات صلة بالمطبوعات والنشر، وحشدَ ربعَ مجلس النواب لتوقيع اقتراح بقانون يتضمن تعديل قانون المطبوعات والنشر الحالي، والنصُّ صراحةً على عدم توقيف الصحفيين رغم ما ورد في أي تشريع آخر.

مذكرة النواب تطالب بتعديل المادة 42 الفقرة (و) من قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998، التي تنص على: «لا يجوز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير».

تراجع الأردن 6 مراتب حسب تصنيف منظمة «مراسلون بلا حدود»

يطالب المقترَح النيابي بتغيير النص ليصبح: «بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر، لا يجوز التوقيف، نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير».

التحرك النيابي جاء مكملا لتصريحات الملك خلال لقائه رؤساء تحرير الصحف اليومية، في الثامن من الشهر الجاري في الديوان الملكي، وجاء فيه: «ممنوع توقيف الصحفيين في قضايا المطبوعات والنشر، إنني لا أرى أي سبب لتوقيف صحفي لأنه كتب شيئا»، لافتاً في الوقت نفسه إلى حق المواطن في اللجوء إلى القضاء، في حال تعرضه للإساءة عبر وسائل الإعلام.

المعلومات الراشحة تقول إن الحكومة بدأت مرحلة «جس نبض» باتجاه ادخال تعديلات على مواد قانونية، سواء في قانون المطبوعات والنشر، أو إصدار أنظمة وقوانين ذات صلة بالمواقع الإلكترونية.

في هذه الأثناء التقى رئيس الوزراء نادر الذهبي نقيب الصحفيين عبد الوهاب زغيلات، وبحث معه قضايا ذات صلة بالعمل الإعلامي، وآليات تطوير المهنة. اللقاء لم يتم الإعلان عنه رسميا، وهناك تحفظ في التصريح عما دار فيه. لقاء الذهبي بزغيلات سيعقبه لقاء آخر يجمع رئيس الوزراء بأعضاء مجلس نقابة الصحفيين.

مصادر مؤكدة مقربة من مجلس النقابة، أكدت أن الحكومة تتجه لإصدار تشريعات ذات صلة بالمواقع الإلكترونية لجهة ضبطها، بحيث يتم تسجيل الموقع الإلكتروني بصورة رسمية واسم صاحبه وناشره.

المصادر نفسها أشارت إلى أن الحكومة شارفت على إنجاز المشروع، بهدف ضبط ما يُنشر على المواقع الإلكترونية من تعليقات أو أخبار.

لقاء الذهبي بزغيلات جاء بعد أقل من أسبوع من لقاء الملك عبد الله الثاني برؤساء تحرير الصحف اليومية، الذي أكد فيه الملك أن «توقيف الصحفيين في قضايا النشر لن يتكرر في الأردن».

الحراك الذي تشهده الساحة الإعلامية، وإن كان جزء منه غير معلن، جاء بعد تراجع المملكة على مؤشر الحريات الإعلامية، الذي تطلقه منظمة «مراسلون بلا حدود».

كانت المنظمة أصدرت أواخر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2008، حيث تراجع تصنيف الأردن ليحتل المرتبة 128. وجاءت الكويت في المرتبة الأولى عربيا وحلت في المرتبة 61 عالمياً، تلاها لبنان في المرتبة 66، ثم الإمارات وقطر والبحرين والجزائر والمغرب وعُمان.

كما أن توقيف رئيس تحرير أسبوعية «الإخبارية» فايز الأجراشي، بتهمة «إثارة النعرات الطائفية، والفتنة بين المواطنين»، استنادا إلى أحكام المادة 150 من قانون العقوبات، ساهم في تسريع وتيرة تلك التحركات، وفق مدير مركز مركز حماية الصحفيين نضال منصور.

تنص المادة 150 من قانون العقوبات، على أن «كل كتابة وكل خطاب أو عمل، يقصد منه أو ينتج عنه إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف، ومختلف عناصر الأمة، يعاقَب عليه بالحبس مدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً».

وكان المدّعي العام أخلى سبيل الأجراشي، بكفالة عدلية قدرها 3 آلاف دينار. بيد أنه عاد وأصدر مذكرة توقيف بحقه.

بعد توقيف الأجراشي أعربت جهات معنية بحرية الصحافة، ومنها اتحاد الصحفيين الدوليين ومنظمة مراسلون بلا حدود، عن «أسفها»، واصفة القرار بأنه «مخالفة لتوجهات الأردن في تعزيز الحريات الصحافية».

أمن الدولة أصدرت بعد ذاك قرارا قضت فيه بعدم اختصاصها في النظر بقضية الأجراشي، وأرجع المدعي العام عدم الاختصاص سندا للمادة 41/أ من قانون المطبوعات والنشر التي تحصر صلاحية النظر في قضايا المطبوعات لمحكمة بداية عمان.

هناك حالياً 24 قانوناً نافذاً من شأنها الحد من حرية الرأي والتعبير، تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بضمان تدفق الحريات وتعزيز حرية الرأي والتعبير، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 15 من الدستور الأردني التي جاء فيها: «حرية الرأي والتعبير مكفولة، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير».

قانون العقوبات من أبرز القوانين التي تعيق الحرية الصحفية، وبخاصة البنود المعنية بجرائم الذم والقدح، فضلا عن نص المادة 150 التي تجرم العنصرية والمذهبية. ومن القوانين الأخرى النافذة التي تعيق حرية الرأي والتعبير، قانون المطبوعات والنشر، قانون حماية أسرار ووثائق الدولة، قانون محكمة أمن الدول، قانون نقابة الصحفيين، قانون انتهاك حرمة المحاكم، قانون البلديات، قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون الاجتماعات العامة.

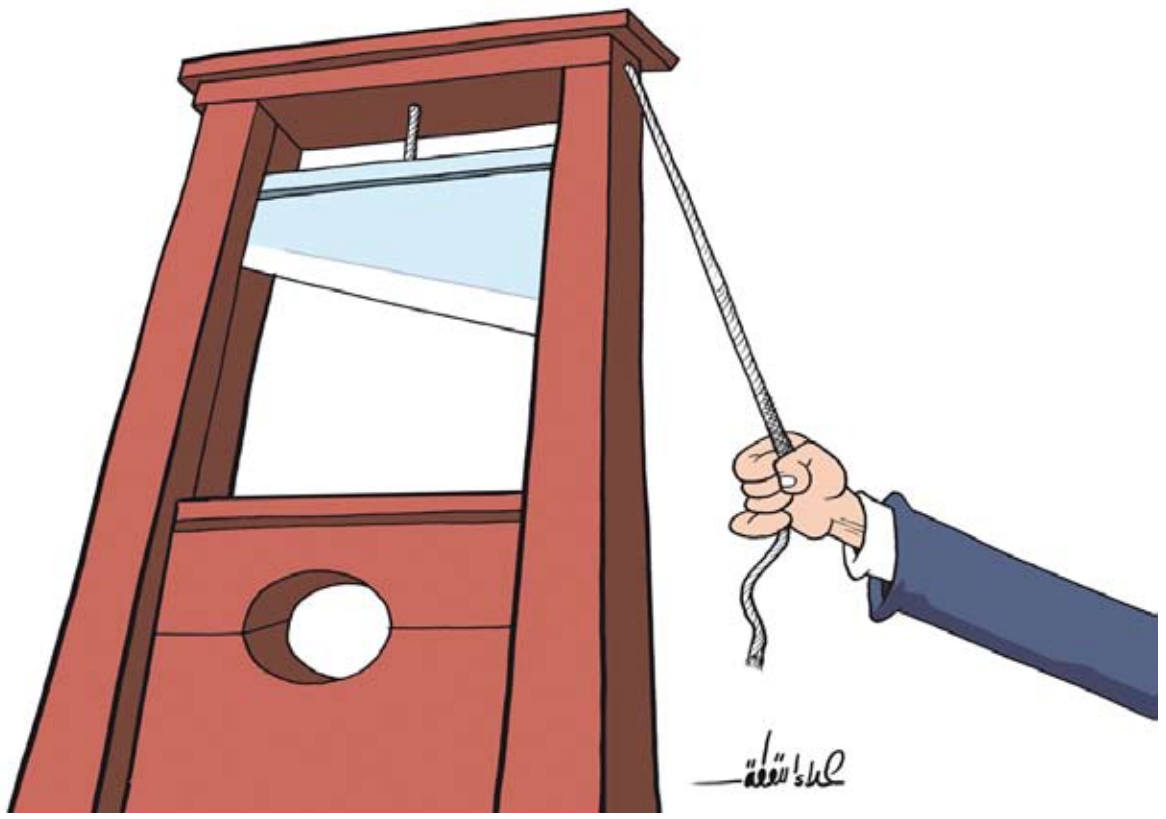

رئيس الوزراء التقى نقيب الصحفيين بعد لقاء الملك برؤساء تحرير اليوميات

المذكرة النيابية جاءت، وفق النائب حازم الناصر، أحد الموقعين عليها، في إطار تنفيذ التوجهات الملكية، التي أشارت بكل وضوح لمنع تجريم واعتقال وحبس الصحفيين لأسباب تتعلق بالنشر ووسائل التعبير، وإزالة التناقض بين قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته رقم 8 لسنة 1998 وأي تشريع آخر يجيز حبس الصحفيين، والالتزام بالمعايير والمواثيق الدولية، التي تجرم حبس الصحفيين والتي وقّعت عليها المملكة. يتوافق ذلك مع التصريحات التي أطلقتها نقابة الصحفيين بلسان نقيبها عبد الوهاب زغيلات، وقال فيها إن النقابة «وضعت آلية كاملة لإقامة قاعات تدريب للصحفيين، ولديها تصورات واضحة لتطوير القوانين ذات الصلة بالعمل الإعلامي».

صحفيون بينهم أردنيون يطلقون مجلساً للإعلام

نجح 18 صحفياً عربياً شاباً من بينهم أردنيون في إطلاق مجلس عربي للإعلاميين الشباب، مهمته الدفاع عن حقوق الإعلاميين في البلدان العربية، إلى جانب تفعيل دور الإعلاميين الشبان في الساحة الإعلامية العربية والدولية.

يضم المجلس في لجنته التأسيسية، صحفيين شباناً يمثلون 18 دولة عربية،كانوا اجتمعوا بالقاهرة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وتباحثوا في تكوين البنية الأولى للمجلس، كما ناقشوا نظامه الداخلي.

وانتخبت اللجنة التأسيسية هيئة إدارية للمجلس برئاسة مدير عام وكالة أنباء الإعلام العراقية "واع" حيدر حسون، وعضوية سكرتير تحرير صحيفة "السياسة والقرار" العراقية عماد حسن من العراق (أمينا للسر)، والمحررة في صحيفة "الشروق" التونسية نجوى الحيدري من تونس، والمحررة بصحيفة "الوسط" الكويتية استقلال دليل من الكويت (نائبين للرئيس).

يضم المجلس في هيئته الإدارية كلاً من: الصحفية الأردنية فرح عطيات، والصحفيين رندة علي من سورية، مولاي ولد البجيد من موريتانيا، إيهاب عبد الرزاق من السودان، أحمد النباش من موريتانيا، محمد روف من ليبيا، ياسمين عباس من البحرين، إصلاح عرفات ولينا نعيم من فلسطين، محمود عاشور من المغرب، وطالب علي من سلطنة عُمان.

شارك في الانتخابات ممثلو 18 دولة عربية، إضافة الى لفيف من الشخصيات وممثلي النقابات والجمعيات الإعلامية في مصر.

إعلامي

مخاطبة أوباما لتوفير ظروف عمل أفضل للصحفيين

◀ السلام لا الرخاء الاقتصادي، هو الضمان الأفضل لحرية الصحافة حول العالم في 2008، حسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة الصادر عن «مراسلون بلا حدود» مؤخراً.

ففي حين جاء أداء الديمقراطيات غير المنخرطة في أي نزاعات جيدا، احتلت دول أخرى، مثل: الولايات المتحدة وإسرائيل، مراتب أدنى.

في تصنيف «مراسلون بلا حدود» الذي درس أوضاع 173 دولة لمدة عام (انتهى في 1 أيلول/سبتمبر 2008)، تصدرت المراتب العشرين الأولى دول أوروبية ديمقراطية و«مسالمة».

لكن الأوضاع ما زالت خطيرة بالنسبة للحريات الصحفية في دول عدة منها كوريا الشمالية وتركمانستان اللتان وصفتهما المنظمة بأنهما «جحيم ثابت ما زال الشعب فيهما منقطعاً عن العالم وخاضعاً لثقل بروباغندا تنتمي إلى عصر آخر».

واحتفظت إرتيريا بأقل معدلات حرية الصحافة في العالم، مع بقاء العديد من صحفييها قيد الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي منذ العام 2001 بأمر من الرئيس إسياس أفوركي.

ورغم تقدم الولايات المتحدة من المرتبة 48 التي احتلتها في العام 2007 إلى المرتبة 36، فقد جاء ترتيبها 119 على مستوى حرية الصحافة خارج أراضيها، ويرجع السبب في ذلك للنزاعات المتواصلة في العراق وأفغانستان.

ووجهت «مراسلون بلا حدود» خطابا إلى باراك أوباما الرئيس الأميركي المنتخب، توضح فيه الحاجة لتوفير مزيد من الحماية للمصادر السرية للصحفيين، وظروف عمل أفضل للمراسلين في المناطق الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان.

احتلت أميركا المرتبة 119 على مستوى حرية الصحافة خارج أراضيها

وتراجعت النيجر إلى المرتبة 130 بعدما كان ترتيبها 87 في العام 2007، بسبب سعي الحكومة إلى إسكات تغطية أعمال التمرد في شمال البلاد. كما سجلت جورجيا تراجعا ملحوظاً عن العام 2007، إذ تقهقرت بـ54 درجة لتحتل المركز 120 من بعد حربها مع روسيا صيف 2008. وقد جاء ترتيب روسيا، التي بدأت فيها محاكمة المتهمين باغتيال صحفية التحقيقات آنا بوليتكوفسكايا في الأسبوع الماضي، المركز 141 في التصنيف.

«مراسلون بلا حدود» انتقدت العديد من الديمقراطيات الرائدة، وقالت إنها تقضي تدريجيا على حرية الصحافة عن طريق عدم فرض قواعد صارمة تحميها، وأشارت إلى تزايد سطوة المحرمات الدينية والسياسية في البلاد، التي كانت تشهد تقدماً ملحوظاً في مجال حرية الصحافة.

ورغم التدهور العام، تقول «مراسلون بلا حدود» إن هناك «دولاً صغيرة ضعيفة اقتصادياً، تتميز بسعيها إلى ضمان حق الشعب بمعارضة الحكومة والإعلان عن رأيه جهاراً رغم من كل ما تعانيه».

وأحرزت بعض الدول الإفريقية، ومنها ناميبيا وغانا ومالي، تقدما عن السنوات السابقة، إذ احتلت مراكز تسبق إسبانيا وإيطاليا اللتين يقول التقرير إنهما تراجعتا بسبب العنف السياسي أو المتعلق بالمافيا.

وعلى النحو نفسه، احتلت جامايكا وكوستاريكا، الدولتان ذات الاقتصاد الناشئ بمنطقة الكاريبي، مراكز أفضل بكثير من فرنسا، مما يوضح أن الازدهار الاقتصادي لم يضمن للإعلام حقوقاً أفضل.

تأخذ «مراسلون بلا حدود» في الحسبان لدى إعداد التصنيف، عدداً من العوامل المختلفة، منها معاملة الصحفيين وحرية التعبير والمعلومات وملكية الإعلام.

"كريستيان سيانس مونيتر" تهجر الورق لمصلحة الموقع الإلكتروني

عدي الريماوي

◀ في مسعى لوقف نزف الخسائر المتراكمة، هجرت صحيفة «كريستيان سيانس مونيتر» الأميركية الطبعة الورقية لتطل على قرائها حصراً عبر موقعها الإلكتروني بعد مائة عام على تأسيسها.

إدارة الصحيفة، الأعرق على الساحة الأميركية، تصف قرارها، الذي يدخل حيز التطبيق في نيسان/أبريل المقبل، بأنه «القرار الصائب».

في المقابل ستصدر «كريستيان سيانس مونيتر» نسخة إلكترونية يومية، يتم إرسالها إلى المشتركين عبر البريد الإلكتروني، وأخرى أسبوعية ورقية في 24 صفحة.

هذا الخبر احتل مساحات واسعة في معظم صحف العالم، التي تنظر إلى «كريستيان سيانس مونيتر» بوصفها من أعرق الصحف العالمية، التي واكبت الكثير من الأحداث والحروب. وعلّق كثيرون بأن الإعلام المكتوب سيفقد مصدراً مهماً للأخبار بتوقف هذه الجريدة عن الصدور الورقي اليومي، بعد أربعة قرون من ميلاد الصحف اليومية.

وبرر مسؤولو الصحيفة هذا القرار، بأنه جاء لسد «العجز المتزايد في ميزانيتها، الذي يصل إلى 19 مليون دولار». ورغم أن كنيسة «كريستيان سيانس» تغطي جزءاً من هذا العجز، فإن هذا القرار «سيتيح تقليص النفقات»، بحسب تصريحات لديفيد كوك، رئيس مكتب الصحيفة في واشنطن، الذي قال إن موقع الصحيفة الإلكتروني «يستقبل مليون زائر شهرياً، في حين يتم بيع 200 ألف نسخة فقط في الشهر». ولهذا «كان لا بد من إعادة النظر بالنسخة الورقية».

وتمكنت هذه الصحيفة من خلال متابعاتها المتوازنة لقضايا الشرق الأوسط والعالم، من وضع قدم لها بين كبريات الصحف الأميركية، والتي تعمل تحت شعار «لا تجرح أحداً، ولكن بارك جميع البشر»، الذي أطلقته السيدة أيدي مؤسِسة الصحيفة قبل قرن.

نالت «كريستيان سيانس مونيتر» «جائزة بولتزر» الصحفية الشهيرة سبع مرات، وفاز الكثير من كتابها ورساميها، بجوائز أميركية وعالمية يصل عددها إلى 400 جائزة بحسب موقع الصحيفة.

واقترن اسم هذه الصحيفة بالعالم العربي، بعد اختطاف مراسلتها جيل كارول، لمدة 83 يوماً لدى مسلحين في العراق. ونشرت كارول بعد إطلاق سراحها مذكراتها في هذه الصحيفة، مما جلب عدداً كبيراً من القراء لـ«كريستيان سيانس مونيتر»، التي توفد بانتظام مراسلين لها إلى القارة الإفريقية للوقوف على المشاكل التي تعصف بتلك المنطقة.

وصرحت بقية كبريات الصحف الأميركية، بأنها لا تفكر بأن تحذو حذو «المونيتر»، «الواشنطن بوست» قالت بأن ليس لديها خطط لإلغاء النسخة الورقية، وأن الاهتمام ينصب في تطوير الموقع الإلكتروني للصحيفة. في حين صرح مسؤولون في «النيويورك تايمز» بأنهم «لا يهتمون» الآن بهذا الموضوع.

وقد حققت الصحافة الإلكترونية نجاحات كبيرة في السنوات الأخيرة، واحتلت مركزاً هاماً بين المصادر الإعلامية في العالم، ونجحت من خلال التحديث المستمر لأخبارها والتعليقات التي تصدر من القراء، بمنافسة الصحف النمطية، لتحل محلها بجانب فنجان القهوة في الصباح. وعقد قبل أيام «مؤتمر الإعلام الإلكتروني» في أبو ظبي، ليدلل على أهمية هذا النوع من الصحافة في العالم العربي، وكانت عقدت مؤتمرات مماثلة، في برلين في آذار مارس، وفي طرابلس العام الماضي. ويتم طرح المسائل المتعلقة بالرقابة وحقوق النشر في هذا الفضاء، ويجري الحديث دائماً عن أن الصحافة الورقية، باتت تسعى للحاق بـ«الركب الإلكتروني» حتى لا تخسر مزيداً من قرائها، الذين تحولوا إلى متابعة الصحف الإلكترونية.

قرار مبكر

جورج حواتمة، رئيس التحرير المخضرم والخبير في الإعلام الغربي، يرى إن هذا القرار جاء «مبكراً بعض الشيء، إذ إن التوقعات لتحول الصحافة النمطية إلى إلكترونية، كانت تشير إلى عشر سنوات». ويؤكد حواتمة أن «العالم يتجه نحو اختفاء النسخ الورقية، وذلك لكلفة الطباعة والتوزيع واعتماد الناس المتزايد على الإنترنت، هذه العوامل ساعدت في اتخاذ قرار كهذا».

وحول احتمالات اتخاذ مثل هذا القرار على الصعيدين المحلي والعربي، يجيب حواتمة: «لا نستبعد كثيراً مثل هذا القرار، بسبب الكلفة المتزايدة للورق والمطابع والعمال، واحتمال انخفاض نسبة الإعلانات، من الممكن أن تلجأ بعض الصحف التي تتعرض للخسائر، لقرار كهذا». ويضيف حواتمة بأن الأوضاع الاقتصادية في العالم في الفترة المقبلة، ستحدد بشكل كبير مستقبل الكثير من هذه الصحف.

شرق / غرب

رحيل الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب

◀ **غيب الموت (الأحد، 16 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري) الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب الكاتب المصري صلاح الدين حافظ عن عمر يناهز 70 عاما بعد صراع طويل مع المرض. وأعلن الاتحاد العام للصحفيين العرب الذي تولى الفقيد رئاسة أمانته العامة منذ عودة مقره إلى القاهرة في العام 1996، خبر وفاة صلاح الدين حافظ، كما نعته نقابة الصحفيين المصريين. وكان مقر الاتحاد نُقل إلى بغداد بعد توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل في العام 1979. شغل الفقيد مناصب عدة في صحيفة «الأهرام» المصرية، كان آخرها رئيس تحرير الطبعة العربية، وأصدر خلال حياته المهنية الطويلة 12 مؤلفا آخرها «تحريم السياسية وتجريم الصحافة». وكان للفقيد مواقف سياسية مستقلة، ويُسجل له دفاعه الدائم عن الحريات العامة والحريات السياسية وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية، ومارس في مناسبات عدة نقدا للسلطة السياسية. كان الراحل أطلق قبل وفاته بأشهر، دعوةً إلى عقد مؤتمر للمثقفين المصريين لتشخيص المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر، ووضع تصورات لعلاجها، لكن مرضه حال دون تحويل هذه الدعوة إلى واقع.**

منتدى الصحافة الحرة: نظرة شاملة على المستجدات

◀ يرعى الاتحاد العالمي للصحف (WAN) في العاصمة اللبنانية، بيروت، تنظيم "المنتدى العربي الثالث للصحافة الحرة" يومي 12 و 13 كانون الأول/ديسمبر 2008. يلقي المنتدى الذي ينعقد بمبادرة مشتركة بين الاتحاد العالمي للصحف وصحيفة "النهار"، نظرة عامة شاملة على آخر المستجدات الصحفية في العالم العربي. من المتوقع أن يتطرق المشاركون من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى مواضيع مثل: العقوبات المفروضة على الصحافة المستقلة في البلدان العربية، وتحول المدونات إلى سلطة خامسة، والاحتكار الحكومي للأخبار والرقابة. وستعالج جلسات النقاش في إطار المنتدى مسألة وسائل الإعلام واسعة الانتشار في العالم العربي التي تمثل منصة للأخبار وللآراء والمناظرات عبر الحدود الوطنية للدولة، في حين تدور جلسات نقاش أخرى حول التحديات والفرص التي يواجهها ناشرو ومدراء الصحف في البلدان العربية، والاستراتيجيات المتّبعة لتحويل الصحف إلى أعمال تجارية ناجحة معتمدة على وسائط إعلامية متعددة. ويتولى كل من مقرر الأمم المتحدة الخاص لشؤون تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لارو، ورئيس الاتحاد العالمي للصحف، غافين أوريلي، إلقاء كلمة في الجلسة الختامية للمنتدى. من المزمع أن يحضر أعمال المنتدى العربي الثالث للصحافة الحرة، نحو 120 شخصية بارزة بين ناشرين وصحفيين ومدافعين عن حرية الصحافة، للمشاركة في جلسات النقاش وللانتفاع بالفرص التي يقدمها العمل الشبكي. وسيفرد المنتدى حفله الختامي لتكريم جبران تويني، العضو العريق في مجلس إدارة الاتحاد العالمي للصحف، والمدافع الثابت عن حرية الصحافة الذي اغتيل في كانون الأول/ ديسمبر 2005، من خلال تقديم الجائزة السنوية الثالثة التي تحمل اسمه لناشر أو محرر صحفي عربي، يجسّد القيم والصفات التي جسّدها جبران تويني.

محكمة سورية ترفض إخلاء كيلو وعيسى

◀ **قال مصدر قضائي سوري إن محكمة النقض رفضت طلب إخلاء سبيل الكاتب الصحفي ميشيل كيلو والناشط محمود عيسى، بعد انقضاء ثلاثة أرباع مدة الحكم بسجنهما والبالغة ثلاثة أعوام. كان كيلو وعيسى اعتُقلا في العام 2006، على خلفية توقيعهما إعلان "دمشق بيروت"، وأصدرت محكمة الجنايات حكما بسجنهما ثلاثة أعوام بتهمة "إضعاف الشعور القومي وإثارة النعرات الطائفية والنيل من هيبة الدولة". مصدر قضائي سوري فضل عدم ذكر اسمه، أوضح لـ"يونايتيد برس إنترناشونال"، إنه "يحق للنيابة العامة نقض قرار إخلاء السبيل (الإعفاء من ربع المدة) نفعاً للقانون بحكم صفتها خصماً، والقرار الأخير هو لمحكمة النقض"، مشيرا الى أنه "بحسب القانون، فإن تقديم طلب إخلاء سبيل لا يعني بالضرورة الموافقة عليه، والطلب قد تم رفضه من قبل محكمة النقض ولم يوافق عليه".**

اختيار المدونات الأفضل هذا العام

◀ في إمكان مستخدمي شبكة المعلومات الدولي (الإنترنت)، حتى 27 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، اختيار مدوناتهم المفضّلة للنصوص المكتوبة والملفات السمعية وأشرطة الفيديو، في إطار مسابقة الجوائز العالمية السنوية للمدونات التي تنظمها "مؤسسة دويتشه فيله" الألمانية الإعلامية، سعياً إلى لفت الانتباه لأهمية مجال المدونات. ورحّب موقع "دويتشه فيله" بالأصوات المقدمة عن طريق الشبكة الإلكترونية لانتخاب أفضل المدونات للعام2008 ، وستقيّم الجوائز العالمية المعروفة بجوائز "البوبز" في دورتها الخامسة هذا العام مدونات تصدر بـ11لغة.

ثقافي

بمناسبة شهادة نذير رشيد التلفزيونية:

البحث الصعب عن مذكرات نُخَب الأردنيين

معن البياري

نذير رشيد

يعقوب زيادين

ابراهيم غوشة

محمود السمرة

حدث أن كاتب السطور التالية سأل قبل نحو عامين في جناح دار الساقي في معرض للكتاب في عاصمة عربية، عن نسخة من كتاب نذير رشيد «مذكراتي.. حساب السرايا وحساب القرايا»، وكانت الدار قد أصدرته، فكان الجواب أن «الساقي» لم تعدْ تعدّ نفسها أنها نشرت الكتاب، فقد «فرمت» ما لديها من نسخه، لما أثاره المسؤول الأردني الأسبق من غضب أناس هدّدوا برفع قضايا، ورأت أنها -دفعاً لوجع الرأس- من الأسلم أن تبادر إلى ما قامت به.

المعلوم أن الكتاب، بمقدمته للرئيس الأسبق للديوان الملكي والرئيس الحالي للجامعة الأردنية خالد الكركي، تمّ منعه في السوق المحلية، وإنْ تمكّن مهتمون من توفير نسخ منه فقرأوه، ومنهم صاحب هذه السطور الذي تابع ربّما في الأسابيع الماضية حلقات «شاهد على العصر» مع نذير رشيد، على شاشة قناة «الجزيرة».

في حلقات البرنامج التسع، أفاض الوزير والعين ومدير المخابرات والضابط الرفيع الأسبق في الجيش، في سرد تفاصيل مسار حياته الشخصية والمهنية، في وقائع كان شريكا في القرار بشأنها، أو شاهدا عليها. وبدا في حلقة تواصل مع الجمهور، تالية لمحاورات أحمد منصور معه، أن الغضب مما قاله نذير رشيد كثير، وقد جاء فيه على حوادث، خالف فيها شهودا آخرين، وأدلى في الأثناء بمواقف وآراء توافرت على مقادير ليست هيّنة من الاستفزاز.

ليس انتصارا لنذير رشيد أبدا، ولا اتفاقا معه في بعض آرائه، بوليسية النزعة، ولا تسليماً بصدقية كاملة لعدد من مروياته بشأن محطات زمنية. وليس من باب القبول بما خالف فيه وثائق ومذكرات غير قليلة، تعود إحداها إلى الملك الحسين رحمه اللّه.. ليس لشيء من هذا أو بعضه، تذهب هذه السطور إلى التثنية على ما بادر إليه، حين روى شهادته ودوّنها، وكتب ما يراها حقائق قال إنه عاينها بنفسه. لأن مدير المخابرات الأسبق في هذا الأمر، من دون قصد منه ربما، يحرّض على النبش في الوثيقة التاريخية، ويحثّ على التدقيق في وقائع أردنية في العقود الخمسة الماضية، ويتيح للاختلاف أو الاتفاق معه مساحات واسعة وأخرى ضيّقة. والأهم أن المسؤول الأمني الأسبق، والعسكري البارز، يتحدث عن الذي يتحدث فيه، من دون تحفظات ولا حسابات أو مسايرات، وعلى الشهود الآخرين أن يجادلوا أو يصححوا أو يتفقوا. يُقال هذا هنا، وإن كان من العصيّ القبول بأنّ تعذيبا لم يحدث لمحتجزين في مقر رئاسة المخابرات العامة ومراكز الأمن في أثناء صدامات 1970 و1971 وما بعدها.. وحتى لو لم يوفر نذير رشيد (ولا غيره) تفسيرا مقنعا لمنحه موقعا في غاية الحساسية في ظروف بالغة الدقة نهاية الستينيات وإلى ما قبل منتصف السبعينيات، بعد عفو ملكي عنه وعن آخرين، وهو الذي كان هاربا من حكم عليه بالحبس 15 عاما، بعد مناورة عسكرية، عدّتها محكمة عسكريةٌ مؤامرةً على الحكم والملك في العام 1957.

وإذا جاز لبعضنا التبخيس من أهمية ما سرده نذير رشيد في كتابه الذي دلّ نشره على اختلاف بين «حساب السرايا» و«حساب القرايا». وإذا جاز لآخرين أن يروا أن في السرد، المدوّن في كتاب جرى منعه و«فرمه»، والموثّق بالصوت والصورة في فضائية شهيرة، من الأوهام كثير، ومن اتهام الآخرين، ومن تضخيم الذات كثير. إذا جاز ذلك، فإنه لا ينفى الأهمية الجوهرية لمبادرة الرجل، وهو في خريف عمره، إلى كتابة مذكراته، ذلك أنه فيها من دون رغبة منه ربما، يحفز نظراء له من النخب السياسية والأمنية والثقافية على نشر معايناتهم، وخلاصات تجاربهم في السلطة والحكم والمعارضة، وفي مواقع العمل العام والخاص التي تتصل بمسار الأردن الحديث. كأن نذير رشيد في الذي فعله، ينبه إلى استهانة النخب بوجوب الكتابة، وأن يُستمع إليها وتغذية ذاكرة الأردن والأردنيين بوثائق التجارب الخاصة، التي تلتحم بالضرورة مع تجربة البلد برمته، في مسارات تقدّمه نحو التنمية والتطوير والتحديث، وفي مفاصل ومحطات احتكاكه بالخارج وبتحديات وجوده، وفي منعطفات الداخل.

من هذا الباب، كان خروجا عن سياق التكتم والتحفظ المعهودين في أهل الحكم، إصدار عبد السلام المجالي كتابه «رحلة العمر.. من بيت الشّعَر إلى سدة الحكم» في العام 2003. وكان حريا بالتثمين أن يكتب مروان المعشر مؤخرا، ولو بالإنجليزية، «منهج الاعتدال.. في ما يشبه السيرة» (تم ترجمته إلى العربية). وعبثا يقع المرء على مثل هاتين المدونتين من السير الذاتية والسياسية والمهنية لفاعليات وطنية، كان لها حضورها ومشاركاتها في التسيير والإدارة والسلطة في الدولة خلال العقود الماضية. وليس في ذاكرة صاحب هذه السطور ما يمكن أن تأتي به في هذا السياق، فيما الحاجة شديدة لمذكرات ومشاهدات ومعاينات ومراجعات تُدلي بها شخصيات أردنية من طراز زيد الرفاعي ومضر بدران وعدنان أبو عودة وأحمد اللوزي وفايز الطراونة وطاهر المصري ومروان القاسم وعبد الهادي المجالي وعبد الرؤوف الروابدة، وغيرهم من ذوي الباع الطويل في المؤسسة الرسمية.

> **رشيد يحرّض في مذكراته على النبش في الوثيقة التاريخية**

يُؤتى على هذا، وفي البال أن أحاديث الذكريات، التي يحدث أن تنشرها صحف أردنية لشخصيات نيابية وحزبية ورسمية، وتضاء فيها وقائع من الماضي القريب والبعيد، تلقى استقبالا طيبا، وقد تبعث على جدل ونقاش. أما ما يحدث أن يبادر إليه التلفزيون الأردني في هذا الشأن فيتصف بالجفاف وقلة النفع وانعدام الجاذبية، ويحفل بالمجاملات ولا يكشف عن شيء ذي أهمية، على غير ما حدث غير مرة، في استضافة «الجزيرة» وغيرها شخصيات أردنية. ومن المهم التأشير إلى أهمية الوثيقة الاستثنائية في حلقات «شهادة على العصر» التي سجلها أحمد منصور قبل أعوام مع رئيس الأركان الأسبق الراحل الفريق مشهور حديثة. ومن المفارقات أن الملك الراحل الحسين بن طلال صدر له مبكرا، في العام 1975 أول مرّة ربما، كتابه «مهنتي كملك»، وهو أحاديث ذكريات أعدّها صحفي أجنبي، تم تعريبها لاحقا، فتيسرت قراءة الكتاب الذي يحوز قيمةً تاريخية وتوثيقية، بل وأدبية، رفيعة.

أمام ضحالة المنشور من «شهادات» السياسيين الأردنيين الذين كانوا في مواقع رسمية، يتبدى أن الذين انخرطوا في العمل الوطني الواسع، كانوا أكثر تحررا من أولئك، وإن لم يوفروا مادة غنيّة في السياق المتحدّث عنه هنا، ومنهم البعثي العتيق ضافي الجمعاني الذي نشر مذكرات وافية في كتابه الذي تم منعه «من الحزب إلى السجن.. 1948 - 1994»، الصادر عن دار الريس للكتب والنشر في لندن. وقبله (الراحل) جمال الشاعر الذي أصدر في العام 1988 «سياسي يتذكر» عن دار الريس أيضا، وبعد ذلك بسنوات، أصدر له مركز «الرأي» للدراسات، كتابه «50 عاما في حزب البعث» والذي رغم افتقار لغته السردية إلى أي شحنة أسلوبية حارّة، توفر على وفاء إنساني تجاه التجربة الحزبية الشخصية. وليس بعيدا عن المتحدّث عنه هنا كتاب الراحل كمال الشاعر «من الدار إلى العالم.. سيرتي والمهنة». ويبقى كتاب يعقوب زيادين «البدايات» الذي صدر في بيروت العام 1980 رياديا، وفيه إضاءات كاشفة ترصد بدايات تشكل الفكر الماركسي في المجتمع الأردني التقليدي، فضلا عن تسجيله المشاعر الشخصية بشأن تجارب الاعتقال ومزاولة الطب والعمل النيابي المبكر. وكان طيبا أن زيادين بادر إلى إعلان مراجعة عميقة ونقدية لتجربته ولمسار النشاط الميداني والفكري للماركسيين والشيوعيين الأردنيين في العقود السابقة.

وإذ ينشر قبل أيام القيادي السابق في حركة حماس إبراهيم غوشة،، كتاب مذكراته «المئذنة الحمراء.. سيرة ذاتية»، وإذ يعكف الأسير الأردني المحرر سلطان العجلوني على كتابة مذكراته، فإن التنويه بهذين الجهدين يحسن أن يقترن بتشجيع الفاعلين من أصحاب التجارب ذات القيمة الوطنية والمعرفية، بل والأدبية الذاتية الإنسانية الخالصة أيضا، على تدوينها ونشرها. فقد كانت خسارة كبيرة أن المكتبة المحلية، والعربية أيضا، تخلو من مذكرات شخصية للراحلين محمد عبد الرحمن خليفة، المراقب العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وسليمان النابلسي، ووصفي التل، ومحمد رسول الكيلاني وإبراهيم بكر وغيرهم من الشخصيات ذات الأدوار المهمة.

تستحق التثنية مؤتمرات الاحتفاء بالرواد والمؤسسين للحركة التعليمية الجامعية والأكاديمية وللنشاط البحثي والفكري، من أهل التأليف والدرس، التي يقوم بها منتدى عبد الحميد شومان. وكانت مقدّرة كثيرا، بصدد العلماء الأجلاء ناصر الدين الأسد، وعبد الكريم غرايبة، ومحمد عدنان البخيت. لكن غياب مذكرات هؤلاء بأقلامهم، يبعث على الأسف. كما غياب مذكرات عبد الرحمن ياغي، وعبد الكريم خليفة (أول من نال درجة الدكتوراه في الأردن) ونهاد الموسى وغيرهم من أعلام التعليم الجامعي، ومن أصحاب الجهود البحثية الرائدة في حقول التاريخ والأدب والجغرافيا واللغة. وهنا، يكون في محله التنويه بكتاب أستاذ الجيل محمود السمرة «إيقاع المدى» الذي صدر قبل نحو عام عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وكتب فيه أن «الحياة ليست ما يعيشه أحدنا، وإنما هي ما يتذكره، وكيف يتذكره ليرويه». وأغلب الظن أن هذا صحيح، وإن كان ما تذكّره سياسي وأمني أردني عتيق، هو نذير رشيد، في كتاب مطبوع، استحق غضبا واسعا وناله المنع، واضطر دار النشر أن تفرمه، أما المرئي منه في «الجزيرة» فربما كان طريفا أحيانا، ومزعجا في كثافة الحدّة في مواقع منه، ومُضجرا في مواقع أخرى، غير أن له موقعه المهم في تنويعه على استطرادات عن تاريخ الأردن.

.. يتوقع منع سيرته قبل نشرها

لم يحرص أهل الأدب والكتابة الإبداعية أيضا على نشر يوميات ومذكرات وسير ذاتية خالصة، ربما لأن معالم من تجاربهم تجد حضورها في نصوصهم، وربما لأن المنشور من الحوارات والمقابلات الشخصية معهم تحدثوا فيها عن محطات ووقائع في حياتهم، وعن مسار عيشهم ومصادر معرفتهم والبيئات التي نشأوا فيها والأفكار التي خاضوا فيها. وحدث أن أدباء أردنيين بادروا إلى جمع هذه الحوارات ونشرها في كتب، (إلياس فركوح مثلا)، غير أن ذلك كله لا يوازي في القيمة والأهمية كتابة الذات عن نفسها. فليس قدّامنا سير الراحلين روكس بن زائد العزيزي، وحسني فريز، وعيسى الناعوري، ومؤنس الرزاز مثلا بأقلامهم، وكان حسناً أن الشاعر تيسير النجار اجتهد في تقديم وتحرير شطر من سيرة الناعوري في كتاب للراحل، ونشره مؤخرا، وهو «رحلة إلى إيطاليا». ومن الحذاقة بمكان أن رئيس رابطة الكتاب الأردنيين القاص سعود قبيلات، ينشر في هذه الأيام في ملحق «الرأي الثقافي» يوميات من سنوات سجنه دوّنها قبل نحو عقدين. ويتذكر صاحب هذه السطور أن الأديب فخري قعوار أبلغه في حوار صحفي منشور قبل خمسة أعوام أنه يعكف على كتابة مذكراته، وأن الرقابة عند النشر ستمنعها على الأغلب (!).

ثقافي

مجمع اللغة العربية في إسرائيل يوزع منحاً باسمه

سجال في أوساط "مثقفي الداخل" و"الضحية" درويش

تحسين يقين
وعبد الحكيم أبو جاموس

رام اللّه – أثار قرار أصدره «مجمع اللغة العربية في إسرائيل»، يقضي بتقديم منح مالية باسم الشاعر الراحل محمود درويش، جدلاً في أوساط المثقفين في فلسطين المحتلة العام 1948، وانقسموا بين طرفٍ معارضٍ للفكرة، وآخر مؤيد لها.

المعارضون أكدوا «وقوفهم في وجه السلطات الإسرائيلية»، ورأوا أنها تريد سلب ثقافة المقاومة ومصادرة رمزها الأعلى محمود درويش. أما المؤيدون، ولهم أسبابهم، فقد عدّوا ما يحدث ضجةً مفتعلة، ومزاودةً على وطنيتهم، وقالوا إن تقديم المنح هدفه ترسيخ مكانة الشاعر الراحل في ذهنيّة المواطنين العرب، واستغربوا ما يطرحه المعارضون، في ظل عدم مماناعة اليهود أنفسهم، الذين وقف متطرفون منهم في سنوات سابقة ضد أشعار درويش.

بين «الأسرلة» والنهب

الشاعر والمحامي خالد محاميد، تصدى لهذه القضية منذ بدايتها. يقول: «هذا المَجْمَع يتبع لوزارة العلوم والثقافة الإسرائيلية التي يتولى حقيبتها الوزير العربي غالب مجادلة، ويتلقى التمويل منها»، ويضيف أن المجمع أقام يوماً دراسياً في الناصرة لذكرى درويش، شارك فيه كل من سليمان جبران ونعيم عرايدي وفاروق مواسي وحسين حمزة ومحمود غنايم وسالم جبران ونبيه القاسم ومصطفى كبها. وجرى خلال تلك الفعالية توزيع منح دراسية باسم درويش ممولة من ميزانية دولة إسرائيل.

محاميد يؤكد اعتزامه رفع قضية حقوقية لوقف ما سمّاه «نهب رمز ثقافة المقاومة الفلسطينية»، ومقاضاة المسؤولين عن هذا الموضوع. «لا نستطيع أن نمر مرور الكرام على هذه المعركة، التي تطال طهارة ذكرى درويش ورمزيتها الكثيفة، والتي يحاول الإسرائيليون سلبها كما سلبوا بلادنا»، يقول محاميد قبل أن يتابع: «مكانة درويش في رمزيته كابن القرية المهجرة والبيت المهدم وتمثيله لقضية اللجوء والتشريد والمنفى والمقاومة، هي ملحمة الشعب الفلسطيني أمام الخصم الإسرائيلي، ودرويش هو الذي اصطفى واستدرج المعاني لمعارك شعبه ضد المحتلين، وكانت كلماته وما زالت سلاحنا لنتحدى بواسطتها الثقافة الإسرائيلية».

الأديب سلمان ناطور يرى أن «أسرلة درويش» قضية يجب رفضها، ومنْع تسمية أي نشاط لمؤسسة إسرائيلية باسمه، ومنع استغلال موته لأسرلة شخصيته وآثاره وذكراه.

يقول الناطور: «عائلة درويش رفضت ذلك، وجمهور كبير من أدباء الداخل رفض، وهناك حالة امتعاض كبيرة من قيام مؤسسة إسرائيلية بتقديم جوائز باسم درويش. هذا ممنوع وليس لهم أي حقّ فيه». ويوضح أن مكمن التحفّظ «أن تقوم مؤسسة إسرائيلية بذلك».

أين كانوا في حياته؟

الكاتبة هيام قبلان، التي تقيم في الكرمل، تقول: «حضرت الحفل، إلا أنني غادرته مستاءة، وفوجئت بتوزيع الجوائز في نهايته». وتعبّر عن معارضتها استخدام اسم درويش واحتكاره لمؤسسات حكومية إسرائيلية، كانت رفضته ورفضت أشعاره طوال الوقت. وتتساءل: «على أي أساس يتخذ المجمع قراراً كهذا؟ لو كان صدر هذا القرار عن مؤسسة توفيق زياد أو بيت الثقافة في الناصرة لما عارضه أحد».

تضيف قبلان: «كل مؤسسة أصبحت تحتكر درويش بعد موته، فأين كانوا في حياته، لماذا لم يحدث هذا التكريم وهو بين ظهرانينا؟! أعتقد أن الوزير مجادلة أقدم على هذه الخطوة لتعزيز مكانته الشخصية فقط».

المؤيدون: مزايدات مضى عليها الزمن!

رئيس مجمع اللغة العربية في حيفا، محمود غنايم، يؤكد أن الهيئة الإدارية للمجمع هي التي أقرّت توزيع المنح، ونفى وجود أي علاقة للوزير باتخاذ القرارات في المجمع، لا في قضية المنح ولا في أية قضية علمية أو ثقافية تخص المجمع. ويرى أي «تشكيك في النيّة»، ليس سوى جزء من «المزايدات التي مضى عليها الزمن»، لأن الهدف كان يصب باتجاه «وضع الشاعر الراحل على أجندة الوعي الجماهيري، ليس فقط للأقلية العربية، بل للمجتمع الإسرائيلي برمّته».

يتساءل غنايم: «هل هو ذنب اقترفناه؟»، ويؤكد أنه «لا يوجد أي إسرائيلي يعارض ذلك، بل إن بعض اليهود حضروا اليوم الدراسي وحبّذوا الفكرة. بل إن شقيقيّ الراحل (أحمد وزكي) باركا الفكرة ووافقا عليها».

المنح التي تم تقديمها بلغت 25 منحة للدراسات العليا، بقيمة 91 ألف شيكل، ولم ينفِ غنايم أنها تُدفع من ميزانية الدولة ومن وزارة العلوم والثقافة، إلا أنه أكد أنها حقّ شرعي للعرب، لأنهم يدفعون الضرائب لهذه الدولة، ومن حقهم أن يستفيدوا من هذه الأموال في مجالات الخدمات والثقافة وغيرها، بل إن الجماهير العربية تطالب دوماً في المساواة.

> **مؤسسة حكومية إسرائيلية تستخدم اسم درويش**

ضجّة صبيان مفتعلة

الناطق الرسمي باسم مجمع اللغة العربية في حيفا، نبيه القاسم، يرى في موقف المعارضين «مزاودة فاضية وضجّة مفتعلة من جانب مَن كان درويش نفسه سمّاهم: الصبيان الذين يصطادون في المياه العكرة».

ويؤكد أن المجمع مؤسسة مستقلة لا علاقة لوزارة العلوم والثقافة ووزيرها بالقرارات المتخذة فيه.

القاسم يلفت إلى أن معظم المعارضين يعملون في مؤسسات شبيهة بالمجمع، ويتلقّون رواتب منها. ولم ينكر أن الوزير مجادلة حاول تخصيص جائزة للإبداع باسم درويش، إلاّ أن المجمع لا علاقة له بذلك، كما أن عائلة درويش لم توافق على ذلك. ويتابع: «لا مجال للتشكيك بنا، فكلّنا أصدقاء حميمون للشاعر الراحل».

يوضح القاسم أن المجمع كان جمعية خاصّة عملت لسنوات عدة حتى أُقرّت قانونياً في الكنيست. وهي مؤسسة مستقلة معترف بها قانونياً، ولها ميزانيتها السنوية، ولا يحق لأيّ مسؤول التدخل في أعمالها. ويؤكد أن الهيئة الإدارية للمجمع هي التي أقرّت إقامة يوم دراسي عن درويش، وتخصيص جائزة توزع باسمه في هذا اليوم.

يختم القاسم بالقول: «أعضاء المجمع الذين كرّموا درويش هم أصدقاؤه وأصدقاء أشقائه وعائلته، ولا يحتاجون لإذن من الصارخين عالياً الذين لا ناقة لهم ولا جمل في عالم الأدب والشعر».

الأدب يحاكمه نقاد الأدب

محمد عبد الله القواسمة

ازدادت في الآونة الأخيرة المضايقات على توزيع الكتاب ونشره ،بعد إلغاء الرقابة المسبقة على المخطوطات من دائرة المطبوعات والنشر، والاكتفاء بالحصول على رقم إيداع للمخطوط قبل النشر من المكتبة الوطنية؛ فأصبح المرء يسمع عن حجز كتب، واتهام أدباء بالخروج على الدين، والدعوة إلى محاكمتهم وحرق مؤلفاتهم ومصادرتها، كما مُنعت كتب طُبعت في الخارج لمؤلفين أردنيين، من دخول الأردن والتوزيع فيه.

معظم هذه المضايقات كان يستند إلى وجود تناصات من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، في أعمال شعرية وسردية، ووصل الأمر حدَّ اتهام كتّاب بالكفر والخروج من الملة، وتحويل نصوصهم للمفتي.

يغيب عن ذهن الذين يتصدّون للأدب، ويحاكمونه ، أن طبيعة الأدب ليست دينية أو أخلاقية. إنّه ذو طبيعة جمالية بحتة، وبجانبه النجاح والتميز إذا استحال إلى نص إرشادي أو وعظي؛ فالأديب ، وقد أدرك أجدادنا ذلك عندما قالوا: "أعذب الشعر أكذبه»، ونحن نرى أن معظم الشعراء المتميزين من أجدادنا ،كانت لهم تلك الشطحات الجمالية التي يدعوها رجال دين وكتاب متزمتون في أيامنا «انحرافاً عن الدين».

على سبيل المثال، كان الشاعر كعب بن زهير في قصيدته المشهورة «البردة»، يمدح الرسول محمد صلى اللّه عليه وسلم، مظهرا إياه وكأنه شيخ قبيلة أو أسد مفترس. لقد أدرك الرسول ذلك، لكنه لم يغضب أو يُسكت الشاعر، بل كافأه بمنحه بردته، فقد حاكم قصيدته حسب موضوعها العام من ناحية، وقيمتها الجمالية من ناحية أخرى.

وهذا المتنبي شاعر العربية الأول يمدح سيف الدولة الحمداني بقصائد كثيرة يغالي فيها بمدحه، ويذهب به الشطط إلى أن يقول: «تظل ملوك الأرض خاشعة له / تفارقه هلكى وتلقاه سجدا». سيف الدولة لم يكفّر المتنبي، بل أجزل له العطاء عندما قال المتنبي مادحاً: «ما شئت لا ما شاءت الأقدار / فاحكم فأنت الواحد القهار».

محاكمة الأدب محاكمة متزمتة غير متسامحة مع الأدباء والشعراء، تعني عملية «هولوكوست» يتم فيها حرق قسم كبير من تراثنا الأدبي ،بدءاً من الجاحظ وأبي نواس والمعري، وانتهاءً بدرويش وأدونيس ومظفر النواب ونزار قباني.

كذلك علينا أن نحرق الشعر الصوفي برمته، لأنه يذهب في شطحاته وحدساته وإشراقاته إلى الاندماج بالذات الإلهية.

الأدب بعامة والشعر بخاصة لا يحاكمه إلاّ نقاد وأدباء، للوصول إلى جمالياته وقيمه الشعورية والمعنوية التي يكمن فيها نجاحه أو إخفاقه.

تدخل سلطات روحية أو سياسية لقمع الكاتب وقتل الكتاب يثير قلقاً لدى المبدع، ولا يساعده على تجويد ما يكتب، وهو بدلاً من ذلك يوجه جهده للتملص من الرقابة الاجتماعية والسياسية، كما أن سيف الرقابة المسلط عليه لا يساعده حتى على الحياة العادية؛ فالإبداع لا يمكن أن يزهو إلاّ في جو من الحرية والديمقراطية.

نتمنى في الأردن أن يتحقق شعار «من المطار إلى السوق»، وأن تستمر دوائر معنية بالكتاب ومؤسسات ارشادية بالنأي عن التدخل في حركة التأليف والنشر، حتى لا يبلغ بنا الأمر أن نتحسر على الأيام التي كانت تخضع فيها المخطوطات قبل النشر لرقابة دائرة المطبوعات؛ فكثيراً من المخطوطات وُوفق على نشرها رغم اشتمالها على ما يسميه بعضهم «خروقات أخلاقية ودينية»..

الأجدى أن يُترك الكتاب للقارئ، فهو الوحيد الذي يحق له أن يقبله بالإقبال على قراءته أو رفضه، ولعلّ كثيراً من الكتب في عالمنا العربي والإسلامي انتشرت، ليس بسبب قيمتها الفكرية والجمالية، بل لتدخل الرقابة وتزمتها تارة بالمنع وتارة بالمصادرة والمحاكمة، حتى إنّ ضعاف الكتاب يتعمدون استفزاز رجال دين وسلطة ليلفتوا النظر إلى أعمالهم، وللأسف هناك كتب كثيرة تافهة انتشرت بهذه الطريقة.

الأدب لا تحاكمه لا نقابة محامين ، وإنما نقاد يبحثون عما يتوافر - أو لا يتوافر فيه من قيم جمالية.

ثقافي

كتب

العقيدة والإنتاج المعرفي

المؤلف: صادق إنعام الخواجا
الناشر: دار الشروق (عمّان)، بدعم من وزارة الثقافة
سنة النشر: 2008
عدد الصفحات: 453 صفحة.

◄ يسلّط الكتاب الضوءَ على العقيدة التي تحتكم إليها الحضارة لتنسج من خلالها إنتاجها المعرفي. ويوضح العلاقة بين العقيدة وصياغتها من جهة، وبين الإنتاج المعرفي من جهة أخرى، مبيّناً أهمية فهم هذه العلاقة، لرسم استراتيجيات ووضع خطط فعالة لتحقيق الغايات المرجوة في مختلف ميادين الحياة من تربية وتعليم واقتصاد وعلوم.

يجيب هذا الكتاب ذو المسحة البحثية عن أسئلة حول موقف أصحاب الحضارة من عقيدتهم، ومصدر هذه العقيدة والعلاقة بين البناء الديني أو الفلسفي والإنتاج المعرفي.

يقول المؤلف إن أي مجتمع مدني لا بد أن يحتكم إلى عقيدة معينة في تسيير أموره المختلفة، قد تأتي كلها أو جزء منها كشرائع مدونة أو عادات وتقاليد متوارثة. ويضيف أن العقيدة هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين الأفراد داخل المجتمع وخارجه، كما تحدد شكل العلاقة مع الطبيعة والكون من حولهم.

ويـردّ على مَن يفترض أن ما كتبه العرب قديماً عن تاريخهم، وانتشارهم في جغرافيات متعددة، والأحـداث التي صاحبت هذا الانتشار، وما وثّقوه حول أنسابهم، لا يتعدّى أن يكون قصصاً من نسج الخيال. ويفند هذا الزعم بعقْد مقارنة بين النظرة الغربية، ونظرة العرب لأنفسهم عبر تاريخهم ونفوذهم المعرفي، حيث ابتعدوا عن النظرة الفوقية رغم إدراكهم أنهم مصدر الإشعاع المعرفي والحضاري للآخرين. ويرى أن هذا الشعور السلبي هو ما تعاني منه أوروبا الحديثة اليوم.

يقول الباحث: "الغياب الراهن للأدلة الأثرية لا يعني بقاء تصورنا في دائرة الخيال والشك، وذلك بسبب ما توفره لنا الأدبيات العربية القديمة من معلومات مهمة تدعمه".

ويؤكد أن الفكر الديني ليس مجرد مرحلة تاريخية عابرة في الفكر الإنساني، إنما هو بالأساس بدائي النشأة ومستمر التأثير حتى الوقت الحاضر، لذا "لن يتسنى لنا أبداً فهم الحاضر الفكري الغني للإنسان إذا أبقينا على هذا المصدر البدائي والمحرّض الدائم في دائرة الظل، أو تابعنا النظر إليه بمفهوم عصر التنوير الأوروبي بوصفه لغزاً أو فوضى فكرية مرتبطة بطفولة الجنس البشري".

ويرى أن الإنسان العربي الذي تجاوز هذه العلاقة ولم يمحّص بمدلولاتها يعاني اليوم من الضياع، فهو إما يحاول الجمع بين أكثر من عقيدة تتجاذبه، وبالتالي يكون إنتاجه المعرفي متضارباً ومتنافراً، أو يكتفي بالاستناد إلى مخزونه المعرفي ظنّاً منه بأنه جزء لا يتجزأ من عقيدته، مما يعيق قدرته في تجاوز هذا المخزون، فيظل أسيراً له غير قادر على التجديد والابتكار. فيما يحتاج الإنتاج والبناء المعرفي الحق، كما يؤكد الباحث، إلى الاجتهاد المستمر والتجديد الذي لا ينضب والمستقى أساساً من العقيدة.

يقوم منهج الكتاب على البحث والاستقصاء والحجة والبرهان عبر شواهد من مصارد ومراجع متعددة، وفهارس للصور، وعبر تقسيم بحثي متسلسل منذ العصر الحجري القديم الأدنى، مروراً بالعصر الحجري القديم الأوسط، ثم القديم الأعلى وصولاً إلى بداية الصراع على صياغة العقيدة وعصر المماليك الأولى.

الحرب الأميركية على العراق: نجاحٌ مستحيل لمشروع استعماري

مراجعة: كيث ديفيد واتنبوه*

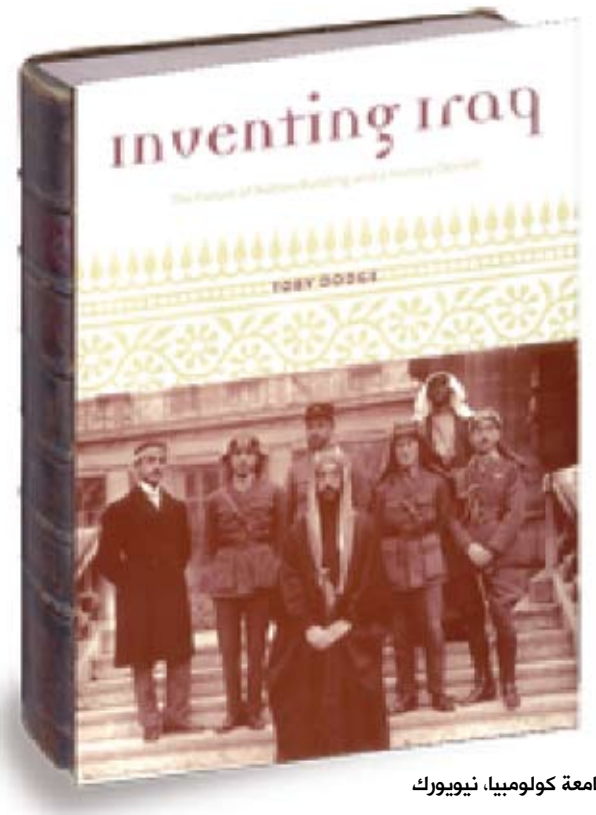

اختراع العراق: فشل بناء الأمة وحرمان من المستقبل

◄ **تأليف: توبي دودج**
◄ **الناشر: مطبوعات جامعة كولومبيا، نيويورك**
◄ **سنة النشر: 2003**
◄ **عدد الصفحات: 288 صفحة**

◄ يتمتع كتاب توبي دودج: "اختراع العراق: فشل بناء الأمة وحرمان من المستقبل"، بفضيلتين أساسيتين: فهو كتاب جيد، كما أنه جاء في وقته.

قليلة هي الكتب الموضوعة عن تاريخ الشرق الأوسـط الحديث، التي تلقى قبولاً جماهيرياً، وتستقطب ملاحظات إيجابية من مجموعات مختلفة من مراجعي الكتب. فقد زكى الكتاب السيناتور جوزيف بايدن (نائب الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما حالياً)، والمعلق مايك شوستر من الإذاعة الوطنية العامة، والمدون المتميز والرئيس السابق لجمعية دراسات الشرق الأوسط (MESA) جوان كول؛ بل إنه نال تصنيف "يوصى به" من مجلة (Choice) الإلكترونية المختصة بمراجعات الكتب. ويبدو أن الكتاب يقول الشيء الصحيح في الوقت المناسب حول استحالة نجاح الحرب الأميركية على العراق، كما أنه ساعد على تأكيد الطبيعة الاستعمارية لتلك الحرب.

لن تحيد هذه المراجعة عن تلك المراجعات، كما أنها لن تقدم توصيفاً آخر للنص؛ بل ستضع العمل في إطار الأدبيات الناهضة عن الاستعمار المتأخر، ممثلاً في صورة رئيسية بالدراسات المقارنة لنظام عصبة الأمم المتحدة التي أقامتها فرنسا وبريطانيا بين الحربين العالميتين، وتلقي نظرة على المشاكل التي تنشأ عندما يُستخدم التاريخ دليلاً إلى خيارات لسياسات معاصرة، أو مجرد رسم "خلفية" للحاضر.

يمثل كتاب دودج جـزءاً من حركة أكبر لطرح أسئلة حول الاستعمار في الشرق الأوسط، بطريقة تتجاوز السرديات العربية التقليدية ذات المنحى القومي والتي عادة ما تكون غير معقدة حول التحرر القومي المعادي للاستعمار. كما أنه يسعى إلى فهم الكيفية التي تم بها الانتقال من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد. وهو ينظر إلى نظام الانتداب بوصفه ختاما للأشكال السائدة من السلطة الرسمية في القرن التاسع عشر، وبخاصة من حيث الطريقة التي دمجت فيها بين طرق المستشرقين للمعرفة، ومقدمة لفرض الليبرالية الجديدة أو "العولمة"، كما في السياسات البريطانية والفرنسية، إذ إن السياسات البريطانية والفرنسية جسدت علاقة غامضة مع المثالية الليبرالية ورأسمالية اقتصاد السوق والولسونية.

يقدم دودج مساهمة في هـذا المشروع عبر إضفاء درجة ما من التعقيد على الوجود الاستعماري البريطاني في العراق: فاصلا التقسيمات الأكبر بين المسؤولين الاستعماريين المستقرين في كل من لندن والهند؛ فهو يستكشف آفاق النزاعات بين البيروقراطيين والمستعربين وضباط الجيش؛ ويُظهر كيف أن فرض المتطلبات من عصبة الأمم قد صقل التجربة البريطانية. في هذا المجال، يكمل هذا الكتاب عملا سابقا لبيتر سلوغيت، هو كتاب "بريطانيا في العراق: 1932-1914"، ويستفيد من التصنيف النهائي للأرشيف الدبلوماسي البريطاني الخاص بالعراق، ومن توافر الأوراق الخاصة لمعظم اللاعبين الرئيسيين في تلك الفترة، وحزمة متنامية من الأدبيات النظرية والمقارنة حول الاستعمار المتأخر.

إن ثراء هذا المنهج يبدو في شكله الأفضل في الطريقة التي يمزج بها دودج بين ما هو أرشيفي وما هو نظري في مناقشته للكيفية التي أدخل بها المسؤولون الاستعماريون أفكارهم الرومانسية حول العرب إلى الإدارة الحديثة لمجتمع ريفي من خلال اختراع نظام وصاية معقد قائم على شيوخ القبائل.

يتجلى ذلك في مناقشة الاستخدام المنهجي للطائرات بوصفها أداة حديثة للسيطرة الاجتماعية، فهو يستفيد استفادة جيدة من أفكار المراقبة والسلطة، المشتقة من قراءته لميشيل فوكو.

غير أن المرء لا يرى كثيراً من العراق والعراقيين في هذا الكتاب، ورغـم أن دودج لا يزعم أن هذا الكتاب يدور حول الطريقة التي اندمج فيها أولئك الذين أصبحوا عراقيين في مسار الوصاية، أو رفضوا المشروع، إلا أنه يُظهر نقطة الضعف الرئيسية لـدراسـات نظام الانـتـداب كما تعكسه الأرشيفات الأوروبية، فالخروج بتقييم حول الفترة المذكورة من خلال الاعتماد فقط على تلك الثروة من المعلومات التي تحتويها أرشيفات بريطانيا وفرنسا وعصبة الأمم مسألة مغرية، ولكنها يجب أن تتم بالتنسيق مع مواد من نوع آخر. ومن المؤكد أن عمل دودج يجب أن يعزز بمصادر عربية أولية أو ثانوية، وما لم يتم ذلك فإنه لا يستطيع حماية عمله من التحامل ومن نقاط عمياء في ما يتعلق بالاستعماريين المسؤولين الذين يتناولهم.

هذه الثغرة في مصادره تحمل مفارقة من حيث أن معظم نقده للوجود الاستعماري الأميركي في العراق – وهو أساس مقدمته الجديدة وملاحظاته الختامية – يدور حول النقص الأميركي الواضح في فهم المجتمع العراقي، والذي خفف منه في صورة كبيرة استخدام واحدة من لغتي العراق الرئيسيتين.

مع ذلك يبقى لكتاب دودج أن يخدم بوصفه علاجا لتلك الحاجة إلى الفهم، ولحسن الحظ، فإنه واحد من الكتب التي تملأ رفوف موظفي سلطة التحالف المؤقتة المحتمين في المنطقة الخضراء. وقد لاحظتُ وجود نسخة مهترئة منه إلى جانب كتاب سارة شيلد "الموصل قبل العراق: مثل نحل يبني خلايا مخمسة الأضـلاع"، وكتاب إسحق نقاش "شيعة العراق"، وقـرص مدمج لفيلم جيلو بونتيكورفو "معركة الجزائر"، ولسوء الحظ، لكنه كان أمرا ذا دلالة، ذلك الكتاب الكلاسيكي للفكر العنصري المعاصر: "العقل العربي" لروفائيل بطي.

على أي حال، فإن الأصول ليست الأسباب. والدرس الذي أخذه كثير من مراجعي كتاب دودج، وبخاصة روجـر أدلسون في مجلة "أميركان هيستوريكال ريفيو"، هو أن العراق بوصفه مجتمعا سياسيا كان محكوما بالفشل منذ البداية، وأنـه الآن لا يملك سوى آفاق ضيقة للوحدة أو للخروج من خانة "الدولة الفاشلة". ليست هذه هي الفكرة التي يعرضها دودج، لكن بوضع العراق في إطار مناقشة الروابط بين اختراع الأمة في الماضي وإعادة اختراعها في فترة ما بعد 2003، من وجهة نظر الحاضر، فإن من الصعب مقاومة أخذ ذلك الدرس. عند ذلك يترك المرء وهو يطرح أسئلة من بينها: لماذا نجحت عمليات "اختراع الدول" في تجارب مثل الهند وجنوب إفريقيا – وكلاهما نتاج الاستعمار البريطاني – فيما يخفق العراق؟

في النهاية، فإن الإجابة عن أسئلة العراق الحديث في هـذا المجال يحيي نوعا من صيغة إشكالية وناقصة إلى حد كبير للتفكير التاريخي الذي يعود إلى ماينسكه ورانكه وفيكو وفكرته عن (corsi e ricorsi). لقد سُـوق كتاب دودج في الواقع ووُضع بهذه الطريقة تحديدا من قبل ناشره، ليعكس توجها جديدا للتاريخ أقل مما يعكس من حقيقة أن الكتب التي تتناول تاريخ الشرق الأوسـط يُطلب منها أن تقدم أشياء لا تُطلب من كتب في حقول أخرى. وهذه الشكاوى من جانب المراجع ليست جديدة. وعلى أي حال فإن القرارات التي تم اتخاذها في ما يتعلق بهذا الكتاب تمثل دائرة شريرة في الوضع الراهن لحركة نشر تاريخ الشرق الأوسط: فالكتب التي تقول لنا شيئا عن "الحاضر" والتي تتصل بتجربتنا "نحن" في المنطقة هي، فقط، التي تحقق مبيعات، لذا فإن تلك الكتب فقط هي التي تنشر، بصرف النظر عن إمكانية أن يكون الاهتمام المتنامي بالحقل الأوسع لدراسات الشرق الأوسـط قد خلق جمهورا لكتبنا، والتي تقلل، في النهاية، من قيمة ذكاء وموافقة عدد من المختصين وغير المختصين على شرائها واستخدامها وجعل الطلاب يقرأونها. فهي تساهم أيضا في المشكلة الأكبر المتمثلة في أن تاريخ الشرق الأوسط لا يعدّ، من قبل كثيرين، في إطار التيار الرئيسي لصناعة التاريخ، تاريخا حقيقيا، بل هو جزء ناقص منه، لذا، فإنه يُستثنى من أي إسهام محتمل في النقاش الواسع للأيديولوجيا والاستعمار أو النظرية.

***أستاذ الإسلام الحديث وحقوق الإنسان والسلام، جامعة ديفيز - كاليفورنيا**

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

اجعل من الشراء متعة

مع بطاقات كابيتال بنك الإئتمانية

البطاقات الإئتمانية

صممت بطاقات الإئتمان من كابيتال بنك لتكون مرنة وسهلة الإستخدام،
و كمستخدم للبطاقة يمكنك الإستفادة من المزايا التالية:

- بطاقات مقبولة محليا و عالميا
- فترة سماح للمشتريات تصل إلى ٤٥ يوم
- نسب سداد شهرية مرنة إبتداءً من ٤٪
- بطاقات إضافية لأفراد عائلتك المقربين

* يخضع لشروط وموافقة البنك

www.capitalbank.jo

Capitalbank
كابيتال بنك

حريات

لا علاج للفقراء

التوحد: مرض ينتشر بين الأطفال و"الصحة" لا تعترف به

سراب الخفاجي

◀ يعاني ذوو الأطفال المصابين بمرض «التوحد» من التكلفة المالية المرتفعة لمعالجة أبنائهم في المراكز المتخصصة بهذا المرض، في ظل عدم اعتراف وزارة الصحة به مرضا حتى الآن.

التوحد تعريفا، هو «اضطراب نمائي يصيب الطفل خلال السنوات الثلاث الأولى من حياته، أول ما يتأثر فيه، هو اللغة، ما يجعله منسحب اجتماعيا، ويفقد اللغة التي اكتسبها وتظهر لديه خصائص في السلوك، متنوعة وشاذة». وهو مرضٌ غير وراثي، واحتمالات الإصابة به تزداد عند الأسر التي لديها إصابة أخرى بهذا المرض.

المستشفيات الحكومية تستقبل «الحالات المرضية التي تستدعي دخول المستشفى؛ الأطفال الذين يعانون من التهاب رئوي، أمراض الكلى، هبوط في القلب، تسمم والتهاب دم. وحالة التوحد لا تنطبق على ما ذكرناه سابقا، فالمصاب به لا يعاني من نزيف دم أو من أوجاع»، كما يقول رئيس قسم الأطفال في مستشفى البشير، سمير الفاعوري.

لكن المستشفيات تستقبل الأطفال المصابين بمرض التوحد في إطار مراجعة للعيادات الخاصة لمرة واحدة يتم خلالها الكشف عنه، «فهو يحتاج إلى متابعة سريرية وتشخيص لتحديد حالته».

ولا توجد إحصاءات لدى وزارة الصحة عن مرض «التوحد»، كما لا توجد حالات مشخصة أو بيانات عن حجم انتشار المرض، وفق مدير قسم الأمراض غير السارية في وزارة الصحة، محمد الطراونة، الذي يرى أن على مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالتوحد أن تبادر وتتحرك.

أمينة 40 عاما والدة الطفل سيف، دخلت فصولا من المعاناة مع ابنها الذي يبلغ من العمر 6 سنوات، حيث تعرفت على حالته عندما تخطى عامه الثاني حين لاحظت أنه بدأ بفقد تركيزه وتحديد نظره على الناس. وكان منعزلا عن الوسط المحيط به. «أصبح بعد ذلك، نشيطا بشكل غير طبيعي. راجعنا أطباء كثيرين إلى أن عرفنا فيما بعد بأنه متوحد».

أسامة 34 عاما، لم يدرك ما أصاب أبنه صهيب، 9 سنوات، في السنوات الأولى من عمره، فالأعراض بدأت تظهر عليه تدريجيا، ما دفع عائلته إلى السؤال المستمر «لماذا صهيب منطو على نفسه؟ فهو لا يتدخل بأحد ويتأخر في الحديث، ويحرك يديه لا إردايا». فقرر أسامة وزوجته أخذه إلى مديرية كشف الإعاقات المبكرة لعله يخبيء ما كان في حسبانهم يوما.

«لم نعرف ما المرض، لكن بعد أن قالت إحدى الطبيبات العاملات في المركز بالصدفة إنه يشتبه في إصابته بالتوحد، دخلنا فصولا من المعاناة لمساعدته».

الطفل عمر، 12 عاما، أصيب بالتوحد في السنة الثانية من عمره، حيث قامت والدته أروى بجولات بين الأطباء والمستشفيات، باحثة عمن يساعدها: «عمر ليس كباقي أقرانه من الأطفال، فهو بدأ يفقد قدرته على النطق، ما اضطرني لأخذه إلى عدة أطباء لم ينجحوا في تشخيص حالته». يبلغ عمر حاليا التاسعة، وهو يعاني من صعوبة في التأقلم مع الوسط المجاور له.

> **لا إحصاءات، لدى وزارة الصحة عن مرض «التوحد»**

وتسُجل حالات التوحد ارتفاعا لدى الذكور عنها بين الإناث بنسبة 1\4، وتعزو سهام الخفش، رئيسة جمعية مساندة ودعم الأفراد «التوحديين» وأسرهم الخيرية، ذلك إلى «علاقة الكروموسومات في صورة مباشرة، ما يجعل الذكور أكثر تعرضا للإصابة به من الإناث». فيما تشير بعض الدراسات إلى احتمال ارتباط مرض التوحد مع مجموعة من الجينات، حيث إن لها تأثيرا مشتركا.

الخفش، تعتقد أن خطورة المرض تكمن في صعوبة تشخيصه «وهذا ينعكس على الطفل، فالأهالي يجهلون التوحد، ما يجعل حالة الطفل تتطور من مرحلة بسيطة إلى مرحلة متقدمة».

«لا بد من وجود دور للجمعيات التطوعية لتنشر الوعي بين الناس»، هذا ما يراه الفاعوري الذي يقول: مثل مرض التلاسيميا، حيث قامت المؤسسات بالتوعية منه، وبعد ذلك قامت الوزارة بتأمين الخدمة ثم أصبحت هناك قاعدة بيانات لهذا المرض، علما بأنه ليس من أولوياتنا.

ويتفق الطراونة مع الفاعوري، ويقول: وجود جمعيات أو مراكز خاصة بالتوحد كافية، وإذا كان هناك من برامج فستكون ضمن الدوائر الخاصة بالأطفال داخل المستشفيات الحكومية.

لكن أولويات قبول الحالات بالنسبة لمستشفيات الحكومة متفاوتة والتوحد ليس الأولوية، ويتساءل الفاعوري «عندما يكون لدينا طفلان؛ الأول لديه هبوط في القلب وآخر مصاب بالتوحد، من نستقبل؟

أما الخفش فترى أن الجمعيات «لا تستطيع العمل وحدها، فهي لابد أن تقوم، مع الحكومة للنهوض معا، كما أن وزارة الصحة لها دور كبير في تشخيص المرض ولم تقم حتى الآن بتشخيصه».

سهام الخفش، تشتكي من الكُلف المرتفعة التي تطلبها مراكز علاج التوحد، وهي مطلعة على معاناة الأهالي، «لا نملك نحن، بوصفنا جمعية تطوعية، سوى مساعدة الأهالي على كيفية التعامل مع أبنائهم فقط. غير ذلك لا نستطيع أن نقدم العون».

وتنشط أربعة مراكز متخصصة في مجال معالجة التوحد، غير أنها باهظة التكاليف، ما يجعل الطفل المتوحد ضحية مرتين: ضحية الأوضاع الاقتصادية، وضحية إهمال حكومي لا يعترف حتى اليوم بهذا المرض.

وتبلغ قيمة التسجيل لدى الطفل الواحد في فترة لا تزيد على ثلاثة شهور، نحو ألف دينار، وهو مبلغ لا يشمل الطعام، فيما تتباين القيمة من مركز إلى آخر، وسط غياب دور لوزارة الصحة، لكن الوزارة نفت ذلك، على لسان الطراونة، الذي قال إن هنالك «تنسيقا بين الوزارة ووزارة التنمية الاجتماعية وتلك المؤسسات».

الطفل صهيب، استفاد من الجمعيات الخيرية «نسبيا»، وانعكس ذلك إيجابا من خلال الاختلاط، لكن ذلك لم يستمر طويلا، «لأن الجمعيات غير مؤهلة، لكون الوسط المجاور لطفلي، من ذوي الاحتياجات الخاصة، ما ينعكس سلبا عليه، عدا عن أن الجمعيات المتخصصة بالتوحد مكلفة جدا، لذا، فكرنا في أن نرعاه في البيت.» تقول والدته.

أما سميرة 38 عاما، والدة الطفل عمر، فجالت بين العديد من المراكز، تقول: «المراكز المتخصصة بعلاج التوحد مكلفة جدا، ونحن لا نملك مالا مضاعفا لوضعه فيها».

وحاولت والدة سيف الاطلاع على المراكز التي ترعى أطفال التوحد، لكنها اصطدمت بمستوى الأسعار: «الأول يأخذ في السنة 6 آلاف دينار والثاني 5 آلاف دينار». حاليا، يتلقى سيف العناية الحثيثة على يدي أمه داخل جدران المنزل. وتطالب والدة سيف بإيجاد مراكز متخصصة تضم أطفال التوحد «على أن لا تكون مرتفعة الثمن».

تتمنى والدة عمر أن تبادر وزارة التربية والتعليم «وتساعدنا، نحن أسر الأطفال المتوحدين. الأطفال ضحايا التوحد، والأهالي لا يعرفون، والأطباء لا يدركون»، تقول والدة عمر، معتبرة ان ابنها ذهب ضحية الجهل وعدم المعرفة الأولية لحالته لدى إصابته بمرض التوحد.

حاولنا الحديث مع مسؤولين عدة في وزارة التربية والتعليم ومناقشتهم حول دمج الأطفال المتوحدين في المدارس، لكن معظمهم اعتبر أن المدارس «مؤهلة لاستقبالهم»، ولكنهم يحتاجون إلى مدرسين مختصين بالتعامل معهم، والوزارة لا تملك المقدرات المالية لدفع رواتب مدرسين مختصين لعدد ليس كبيرا من المصابين بهذا المرض.

تتمنى رئيسة جمعية مساندة ودعم الأفراد التوحديين وأسرهم الخيرية أن تبدأ مبادرات من قبل وزارة التربية والتعليم «نريد من المدارس ان تتهيأ لاستقبال الطلاب المتوحدين». كما أن على وزارة التنمية الاجتماعية «تأمين صفوف من خلال المراكز المنتشرة لها وتهيئتها، أو أن تدعمنا لفتح مركز وطني متخصص».

تسعى الجمعية لتأسيس قاعدة بيانات حول حجم التوحد في الأردن ومعرفة التوزيع الجغرافي وفئاتهم العمرية، لكنها لا تستطيع في الوقت الحالي لسبب تعزوه الخفش إلى عدم وجود دعم من وزارة الصحة التي لم تتحرك بعد لمتابعة الحالات ودراستها.

المعلوم والمجهول

◀ التوحد، مرضٌ أسبابه غير واضحة، يبدأ مع الأطفال، ولا ينتهي، يصيب الجهاز العصبي المركزي في الدماغ، إما أثناء الحمل أو بعد الولادة، أو خلال السنتين الأولى من عمر الطفل.

على الأهل دور كبيرة في مراقبة أطفالهم التوحديين، فالتوحد لا يظهر من المراجعة الأولى ويحتاج إلى متابعة وجلسات مع أطباء نفسيين وأعصاب وأطفال.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008

أصل القضية خلاف مع مجلس بلدية الرصيفة

دعوى ضد محاميَين بتهمة إثارة نعرات و"النقابة" تدافع عنهما

محمد شما

◄ وافقت نيابة أمن الدولة على الإفراج بكفالة، عن المحاميين نيفين العجارمة، وطاهر النصار بعدما تقدمت نقابة المحامين الأردنيين وهيئة دفاع، بطلب تكفيلهما.

كان قد تقرر في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري، إيقاف العجارمة في سجن الجويدة، وزميلها النصار في سجن البلقاء لمدة 14 يوماً على ذمة التحقيق، بتهم «تفتيت الوحدة الوطنية» و«إثارة النعرات الطائفية»، و«إطالة اللسان على مقامات عليا».

بعد ذلك بيومين، رفضت نيابة أمن الدولة (الأربعاء، 12 تشرين الثاني) طلبَ تكفيلهما من هيئة دفاع تشكلت من 45 محامياً للدفاع عنهما، مما دفع بكليهما إلى إعلان إضراب مفتوح عن الطعام والشراب، قبل أن توافق نيابة أمن الدولة على تكفيلهما يوم الأحد 16 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، بعد أن تقدمت النقابة وهيئة الدفاع معاً، بطلب تكفيلهما.

كان مجلس بلدية الرصيفة طالب بعزل العجارمة من عضويته، وقدم شكوى لوزير البلديات رسمياً، ورفع دعوى قضائية ضدها، بداعي قيامها بـ«إطالة اللسان على مقامات عليا أمام أعضاء المجلس البلدي»، وفقاً لمفتش عام بلدية الرصيفة هيثم نحلة.

ثم ما لبث المجلس أن قدم دعوى قضائية، ضد وكيل الدفاع عن المشتكى عليها، المحامي طاهر النصار بتهمة التحريض على إثارة النعرات.

المجلس رفعَ دعوى ضد النصار «بعد أن قدم ملخصاً لعدد من المحامين في إحدى غرف البلدية حول خطته للدفاع عن المحامية»، وفقاً لرئيس هيئة الدفاع عن العجارمة في نقابة المحامين، إبراهيم حبايبة.

يقول المحامي علاء أحمد: «إن الدستور الأردني كفل حق التقاضي، وأعطى للمحامي بواسطة القوانين، حرية الدفاع عن موكله وحفظ أسراره. وليس هنالك ما يسمى تحريض وكيل لموكله للشروع بالقيام بعمل أو الامتناع عن أداء عمل ما، فالمحامي مستشار مؤتمن على أسرار موكليه، وفق قانون العقوبات الأردني والأنظمة المعمول به».

نقيب المحامين صالح العرموطي، أكد لـ«**السّجل**»، أن «النقابة، بمن فيها الرئيس والمجلس، ستتولى الدفاع عن العجارمة والنصار، وأنها أوكلت المحامي سميح خريس للدفاع عنهما لمتابعة حيثيات القضية».

خريس رفض بدوره التعليق على القضية.

> **مجلس البلدية طالب بعزل العجارمة من عضويته، وقدم شكوى لوزير البلديات رسمياً، ورفع دعوى قضائية ضدها**

رئيس هيئة الدفاع عن العجارمة، قال: «إن الخلاف بين العجارمة وأعضاء المجلس البلدي، جاء على خلفية قيامها بتقديم وثائق تُظهر مخالفات مالية وإدارية في البلدية، لدائرة مكافحة الفساد». وأضاف أن الوثائق ما زالت منظورة أمام الدائرة.

العجارمة تؤكد لـ"**السّجل**" أنها فصلت نهائيا من عضوية المجلس البلدي، وأن وزارة البلديات تنظر حاليا في قضيتها لأجل البت فيها.

"قدمتُ لهيئة مكافحة الفساد 14 قضية فساد بحق البلدية، بتاريخ 24 آب/ أغسطس الماضي، ومن بعد أن نشرت مقالة أتحدث فيها عن البلدية بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر الماضي رُفعت علي قضيتان"، تقول العجارمة (26 عاماً).

يؤكد حبايبة أن مئات المحامين على استعداد تام للدفاع عن «الزميلين»، من باب أن «أي محام قد يتعرض لقضية مشابهة، ومن هنا ينبعّي الدفاع عنهما».

ينتظر أن تمثُل نيفين أمام محكمة أمن الدولة يوم الأحد 23 تشرين الثاني /نوفمبر للمحاكمة على القضيتين.

أخبار

إعداد: سامر خير أحمد

الحراك الانتخابي في العالم العربي

◄ أصدرت «شبكة الانتخابات في العالم العربي» العدد 27 من نشرة «المراقب الانتخابي» لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. الحلقةُ الرابعة من «واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية» تصدّرت فصول النشرة، وهي من بين حلقات تعنى بواقع الأحداث المتعلقة بالتمكين السياسي للمرأة العربية وما يتخذ من إجراءات من شأنها التأثير سلباً أو إيجاباً في مشاركتها السياسية ونيل حقوقها. واشتمل العدد على تحليل للأزمة التي شغلت مجلس النواب العراقي، بعد إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات الجديد، بما يسمح للأقليات الدينية والعرقية بالحصول على ستة مقاعد فقط. ورصد العدد الحراك الانتخابي الأردني، حيث جرت انتخابات اللجان النيابية، في حين يتواصل الاستعداد لانتخابات المحامين والأطباء، وقررت الجامعة الأردنية إجراء انتخابات الطلبة على قاعدة الانتخاب الكامل. كما تناول العدد الاستحقاق الانتخابي في اليمن، بعد تأجيل الانتخابات المحلية. وعنيت النشرة بمستجدات الحراك الانتخابي في مصر، بين تأجيل انتخابات المحامين، وإطلاق مشروع قانون لمباشرة الحقوق السياسية في ضوء التعديلات الدستورية الأخيرة والانتخابات الطلابية.

متاجرة متزايدة بالعلم

◄ اعتبرت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا»، قيام عدد من الجامعات الخاصة برفع رسوم المواصلات والخدمات الأخرى مؤخراً، بدعوى ارتفاع أسعار المحروقات، ثم استمرارها بالرفع بعد انخفاض الأسعار، بمثابة «متاجرة بالعلم»، وطالبت إدارات الجامعات الخاصة بالتخلي عن سياساتها هذه. أوضحت الحملة أنها تلقت شكاوى من طلبة عدة جامعات، حيث اشتكى طلبة من جامعة الإسراء من قيام إدارة الجامعة برفع رسوم الحافلات والتأمين الصحي من 190 ديناراً إلى 240 ديناراً، واشتكى طلبة جامعة فيلادلفيا من ارتفاع رسوم التسجيل من 180 ديناراً إلى 260 ديناراً، مع تقليص الجامعة عدد حافلاتها، إذ قامت بسحب عشر حافلات تتسع لـ500 طالب، ونشرت خمس حافلات لا تتسع سوى لـ125 طالباً. أما طلبة جتمعة البترا فاشتكوا من ارتفاع رسوم المواصلات من 70 ديناراً إلى 125 ديناراً، وقيام الجامعة باستيفاء مبلغ 50 ديناراً من الطلبة في كل فصل تحت اسم «خدمات طلابية»، تبلغ قيمتها الإجمالية 750 ألف دينار سنوياً، من دون أن يلمس الطلبة أية خدمات جديدة، فيما اشتكى طلبة من جامعة العلوم التطبيقية من قيام إدارة الجامعة برفع رسوم الحافلات من 50 ديناراً إلى 125 ديناراً. وطالبت الحملة الحكومة بالتدخل لوقف «تغوّل رأس المال المتاجر بالعلم»، عبر تعديل التشريعات ليصبح من حق وزارة التعليم العالي الرقابة على رسوم الجامعات الخاصة وجميع قراراتها المالية التي تمس الطلبة.

استخدام قانون الطوارئ

◄ قال المرصد المدني لحقوق الإنسان، المصري، إن السلطات المصرية، اعتقلت المواطن «رضا عبد الرحمن علي»، لمجرد أنه قريب أحمد صبحي منصور، المفكر الإسلامي ومدير المركز العالمي للقرآن الكريم، المقيم بالخارج، وهو الأب الروحي لمجموعة سميّت إعلامياً «القرآنيون»، لا تتبنى أفكاراً تنطوي علي عنف. أوضح المرصد أن قوّة أمنية توجهت فجر 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 إلى قرية أبو حريز في محافظة الشرقية، واعتقلت «رضا» الذي يعمل مدرّساً بالتعليم الأزهري بالقرية، ويكتب مقالات في مدونته الخاصة، وصادرت جهاز الكمبيوتر الخاص به، ومبلغ 500 جنيه مصري. جاء الاعتقال بعد شهور من اعتقال آخرين من الجماعة نفسها، هم خمسة من أقارب منصور، اعتقلوا زهاء ثلاثة أشهر وفقاً لقانون الطوارئ، وتم إخلاء سبيلهم بعد تحقيقات أجرتها معهم نيابة أمن الدولة، لم توجه لهم فيها أية تهمة. طالب المرصد بالتوقف عن استخدام قانون الطوارئ لملاحقة المختلفين عقائدياً أو فكرياً، والعمل على إعلاء مبادئ حرية الفكر والاعتقاد في مصر.

بيوت في حلب

◄ قالت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، إن السلطات في محافظة حلب قامت منذ نحو ثمانية أشهر بهدم 25 منزلاً في منطقة "بيوت عربي" القريبة من المنطقة الصناعية في ريف حلب، بحجة أن طريقاً دولية ستمر من تلك المنطقة، من دون أن تقدّم أي تعويض للأهالي حتى الآن. الأهالي رفعوا دعوى قضائية لوقف الهدم، لكن السلطات نفّذت الهدم من دون إنذار، ما تسبب في تشريد 25 عائلة كلها من فقراء لا يملكون مأوى آخر. واعتبرت المنظمة أن عملية الهدم التي تمت غير قانونية، لأنها لم تنتظر القرار القضائي للدعوى التي أقامها الأهالي، مؤكدة أن الطريق المزعوم شقّها بتلك المنطقة صُرف النظر عنها، وقامت السلطات ببيع أراضي المنطقة.

المحامي الجشّي

◄ انتقد مركزَ البحرين لحقوق الإنسان توقيف المحامي محمد مجيد الجِشّي أثناء استعداده لمغادرة مطار البحرين الدولي إلى جنيف، لحضور ورشة عمل في الأمم المتحدة خاصة بحقوق الإنسان، حيث تمت مصادرة هاتفه الجوال وجهاز الكمبيوتر الذي بحوزته. الجشي محام متخصص بقضايا المعتقلين من مدافعي حقوق الإنسان، وكان منسقاً للدفاع عن المعتقلين في الأحداث السياسية خلال السنوات الأخيرة. وقد سُمح للجشي بمغادرة البلاد بعد نحو ساعتين من توقيفه، وأعيد له جهاز الكمبيوتر والهاتف الجوال.

الشارع والقضية والمدينة

◄ قالت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، إن العديد من الصحف في اليمن تواجه معيقات أمام عملها، فقد مثلت صحيفة «الشارع» أمام محكمة أمن الدولة في عدد من قضايا النشر، فيما قامت وزارة الإعلام بمنع ترخيص صحيفة «المدينة»، وأرسلت تعاميم للمطابع لمنع طباعة صحيفة «القضية»، التي كانت تستعد لإصدار عددها الأول. طالبت المنظمة باحترام العمل الصحفي وإزالة القيود التي تعيق تطوره.

سامي بن خميس

◄ طالبت منظمة «هيومن رايتس ووتش» السلطات في إيطاليا بوقف إجراءات إعادة المواطن التونسي سامي بن خميس إلى بلاده. وكان وزير الداخلية الإيطالي روبرتو ماروني قد أمر بطرد بن خميس، الذي يواجه اتهامات بالإرهاب في إيطاليا، رغم طلب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام 2007 بتجميد قرار الطرد. أوضحت المنظمة أن الإجراءات المؤقتة التي تتخذها المحكمة الأوروبية في هذا الصدد، مثل طلب تجميد الطرد، مُلزمة، ويعد عدم مراعاتها انتهاكاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

انفوتك

Windows 7: محاولة مايكروسوفت للعودة إلى الأسواق

من المنتظَر أن تطرح مايكروسوفت، الشركة الرائدة بتطوير أنظمة التشغيل، نسخةً من نظامها الجديد "Windows 7" على مطوري البرامج.

تقوم الشركات عادةً بطرح إنتاجاتها لتقييمها من المبرمجين والمتخصصين. وتمر عملية تطوير البرامج بمراحل عدة: نسخة "ألفا" للبرنامج الأولي، ونسخة "بيتا" للبرامج الأكثر تعقيداً التي تُطرح لتجريبها بشكل واسع، ثم "المرشح للطرح" للنسخة التي تكاد تكون نهائية، وتتبعها النسخة الذهبية "غولد" التي تمثل المنتج النهائي. وفي أنظمة التشغيل، فإن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً للحصول على المنتج الأفضل.

ويُتوقَّع أن تُطرح النسخة الكاملة لـ«Windows 7»، الذي عُرف عند بداية تطويره بـ«ويندوز فيينا»، في أواخر العام 2009، لتغطي ما فشلت مايكروسوفت في تقديمه من خلال منتجها السابق «ويندوز فيستا»، الذي كان طُرح في أوائل العام 2007، ولم تصل مبيعاته للمستويات المتوقعة، وعمد كثيرون ممن استخدموه، إلى التخلص منه، والعودة لنسخة XP التي تعد الأفضل من بين ما طرحته مايكروسوفت لأنظمة التشغيل.

في النظام الجديد، سيُعمد إلى استخدام تقنية اللمس بدلاً عن استخدام الفأرة ولوحة المفاتيح، في إشارة إلى ما قاله بيل غيتس عن أن علاقة الإنسان بالكمبيوتر ستتغير بشكل جذري في الأعوام الثلاثة المقبلة. وتوقع غيتس أنه خلال خمسة أعوام سيكون بإمكان المستخدمين مشاهدة صورهم والاستماع إلى موسيقاهم المفضّلة باستخدام جهاز كهذا يعمل بوساطة اللمس. وعرض غيتس جهاز كمبيوتر يشبه الطاولة الكبيرة المسطحة عليه مساحات يمكن لمسها لإعطاء أوامر وتعليمات للكمبيوتر. كان غيتس قد تكهن بذلك منذ سنوات، لهذا طور أجهزة مثل جهاز الكمبيوتر المحمول، الذي يستخدم قلماً رقمياً أو يعمل باللمس (تابلت)، إلا أن هذا الجهاز لم يلق إقبالا كبيراً.

وفقاً ما أعلنته شركة مايكروسوفت، تتميز نسخة Windows 7 بتسريع المهام البسيطة، مثل التشغيل والإغلاق الذي يعاني من بطئهما الكثيرُ من المستخدمين، إضافة إلى تصفح الإنترنت، وخدمات الاتصال مع الأجهزة الأخرى.

النسخة الجديدة تأخذ في الحسبان ما يشغل المستخدمين طوال الوقت، وهو تطوير النظام، دون الشعور بالقلق بشأن التعريفات واستخدامات البرامج التي ستعمل من خلال هذا النظام. أما المستخدمون الذين اطّلعوا على بيانات إعلامية لشركة مايكروسوفت، فيعتقدون أن Windows 7 ليس سوى نسخة معدلة من «فيستا» الذي فشل في الحصول على اهتمامهم، ولم يدفعهم للتخلي عن النظام الأفضل «XP».

تحتل أخبار أنظمة مايكروسوفت، حيزاً واسعاً في المنابر الإلكترونية في العالم، وما زال أكثر من 95 بالمئة من مستخدمي الكمبيوتر يعتمدون على أنظمة Windows لتسيير أعمالهم، رغم وجود أنظمة قوية أخرى مثل نظام شركة أبل «ماكنتوش»، المفضّل عند المصممين والعاملين مع مجال الميديا، ونظام «لينوكس» المفتوح، الذي يكافح من أجل وضع قدم له بين المطوّرين الكبار.

Motorola تعلن وصول هاتف إلى أسواق المنطقة

أعلنت شركة موتورولا عن طرح هاتف MOTOJEWEL الذي سيفضّله جيل الشبان، لمجاراته خطوطَ الموضة، بتصميمه ثلاثي الأبعاد المحفوف والشاشة المسطحة كالمرآة.

يتميز هاتف MOTOJEWEL بوزنه الخفيف وحجمه الصغير. وهو يتيح التحكم بمشغل الموسيقى فيه من الخارج دون الحاجة إلى فتح غطائه، بفضل المفاتيح الرقمية التي تعمل باللمس.

يشتمل الجهاز على برنامج مايكروسوفت ويندوز ميديا بلاير 11، وكاميرا بدقة 2 ميغابيكسل، وقدرة تقريب ×8 مزودة بميزة اللقطات المتعددة لالتقاط صور عالية الدقة يمكن طباعتها وتقنية كريستال توك، وتقنية ستيريو البلوتوث اللاسلكية التي تتيح الاستمتاع بتجربة ستيريو لاسلكية متنقلة وإمكانيات مراسلة مختلفة من خلال رسائل الوسائط المتعددة، والرسائل القصيرة، ورسائل WVIM، وخدمة البريد الإلكتروني التلقائي Push Email.

Seagate تطلق قرصَ تخزين جديداً

أطلقت شركة «سيجيت» الإصدار الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMB) من قرص التخزين الشبكي (Maxtor Central Axis)، الذي صمم خصيصاً لتلبية الطلب المتزايد والمستمر على حلول تخزين المحتوى الإلكتروني. القرص الجديد الذي أصبح متوافراً منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، يعزز القدرات التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بوصفه وسيلة سريعة وفعالة للتخزين والوصول إلى المحتوى الإلكتروني والمعلومات المهمة، سواءً من المكتب أو أثناء التنقل. تعدّ المعلومات والبيانات الرقمية من أهم الأصول بالنسبة للشركات، بصرف النظر عن حجمها، حيث يزداد الطلب على وسائل تخزين هذا المحتوى الرقمي طردياً مع نمو المكاتب المنزلية والشركات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها. ويسهّل (Maxtor Central Axis)، عملية إدارة هذا المحتوى وحمايته بسهولة وفعالية عبر عملية النسخ الاحتياطي الآلي لملفات شبكة تضم ما يصل إلى 20 جهاز كمبيوتر، وحفظها في مكان مركزي آمن. هذا الحل التقني المتميز يوفر تخزين ما يصل إلى 10 نسخ من المعلومات الأرشيفية، وجدولة عمليات النسخ الاحتياطي للبيانات المتزايدة باستمرار.

ماسحة ضوئية جديدة من Epson

أعلنت «إبسون» عن إطلاقها ماسحة ضوئية جديدة مسطحة من سلسلة (GT-20000) ذات القياس (A3) والمخصصة للأعمال. وتحل مجموعة الماسحات الضوئية الجديدة محل طرازات (GT-15000)، حيث تمت زيادة سرعة عملية المسح لتصل إلى 23 صفحة باللون الأسود في الدقيقة، و15 صفحة ملونة في الدقيقة. تعد الماسحة الضوئية الجديدة مثالية للتعامل مع حجم العمل الكبير، كما تعزز مجموعة ميزات التصوير فيها من سهولة الاستخدام، في حين تضمن دقتها البصرية البالغة 600×1200 مسحاً ضوئياً عاليَ الجودة. يشتمل الطرازان (GT-20000) و(GT-15000) اللذان يحتويان على واجهة ربط شبكي مدمجة ومغذي ورق أوتوماتيكي بسعة 100 ورقة، على برنامج (EpsonScan 3.4) الجديد. يتضمن هذا البرنامج مزايا عديدة منها ميزة إسقاط الألوان الثلاثية (الأحمر والأخضر والأزرق)، وتعديل الانحراف، والتحقق من قياس الصفحة، وتقنية تحسين النص والتقسيم التلقائي لنطاق الصفحة.

Xerox تطرح طابعة مخصصة للشركات الصغيرة

طرحت شركة زيروكس طابعة ليزر A4 ملونة اقتصادية السعر موجهة إلى الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الميزانيات المحدودة، التي ترغب بإصدار وثائق ومطبوعات زاهية الألوان ذات جودة احترافية رفيعة لأغراضها العملية والتسويقية.

الطابعة الجديدة (Phaser 6280) مناسبة للشركات التي تُنتج بنفسها منشوراتها التسويقية ومراسلاتها مع العملاء. من المعروف أن الطباعة بالألوان تشد انتباه القارئ وتحسن من قدرته على التركيز والتذكر بنسبة 82 بالمئة. إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الألوان في طباعة منشورات المبيعات وغيرها من المراسلات مع العملاء يساعد على زيادة المبيعات بنسبة تصل إلى 80 بالمئة.

احتباس حراري

قيمة التعاملات فيه 64 مليار دولار

سوق الكربون شهد أفضل عام له

مع تصاعد الاهتمام بتغير المناخ على مستوى العالم، شهد سوق الكربون الذي يستند إلى اتجاهات السوق لتنظيم غازات الاحتباس الحراري وتقليلها، أفضل عام له على الإطلاق، فقد بلغت قيمة التعاملات حوالي 64 مليار دولار في العام 2007.

لكن هذا النجاح يخفي وراءه تحدّياً وشيكاً: كيف يمكن ضمان استفادة البلدان النامية والبلدان الغنية على السواء، من سوق الكربون؟

يقول كاران كابور، كبير خبراء سوق الكربون في البنك الدولي: "في وقت بات فيه التعاون العالمي لتقليل خطر تغير المناخ أكثر أهمية من أي وقت مضى، أصبحت احتمالات استفادة البلدان النامية من سوق الكربون موضع شك".

فيليب أمبروسي، من فريق تغير المناخ التابع للبنك الدولي، يتفق مع كابور في أن البلدان النامية تشهد ضيقاً في الوقت المتاح لها لبدء مشاريع لخفض غازات الدفيئة التي يمكن أن تدرّ أموالاً في سوق الكربون عن طريق بيع اعتمادات خفض التلوث. هذه المشاريع تأتي في سياق مشاريع التنمية النظيفة، وتتم الموافقة عليها بموجب اتفاقية بروتوكول كيوتو لخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم.

> **النجاح يخفي وراءه تحدّياً وشيكاً: كيف يمكن ضمان استفادة البلدان**

وفقاً لكابور، فإن البلدان النامية طلبت الموافقة على أكثر من 3000 مشروع تتراوح من مَزارع الرياح إلى مشاريع تجميع الغازات في مدافن صحية، لكن يبدو أن هناك عجزاً في استيعاب هذه "الاستجابة الاستثنائية".

ويضيف كابور قائلاً إن نحو 2000 مشروع ما زالت بانتظار اعتمادها، وإن كثيرا منها يواجه احتمال التأخير لمدة عامين.

"هذه مشكلة خطيرة، لأن اتفاقية بروتوكول كيوتو التي تسمح بمثل هذه التعاملات سيحين موعد تجديدها في 2012. ومن أجل استعادة التكاليف، يجب أن يبدأ تنفيذ المشاريع في البلدان النامية في 2008"، يقول كابور الذي شارك في إعداد تقرير "حالة سوق الكربون واتجاهاته في 2008".

ويوضح أن التأخير لمدة عامين لمشروع من المفترض أن يبدأ في 2008، يعادل فَقْدَ 40 بالمئة من العائدات التي كان سيتم الحصول عليها من الاتجار في اعتمادات الكربون. ويؤكد: "هذا يشكل خطراً حقيقياً. فهذه البلدان والمشاريع تخسر أموالاً. ونحن لا نعلم على وجه الدقة متى ستخرج المشاريع إلى حيز التنفيذ، وحينما تخرج فهل سيكون هناك وقت لتنفيذها من المنظور المالي؟".

من بين الصعوبات، نقصُ "المراقبين" المؤهلين، الذين يتحققون من أن غازات الاحتباس الحراري تم تخفيضها قبل أن يُسمح لمشروع ما ببيع اعتمادات في السوق. يقول كابور أن الشركات المعتمدة لقيت صعوبة في الاحتفاظ بمراقبين مدربين في سوق الكربون النشيط، وعجزت عن سد هذا النقص. وفي الوقت نفسه، أصبحت الجهات التنظيمية أكثر يقظة.

نتيجة لهذه العوامل، أصبح من الشائع أن تستغرق عملية الموافقة على المشاريع ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام.

في الصين مثلاً، تؤلف المشاريع 73 بالمئة من سوق آلية التنمية النظيفة. وأبدت مناطق أخرى اهتماماً كبيراً بمشاريع هذه الآلية في العامين الماضيين.

وقال كابور: "من سوء الحظ، فإن البلدان الإفريقية بدأت لتوّها الانخراط في هذه الآلية. لكنها وجدت أنه لا يمكنها اجتياز هذا النظام لأنه مسدود".

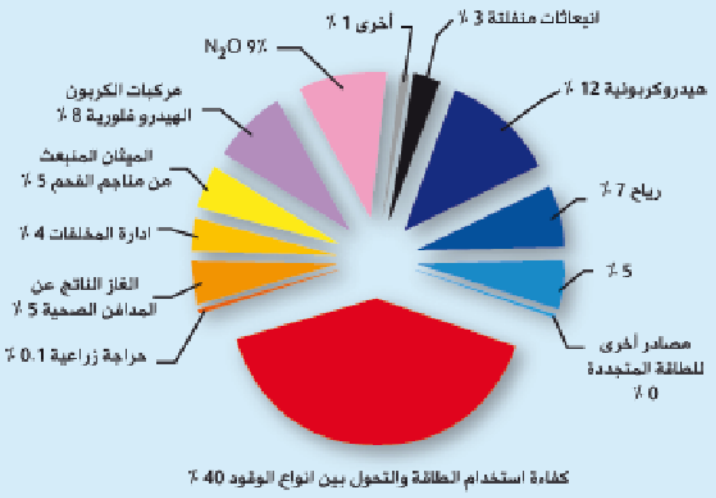

من جهته، يقول أمبروسي إن "مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وكذلك الاستثمارات في الدول النامية الفقيرة، تشكل أغلب المشاريع هذا العام". ويضيف إن هذه المشاريع هي التي تخفق في تحقيق النتائج المرجوة، جرّاء التأخر في الإجراءات، والاختناقات في سوق آلية التنمية النظيفة، الأمر الذي يجعل تنفيذها في نهاية الأمر محلّ شك".

يؤكد واضعو تقرير حالة سوق الكربون وآخرون، أن الحفاظ على المستوى نفسه من الاندفاع، يتطلب أن تؤكد الحكومات أن مشاريع خفض غازات الاحتباس الحراري في البلدان النامية ستظل قادرة على بيع اعتمادات في سوق الكربون بمقتضى اتفاقية تغير المناخ التي ستعقب بروتوكول كيوتو.

وقال جاك كوجين، الرئيس التنفيذي لـ"ناتسوروس إل.إل.سي"، وهو بنك رائد في مجال الاستثمار في خفض الانبعاثات وفي الطاقة المتجددة: "إن مواصلة نمو السوق والاستثمار في الطاقة النظيفة يستلزمان من صانعي السياسة أن يرسلوا إلى قطاعات تطوير المشاريع وشرائها إشارة واضحة مفادها أن هذه الآليات ستبقى أداة مهمة للسياسات في إطار سياسات ما بعد العام 2012 بغية التصدي لتغير المناخ وتحسين أدائها".

وقال كابور إن عدم الاستفادة من الجهود الحالية في آلية التنمية النظيفة يمثل "فرصة ضائعة" للمساعدة على تنشيط التكنولوجيا النظيفة في العالم النامي.

وأضاف: "هذه الجهود موجهة نحو مشاريع هي في الواقع ما يبغي المرء التشجيع على المزيد منه. ولا نريد أن يضيع كل ذلك. ويجب أن نكون قادرين على استيعاب تلك الاندفاعة والاستفادة منها. هذا هو التحدي بحق".

تحذير من غرق الدلتا

حذر خبير مصري من غرق الدلتا حال حدوث تغيرات مناخية في جيولوجية الأرض تؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه.

ودعا محمود مدني، خبير التغيرات المناخية الدولي، في حوار تلفزيوني، إلى إجراء دراسات دقيقة لمعرفة تأثير تغير المناخ على الدلتا، مشيرا إلى أن ذلك يعدّ من ضرورات الأمن القومي المصري.

وطالب بوضع خريطة دقيقة للمناطق التي سترتفع فيها منسوب المياه في الدلتا، بعد زيادة منسوب مياه البحر.

وأضاف أن ارتفاع منسوب المياه بنسبة 30 سم فقط يمكن أن يضر الأشجار، ويتسبب في سقوطها، كما سيتسبب بأضرار في شبكة الكهرباء والطرق .

ونصح مدني بعدم الإفراط في استخدام الطاقة على المستوى الشخصي لكل فرد، ورأى أن ذلك سينتج عنه كميات متزايدة من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو الخطر الأكبر الذي تواجهه الأرض.

وتابع أن ارتفاع درجة حرارة الأرض قد يزيد من فجوة طبقة الأوزون، متهماً الدول الصناعية الكبرى بالتسبب في انبعاث أكبر كمية من الغازات المضرة بالأوزون.

يعدّ محمود مدني أحد أبرز الخبراء المصريين في الهيئة الحكومية للتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة والتي نالت جائزة نوبل للسلام العام الفائت، مناصفة مع نائب الرئيس الأميركي السابق آل غور، بسبب النشاط البيئي الكبير الذي تقوم به لتقليل أضرار التغيرات المناخية.

كاتب/قارئ

الكارثة إذا وقعت!

العديد من مؤسسات المجتمع المدني في واشنطن، ذات التأثير في صناعة القرار الأميركي، حذّرت الإدارة الأميركية الحالية واللاحقة من أي مغامرة و/ أو مقامرة أميركية – إسرائيلية عسكرية إزاء أي مواقع نووية إيرانية، كونها ستكون كارثة سياسية واقتصادية واجتماعية على العالم أجمع دون استثناء، وحتّى على أميركا نفسها، وبخاصةً في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية، التي لم توفر أحداً.

لقد قدمت مؤسسات (arms control (assousation + carnaegi endowrment تحذيراً مشتركاً إلى الإدارة الجمهورية الحالية والإدارة القادمة، من مغبة الإقدام على ارتكاب حماقة تؤزّم المنطقة وتزيد من تفاقم الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في المواطنين في العالم.... فأي ضربة أميركية عسكرية و/ أو إسرائيلية لإيران، بدلاً عن أن تجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً، فإنها توفر إمكانيات وحوافز أكبر للإضرار بمصالح الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها في الشرق الأوسط، عبر رد الفعل الإيراني الحازم.

الأمر ينسحب حتّى على أي ضربات خفيفة على شكل وخزات جراحية علاجية ضد مرافق إيران النووية، لأنّ من شأن ذلك أيضاً، إطلاق العنان لردّات فعل عنيفة وكبيرة وضخمة ضد مصالح واشنطن ومواطنيها في المنطقة، كما أنّه من المستبعد أن تحقق ضربة عسكرية لإيران الهدف الأميركي المعلن بوقف برنامج التخصيب النووي الإيراني.

مصادر القلق بالنسبة لإيران، تشمل الحاجة لتطوير موارد طاقة آمنة يمكن الاعتماد عليها، واعترافاً عالمياً ودولياً، إضافة إلى احترام الحقوق السيادية وأمن النظام والاستقرار الإقليمي. ومن شأن إدراك هذه المصالح والاعتراف بها، أن يمهد الطريق لنجاحات دبلوماسية إضافية أكثر قيمة وأهمية تدعم مصالح واشنطن ودول المنطقة مجتمعة.

يمكن لمفاوضات مبنية على المبادئ مع إيران أن تساعد واشنطن على تشجيع الاستقرار في العراق وأفغانستان ولبنان من خلال تشكيل أرضية مشتركة حول القضايا الأمنية المشتركة، فلدى إيران مصلحة حقيقية في وجود جيران يتمتعون بالاستقرار والديمقراطية، كما يمكن لهذه الدولة الإقليمية البراغماتية تاريخياً، أن تلعب دوراً بنّاءً في دول في المنطقة.

هناك حاجة لمزيد من الاستثمار في مشاركة دبلوماسية عامة، وعبر قنوات خلفية للدول والمؤسسات والمواطنين، مع إيران، لبناء علاقات نحن في أمسّ الحاجة إليها، وتمتين الثقة والتفاهم عبر الثقافات، حفاظاً على الاستقرار الإقليمي وأمن المجتمعات الشامل في الشرق الأوسط والعالم.

محمد أحمد الروسان
عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية

اعتداءات غير مبررة

تتعرض مواقع أثرية كثيرة في محافظة عجلون للجور والاعتداءات غير المبررة، نتيجة الجهل بهذه المواقع وقيمتها التاريخية أو الدينية.

تكتظ المنطقة بمقامات الأولياء، ومن هذه المقامات ما هو رهن للعبث والتخريب، اعتقاداً من بعضهم أنها تحتوي على كنوز، ما أدى إلى ازدياد عدد الحفائر الجائرة التي لا تراعي حرمة، ولا تكنّ احتراماً لما تشتمل عليه هذه المقامات من قبور أو أشجار يعود تاريخ بعضها إلى سبعة قرون.

تحيط بقبور هؤلاء الأولياء، شجرات "أبو الشعر" و"أبو الوفا" و"الخضر"، وتحظى المقامات بهالة من الأساطير والكرامات في الذاكرة الشعبية، ويطمئن الناس إلى أن المقبورين تحتها أولياء صالحون أو من قادة الفتوح الإسلامية ممن أغفل التاريخ تدوين سيرهم، فنُسجت حولهم الحكايات، وحيكت حولهم القداسة؛ لكن ذلك لم يحل دون تعرضها باستمرار للتخريب والتحريق وإتلاف معالمها الأثرية عندما لا يجد الباحثون عن الذهب ما يرضيهم من غنائم، مستغلّين غياب من يسأل عن هذه الأماكن، بخاصة من الوزارات التي تتنصل من مسؤولياتها تجاه هذه المواقع، أو لا تصدّ محاولات الاعتداء المتكررة والسطو عليها.

عمار الجنيدي

دبلوماسية النساء

غريب أن يكون معظم الساسة والدبلوماسيين من الرجال، وأن تكون القلّة من النساء، ذلك أن الدبلوماسية سليقة لدى النساء، والسياسة طريقة حياة، وقد لفت انتباهي منذ زمن، أن النساء يطلبن ما لا يردنه، لكي يحصلن على ما يردنه، وأن النساء الأخريات، يفهمن هذه المصطلحات، فقد كانت والدتي تقف عند باب الشقة تحدّث جارتها لساعات، وعندما تريد أن تنهي الحديث تقول لها: "طيب تفضلي"، وهي لا تقصد أبداً أن تدعوها للدخول، فتجيب الأخرى: "لا والله مشغولة يالله خاطرك"، وهكذا تكون إحداهن قد قالت ما لا تقصد، والثانية قد فهمت ما لم يُقل، وتنتهي فترة النميمة الطويلة خلف الباب.

وقد كتب أحدهم كتابا ذاعت شهرته، وعنوانه "الرجال من المريخ، والنساء من الزهرة"، يتحدث عن الفروق بين النساء والرجال، حتى يشرح لكل منهما طبيعة الآخر، لكن المشكلة أن الرجال يعتقدون قبل الزواج أنهم يفهمون النساء إلى الدرجة التي لا يحتاجون فيها لقراءة كتاب، أو حتى سؤال مجرب، فكل واحد منهم يعتقد أنه مختلف وأنه يفهم النساء، كما لم يفهمهن أحد، إلى أن يتزوج، ويعرف أنه مثله مثل غيره، ما زال في الأبجديات، ويبدأ بالبحث عن كتب ووصايا وطلاسم تعينه على الفهم، ذلك أن معظم الرجال يعتقدون في بداية حياتهم الزوجية، أن النساء يقصدن ما يقلن، وهذا هو الطبيعي، إلا أنهم مع الأيام يكتشفون أن ما تقوله المرأة نوع من الشيفرة خاص بالنساء، على الرجال أن يتعلموه حتى لا يقعوا في المطبات، فعندما تقول لك زوجتك إننا نحتاج لكذا، فهي تقصد أنها هي تحتاج لذلك "الكذا"، وعندما تقول لك إنها بحاجة إلى ستائر جديدة، فهذا لا يعني ستائر فقط، بل ستائر وموكيت وسفرة وغرفة نوم، وإذا أخبرتك أنها بحاجة لفستان من أجل عرس ابنة خالها، فهذا يعني أنها بحاجة أيضاً إلى حذاء وشنطة وإكسسوارات، تتناسب مع ذلك الفستان، وتشغل الغيرة والغيظ في قلب ابنة خالها التي غالباً ما تكون أقرب صديقاتها أيضاً، وإذا سألتْ عما إذ كنتَ ما زلت تحبها، فهذا يعني أنها ستطلب شيئا ثميناً جداً، وعندما تسألك في ما إذا كان وزنها قد ازداد، فهي تطلب منك أن تخبرها كم هي رشيقة، وعندما تقول لك هل أحببت هذه الأكلة، فهي تقصد أنه من الأفضل لك أن تحبها، وعندما تقول لك نحن بحاجة إلى أن نتحادث، فهي تقصد أن لديها احتجاجاً تريد أن تبلغك به، وعندما تقول لك أنا لست مستاءة، فهي تقصد نعم أنا مستاءة، بل ومفلوقة أيضاً، وعندما تقول لك افعل ما يحلو لك، فهي تقصد أنك سوف تدفع ثمن ذلك لاحقاً لو فعلت، وعندما تقول لك إنها لا تريد أن تتكلم في موضوع ما، فمعنى ذلك أنها تتأهب وتعد العدة للانفجار، وهي عندما تسألك سؤالا لا جواب عنه، لا تقصد أن تعرف الجواب، بل تقصد أن تحرجك، وعندما تقول لك لا، فهو لا، وعندما تقول لك نعم، فهو لا أيضاً، وعندما تقول لك ربما، فهو أيضاً لا، وإذا لم تفهم فما عليك إلا أن تؤمن بما قاله ذلك الفيلسوف من أن النساء لم يُخلقن لكي نفهمهن، بل لكي نحبّهن.

باهر النابلسي

.. حتى باب الدار

بريشة الرسام الكوبي آريس

أحمد أبو خليل

"التعريم" كمطلب قومي

اعتصم مزارعو الخيار وحدهم قبل أسابيع أمام وزارة الزراعة، احتجاجاً على قرار منع «التعريم» الذي يفرضه سوق الخضار المركزي.

الموضوع تطور في الأيام الأخيرة وتجاوز الخيار المحلي، ووصل إلى مجمل الخضار المعدة للتصدير إلى الأسواق العربية المجاورة، والحكومة تحاول منع «التعريم» في الخضار المصدرة للدول العربية، أسوة بتلك المصدرة إلى الدول الأوروبية.

من الأخطاء الشائعة ما قد يعتقده القارئ أن التعريم هو مطلب المشتري، بينما البائع أي المزارع لا يريد التعريم، وذلك باعتبار أن التعريم على العموم مرغوب، فمن منا لا يرغب بشراء صندوق خيار «معرّم تعريم»؟ لكن عند اجراء الاستفسارات اللازمة سيتبين أن العكس هو الصحيح، فالمزارعون يوردون إلى السوق صناديق «معرمة» بينما تريد الحكومة نيابة عن المشتري، أن لا يتجاوز ارتفاع الخضار حواف الصندوق، ولكل من الفريقين حججه. ترتيب الخضار والفواكه داخل الصناديق علم قائم بذاته، ويختلف موقف الشخص الواحد من هذا الترتيب بحسب حالته في كل واقعة بيع وشراء على حدة، فإذا كان البيع بالصندوق، يفضل أن يكون «معرماً» أما إذا كان البيع بالكيلو فيستحسن أن لا يكون الصندوق معرماً بل أن يكون منخفض العمق. وقد أحسن القائمون على الأمر صنعاً عندما اخترعوا «الشرحة» التي تمكّن الواحد منا من الدخول إلى منزله وبيده صندوق، بغض النظر عن سعته، ولعل ذلك يفسر الخلاف الذي ينشب أحياناً بين البائع والمشتري عندما يريد الأول أن يفرغ محتويات «البكسة» في كيس بلاستيكي، وهو ما يعني حرمان المشتري من مشهد العودة للمنزل بـ«صندوق» وهو ما يختلف كلياً عن مشهد العودة بـ«كيس».

ثقافة التسوق تلك موحدة على المستوى العربي حتى وإن اختلفت عن ثقافة التسوق في أوروبا، وقد حاولت الحكومة أن تمنع التعريم في الخضار المصدرة إلى الأسواق العربية، على سبيل توحيد المواصفة مع الخضار المصدرة إلى الأسواق الأوروبية، حيث لا يحب الناس هناك التعريم ويفضلون صندوق الخضار «مسح».

لحسن الحظ أدركت الحكومة مؤخراً، أن التعريم مطلب قومي وأوقفت تطبيق المواصفة الأوروبية.

مجلس مع كامل "المضافات"

عادت قصة سيارات النواب للنقاش مرة أخرى، ولكن جزئياً من زاوية حق النائب في بيع الإعفاء الجمركي الذي حاز عليه.

- لا يتعين على النائب «المعارض» أن يزور أياً من «معارض» السيارات في مثل هذه الأيام خوفاً من اللغط المحتمل.

- في كل الأحوال، فإن موافقة وزارة المالية على مطلب النواب، لا يعني بالضرورة أن مواقفهم ستكون «راكبة» على مواقف الحكومة.

- ينبغي التفكير جيداً بحيث لا يتم اتخاذ القرارات في المجلس على «عَجَل».

- في الكراجات الخاصة بالمجلس ستكون «مواقف» النواب معروفة ومحددة مسبقاً.

- لن يمر قانون بعد اليوم دون إخضاعه لـ«الفحص الكامل».

- النقاشات التي ستجري ستعمل على «تنفيس» المواقف المتشنجة، والأمر فعلاً يحتاج لبعض «الترييح».

- النائب الذي يعتبر «دينامو» الكتلة النيابية لن يتوقف عن الحركة.

- الحمد للّه فما زال الخلاف بين الحكومة والمعارضة «خالي من الرصاص».

- مبنى المجلس زجاج ملون مع «قبة في السقف».

- وضع المجلس جيد، ويخطئ من يظن أنه يسير على «الجنط».

- تتوافر في المجلس مواقف نيابية «بالأجرة»..

- نائب غشيم بدلاً من أن «يُثَنّي» على موقف زميله.. «دوبل» عليه.

ما قبل البصلة المحروقة

تسعى كثير من الوزارات والدوائر إلى تسريع عملها وتحسب بالدقائق مدة إنجاز المعاملات، وأحياناً يتم تبليغ المراجعين أن بمقدورهم الشكوى إذا تجاوز انتظارهم مدة خمسة دقائق أو أقل في بعض الحالات، وهناك أرقام هواتف يمكن استخدامها لتقديم الشكاوى.

يا أخي «العمر يخلص والشغل ما بخلص»، فلماذا هذا التراكض؟. صدقني لن تستطيع أن تنال أكثر من الرزق المكتوب لك، وهو سيأتيك حتى لو كنت قاعداً في بيتك،

ثم إن «كل تأخيرة وفيها خيرة»، والعجلة من الشيطان.

الواحد منا يريد أن يأخذ نفساً ثم يقرر الاستمرار أم لا، وزيارة الدوائر تكون أحياناً للاستفسار عن الإجراءات المطلوبة وعن الأوراق اللازمة، وهل يتعين أن تكون مصدقة أم تكفي الصور طبق الأصل.

يكون الواحد منا في البداية في مرحلة «جس النبض» فقط، وعلى الوزارات أن تراعي وضعية من يقدم على مشروع وهو في وضعية «رجل ورا ورجل قدام» أو وضعية «مِتْوَهْوَهْ» أو أنه ما زال «يحسب فيها» أو أنه «يتحجّج»، ويتمنى أن يكون مثل ذاك الذي قال للجامع: «اجت منك مش مني».

أحب أن أقوم بأعمالي «على الهداوة» ولست «متصربعاً» على شيئ، ولم «تنحرق بصلتي» لغاية الآن. على العموم أدير أعمالي وفق قاعدة «إن أجت غنت وإن ما أجت غنت»، ومن "قال غد جاء غد"، والصباح رباح، وأكثر ما أكرهه هو «العجقة»!.

الخس وبس

يعمد كثيرون للإشادة بما لديهم، ويضعونه في مرتبة «بَسْ» بينما يضعون كل ما تبقى في مرتبة «الخس».

العبارة قائمة على افتراض مشكوك في صحته، أو أن صحته ليست مطلقة بل نسبية، تختلف من شخص لآخر ومن حالة لأخرى. فالخس خاصة عندما يكون نظيفاً مزروعاً في تربة جيدة ومروياً من ماء جيد، يكون لذيذاً متفوقاً على كثير من الأشياء غيره وخاصة تلك التي عادة ما تقارن نفسها به.

فقوس وخيار

تعرض مركز الخيار إلى أكثر من انتكاسة في السنوات الأخيرة، بعد أن كان مضرب المثل في رقته ونعومته. يكفي التذكير بالمثل القائل «فيها خيار وفقوس» لقد فقد معناه بعد أن انتقلت الأهمية إلى الفقوس، الذي يتدلل باعته منذ سنوات في شكل وطريقة وسعر بيعه، بينما وصل التطاول على الخيار إلى حد أنه يباع بالبكسة، بل إن الحكومة وسوق الخضار يرفضون أن تكون هذه البكسة «معرمة» ويشترطون أن لا يتجاوز الخيار حوافها.

نسف المناسف

كان وزير داخلية سابق أعلن ذات يوم، متهكماً من الأحزاب الضعيفة مالياً بحيث أن موازنتها لا تمكنها من «تكليف منسف» (وتكليف المنسف معناه تجهيز المنسف).. لعل ذلك يشكل مدخلاً لحل مشكلة مطروحة في الأوساط الحزبية والسياسية الآن، تتعلق بأسس تحديد حصص الأحزاب من الدعم المالي الرسمي.

بناء على وجهة نظر الوزير، يمكن قياس مدى حاجة الحزب للمناسف، ثم تقدير حجم المال اللازم لذلك فيكون مساوياً لحصة الحزب من الدعم.

رزنامة

"فنان وقضية": توثيق بصري للتراث الفلسطيني

السّجل - خاص

◄ يواصل الفنان عبد الحي مسلّم في معرضه "فنان وقضية"، تلك التجربة التي بدأها في السبعينيات، والقائمة على تركيب نشارة الخشب الممزوجة بالغراء الأبيض، فوق سطح اللوحة الخشبي المُحَضَّر مسبّقاً.

تكشف لوحات المعرض الثلاثين، عن توثيق بصري لمفردات التراث الفلسطيني، وأرشفةٍ مصوَّرة للبيوت والأشجار و"قلل" الماء وزيّ الفلاح الفلسطيني وأثواب النسوة المطرّزة، وأطباق القش المزخرفة المصنوعة يدوياً من سنابل القمح.

المعرض المقام في رابطة التشكيليين الأردنيين، لمناسبة مرور ستين عاماً على النكبة، يرصد معاناة الشعب الفلسطيني على يد الاحتلال الإسرائيلي. تتناول اللوحاتُ جدارَ الفصل العنصري، ومجزرتَي مخيم جنين ومسجد قرية الدوايمة، التي وُلد فيها مسلّم في العام 1933. ويستذكر الفنان في أعماله قاماتٍ إبداعية فلسطينية كان لها شأنها في خدمة القضية والدفاع عنها، من مثل: ناجي العلي، مصطفى الحلاج، ومحمود درويش..

وتبرز مجاميع بشرية من نساء ورجال في مشاهد بانورامية، الجميع متكاتفون، تتشابك أيديهم ورؤوسهم وأرجلهم، في إشارة إلى تعاضدهم على قلب واحد يحلم بالحرية واستعادة الأرض المغتصبة. وغالباً ما يظهر العلم الفلسطيني مرفرفاً، يرفعه أحدهم تارةً، أو يلتفّ حول غصن زيتونة تارة أخرى، فيما تتشبث الأقدام بالأرض (الجذور)، وترنو العيون إلى السماء (الحرية).

يعمد الفنان إلى تصوير المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل، في الحقل والبيت وساحة النضال، كما في لوحة "صمود في مخيم الدهيشة - من وحي الانتفاضة". اللوحة يتماهى فيها الجسدان؛ يمسك الرجل بالحجر/ رمز الانتفاضة، وترفع المرأة علَمَ فلسطين.

المادة التي يستعملها مسلم في تنفيذ أعماله، تجعل الأشكال على السطح منحوتاتٍ بارزةً في فضاء اللوحة التي تنطوي على غير مفردة، كما في لوحة "زيتونة محفوظة"، حيث "محفوظة" الفلسطينية تتشبث بجذع الزيتونة لتحميها من الاقتلاع الصهيوني. أما الشجرة فتبدو أنثى تهزّ وليدها بالسرير المعلّق على جذعها. وترقد بين الأغصان حمامة بيضاء (رمز السلام)، وعلى قمة الشجرة رجل قدماه منفرجتان تشكلان ما يشبه الأغصان، وثمة نساء أخريات يمددن أيديهن نحو محفوظة/ الشجرة.

يظهر العدوّ في لوحات مسلّم على شكل وحش مرعب، أسنانه ملطخة بدماء الأبرياء من النساء والأطفال. في لوحة "من وحي الانتفاضة"، يجثم وحشٌ على جسد امرأة، فيما تقوم امرأة أخرى بضربه بالعلَم الفلسطيني الذي ينغرس كنصلٍ حادّ في رأسه.

الألوان التي يستعملها مسلّم تحاكي لون الأرض، مثل البني والأحمر وتدرجاتهما، أو تحيل إلى الطبيعة (الأخضر وتدرجاته)، وهي ألوان تعبّر عن إحساس الفنان وتكشف عن خصوصية تجربةٍ بدأها بشكلٍ فطري دون أن يتلقى تعليماً أكاديمياً، ناهلاً من مخزون ذاكرته عن تلك السنوات التي عاشها في قريته بفلسطين قبل النكبة.

◄ لوحة «زيتونة محفوظة»

مهرجان الأردن للفيلم القصير

المكان: مخيم جرش للاّجئين الفلسطينيين - وكالة الغوث
الزمان: 20 تشرين الثاني/نوفمبر

◄ تُختتم في العشرين من الشهر الجاري مسابقة مهرجان الأردن للفيلم القصير، بعرض مجموعة من الأفلام المشاركة في المسابقة، تمثّل: الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس.

رقص لاتيني

المكان: فندق كراون بلازا
الزمان: 20 و21 تشرين الثاني/نوفمبر

◄ يقدم الراقص اللاتيني المعروف روبرتو مجموعة من رقصات التانغو والرومبا السالسا، في ليلتين متتاليتين.

Max Payne

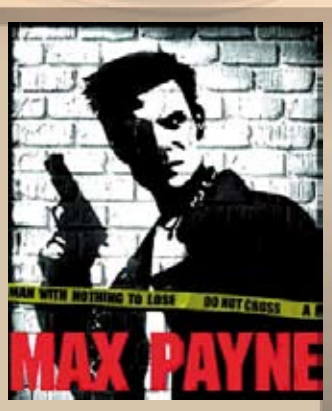

"سينما جراند"

بطولة:
مارك والبرغ

إخراج:
جون موور

◄ قصة الفيلم مقتبسة عن لعبة الفيديو الشهيرة التي تحمل الاسم نفسه. يروي حكاية شرطي يخسر عائلته، فيجد نفسه يحقق في جرائم أخرى تجري في منطقته.

Tropic Thunder

"سينما جراند"

بطولة:
بن ستيلر
جاك بلاك

إخراج :
بن ستيلر

◄ يروي قصة تصوير فيلم عن الحرب في جزيرة، وبطريقة كوميدية يتحول تصوير الفيلم إلى حرب حقيقية.

Eagle Eye

"سينما جراند"

بطولة:
شيا لابوف
ميشيل موناغان

إخراج:
دي جي كاروزو

◄ شاب وفتاة تلاحقهما امرأة ترصد كل تحركاتهما بهدف تصفيتهما، فيحاولان الهرب منها للحفاظ على حياتهما.

Beverly Hills

"سينما جراند"

أصوات:
دروو باريمور
شيش مارتن

إخراج:
راجا غوزيل

كلبة مدللة تعيش في بيت عائلة ثرية، وفجأة تتوه في شوارع بيفيرلي هيلز وتلتقي بأشخاص في الشارع يساعدونها لاحقاً.

فاين
مناديل فاين أنقى مادة خام لأي استخدام
ومعقمة بتكنولوجيا ستيري برو
نظام التعقيم الفريد
دائماً معي

"ابني وأنا حر فيه"

محمود الريماوي

◀ ايلاء الاهتمام القانوني والفعلي بحقوق الأطفال والنساء، يمثل معياراً لتمدن المجتمعات، وتحضر الشعوب.. الأطفال بوصفهم كائنات ضعيفة رقيقة، يمتحنون قوة الكبار : ما إذا كانت هذه القوة حيوانية تسلطية، أم ذات نزعة إنسانية.. علماً بأن غالبية الحيوانات والطيور تحدب على صغارها وتقاتل بشراسة لحمايتهم. يفترض بالبشر الأسوياء التقدم خطوة الى الأمام بحماية صغار غيرهم، لا أطفالهم هم فحسب، فالصغار هم ورثة المستقبل، ولو لم تتوافر درجة ما من الحماية للكبار في طفولتهم، لما شبوا واستووا كباراً.

توجيه الملك بحماية الطفل باعتبار ذلك خطاً أحمر، يلحظ الرهان على طفولة متفتحة. ووجوب أن تلعب الصحافة دوراً يتعدى تربية الأطفال على طاعة الكبار.

ليست هناك ثقافة عنف سارية وواسعة تستهدف الطفولة في مجتمعنا. على أن الأطفال ينالهم مع ذلك قسط من «بركات» هذه الثقافة الذكورية. قمع الأطفال: خياراتهم الشخصية في أنواع اللعب والهوايات والملكات الخاصة، هو النموذج الأعم للقمع حيث يراد تربية الأطفال جميعاً على مسطرة واحدة. وهناك ما هو أسوأ : ضربهم ضرباً مبرحاً، التمييز المقصود وغير المقصود بين الأشقاء ثم بين الذكور والإناث، حملهم على التشبه بالكبار وغرس الشعور بالنقص في أنفسهم لمجرد أنهم صغار، دفع الأطفال إلى سوق العمل الأسود سواء كان عملاً شاقاً أم التسول، إهمالهم ووضعهم أمام التلفزيون لفترات طويلة أو إيكال أمرهم لعاملات المنازل.

الأمم الحيّة لا تباهي بما أنجزته، بل بانتباهها لأوجه النقص ومواطن القصور. الطموح هو ما يشغلها.. لم نبلغ مرحلة الحد الأدنى بعد.

يتعلم الناس من بعضهم بعضاً الحسن والسيئ من العادات وأنماط السلوك. في أحيان كثيرة لا يرغبون بتعلم شيء، فما يعرفونه ويألفونه وما توارثوه، يكفيهم حتى لو تحولت الدنيا وتغيرت أحوالهم هم.

بذلك تتبدى أهمية التشريعات. الأطفال بشر لهم الحق في الحياة، في النمو والتفتح كما الانتماء الى عائلة والبر بالوالدين، وليسوا جزءاً من ممتلكات ومقتنيات ذويهم. حقهم في الحماية يتقدم على آخرين، فهم كائنات ضعيفة لا تمتلك من أمرها شيئاً. إعادة النظر في التشريعات، يتعين أن تهدف لإعادة النظر في بعض ما هو متوارث.. من قبيل امتلاك الأهل لأبنائهم «ابني وأنا حر فيه». واعتبار الترويع والتعذيب والحرمان العاطفي والمادي والتشغيل وحتى منعه من التعليم، من وسائل التربية التي يقررها الأهل بملء إرادتهم وليس لـ«غريب» أن يتدخل في ما يخصهم.

الاستعانة بتجارب الدول الأخرى مفيد في هذه الحالة. وقف تسلط الآباء وبعض الأمهات على أطفالهم، من شأنه كسر ثقافة التسلط ككل، وتعزيز مفاهيم حقوق البشر بصورة عملية فعالة، ابتداء من البيت والعائلة. فلا يقبل الأب التسلط عليه خارج البيت، ولا يعمد للتعويض بالانتقام من صغاره.

يحتاج الأمر الى معركة تشريعية يسهم فيها النواب والمجتمع. «البيوت أسرار» والحلقة الضعيفة فيها هم الأطفال والإناث. آن لهذه الصورة أن تتغيّر بمبادرة القوى الحيّة.

ويأتيك بالأخبار

الملك أول زعيم عربي يلتقي أوباما في شباط 2009

◀ سيكون الملك عبد اللّه الثاني أول زعيم عربي يلتقي الرئيس الديمقراطي باراك أوباما في شباط/فبراير المقبل، بعد أيام من دخوله البيت الأبيض، حسبما تؤكد مصادر رسمية. وكان الملك اتصل بأوباما الأسبوع الماضي حين كان يشارك في مؤتمر حوار الأديان في نيويورك. ويقول مسؤولون أردنيون إن الزعيمين، اللذين ينتميان إلى فئة عمرية ونهج فكري متقارب، يتمتعان بكيمياء خاصة تجلت حين زار الرئيس المنتخب عمّان في صيف العام الحالي. حتى القمة الأردنية - الأميركية المجدولة، تأمل عمان في حشد موقف عربي موحد حيال التعاطي مع إسرائيل وملف السلام ووصول الحركات الفلسطينية المتناحرة إلى مصالحة تنهي حالة النزاع بينها.

وفود النواب تجوب العالم

◀ شكّل مجلس النواب خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي 22 وفداً نيابياً، بعضها سافر وعاد من رحلته،ووفود أخرى في انتظار موعد سفرها. الوفود النيابية متعددة والى قارات العالم كافة، يرأس بعض الوفود رئيس المجلس عبد الهادي المجالي، فيما يرأس أخرى نواب أو أعيان. النواب سافروا إلى كل من أميركا، البوسنة والهرسك، والفلبين، وأندونيسيا، وموناكو، ومصر، والسودان ودول أخرى.

برنامج بعثات لمؤسسة محمد بن راشد

◀ عقد ممثلون لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مؤتمراً صحفياً الثلاثاء في عمان، حضره زهاء 500 شخص، يمثلون وسائل إعلام ومؤسسات وشركات تجارية، للتعريف برؤية المؤسسة وأهدافها. تحدثت في المؤتمر مديرة إدارة المعرفة والتعليم، جانين التل،عن برنامج البعثات التي تقدمها المؤسسة، ضمن مشروع متكامل للنهوض بالمستوى التعليمي عربياً.عقد المؤتمر يجيء في سياق جولة عربية للتعريف بالمؤسسة ومشاريعها.

النواب غائبون عن البرلمان الانتقالي

◀ اقتصرت مشاركة الأردن في اجتماعات البرلمان العربي الانتقالي الذي عقد بداية تشرين الثاني/نوفمبر الجاري في دمشق على العين سلوى المصري، وغاب النواب عن المشاركة. "النواب" لا يبررون غيابهم عن الاجتماعات بأسباب معينة، وإنما لانشغالهم "في قضايا داخلية ضاغطة"، بيد أن مصادر نيابية مقربة أكدت أن غياب النواب، جاء على خلفية الملاسنة التي حدثت بين رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي ورئيس البرلمان الانتقالي محمد جاسم الصقر حول قضايا إجرائية، في القاهرة قبل أسابيع.

استقالة فعريضة فعدول

◀ ترافق عدول أمين سر نقابة الصحفيين ماجد توبة، عن استقالته التي كان يعتزم تقديمها لمجلس النقابة، مع توقيع 27 صحفياً من أعضاء الهيئة العامة، لمذكرة مرفوعة لمجلس نقابتهم تطالب بالعدول عن قرار مجلس النقابة القاضي رفع مياومات السفر لأعضاء النقابة بنسبة 75 بالمئة لتصبح 175 ديناراً بدلاً من 100 دينار عن كل ليلة يقضيها العضو خارج المملكة. المذكرة وَقّع عليها صحفيون من يوميتي «الغد» و«العرب اليوم»، وستكون موضع تباحث مجلس النقابة في الجلسة المقبلة. استقالة توبة لم تصل إلى أيدي أعضاء المجلس، وكانت مشفوعة بعدة أسباب أبرزها زيادة مياومات السفر، ووقوف النقابة عاجزة عن القيام بدورها في قضايا الحريات والتدريب وتنظيم المهنة، وعدم الالتزام بفتح ملف تعديل قانون النقابة باتجاه تطويره وتجاوز السلبيات. نقيب الصحفيين عبد الوهاب زغيلات، رد على توبه بالقول: «زيادة علاوات السفر لا يستفيد منها أعضاء المجلس فقط، وإنما أعضاء الهيئة العامة الذين يسافرون عن طريق النقابة والذين يتم اختيارهم عبر نشر إعلان في الصحف للتقدم لهذه السفرات» موضحاً أن المياومات التي كانت تصرف سابقاً «غير مقبولة لكرامة الصحفي الذي يمثل نقابته في المحافل الدولية». عدول توبة عن استقالته جاءت بعد اتصالات مكثفة، قادها نائب نقيب الصحفيين حكمت المومني لجسر الهوة بين توبة وأعضاء المجلس.

مذكرة موءودة

◀ نجح رئيس الوزراء نادر الذهبي، في ثني كتلة الإخاء النيابية (19 نائباً) عن توقيع عريضة تطالب بحجب الثقة عن وزير الزراعة مزاحم المحيسن. الذهبي اتصل برئيس لجنة الزراعة والمياه النيابية وصفي الرواشدة وأعضاء من كتلة الإخاء التي ينتمي لها، وأكد لهم تعليق الحكومة لقرار مواصفات تصدير الخضار والفواكه لمدة شهر. المذكرة جاءت بعد أن لمس نواب عدم جدية الوزير في التعامل مع القضية المطروحة وتأثيرها على المزارعين وفق الرواشدة.

إنذارات ووقف قبول لجامعات خاصة

◀ قال رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي اخليف الطراونة، إن الهيئة أوقعت مجموعة من العقوبات على الجامعات المخالفة للمعايير والتعليمات في الأعوام 2006 و2007 و2008، على بعض الجامعات الخاصة، وعد رئيس الهيئة الجامعات التي تم إيقاع مخالفات عليها خلال الأعوام المذكورة، حيث تبين أن 6 جامعات خاصة وقعت تحت طائلة العقوبة خلال العام 2006، و3 جامعات خلال العام 2007، وجامعة واحدة فقط خلال العام 2008.

وقف مقالات المستشار

◀ طلب وزير المياه والري رائد أبو السعود من مستشاره الإعلامي عدنان الزعبي التوقف عن كتابة مقاله اليومي في جريدة "الديار". موقف الوزير جاء بعد سلسلة مقالات كتبها الزعبي انتقد فيها الإعلام الرسمي. المعلومات تقول إن قرار الوزير جاء بناء على ملاحظات من وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال ناصر جودة بهذا الصدد.